جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

إعداد
حسين ساهر حسين بني جابر

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2011م

أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

إعداد

حسين ساهر حسين بني جابر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2011/5/4م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. جوني منصور / ممتحناً خارجياً	....
3. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى جدتي الغالية

إلى من غرسا فيَّ حب العلم والسعي نحوه أمي وأبي

إلى الشموع المضيئة في حياتي الإخوة والأعمام

إلى كل من ساعدني ووقف إلى جانبي في إنجاز هذا العمل

إلى نفوس شهداء فلسطين وجرحى وأسرى الحرية

إليك يا فلسطين.... إلى القدس الحبيبة

إلى كل الشرفاء في هذه الأمة

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور رائد نعيرات

على ما قدمه لي من نصح وإرشاد ومتابعة طوال فترة كتابة هذه الرسالة

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة النقاش

أ.د. عبد الستار قاسم و د. جوني منصور

وإلى كل من ساعدني لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود

إليكم جميعا جزيل الشكر والتقدير

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

اثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي

إعداد

حسين ساهر حسين بني جابر

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009، وتأثيراتها على عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال الوقوف على أهم المواقف والتصريحات المتعلقة بالتسوية، وخصوصاً مواقف وتصريحات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات، والتي أصبحت فيما بعد جزءً من التكوين الائتلافي للحكومة الإسرائيلية الحالية، مما يعني أن عملية التسوية ستتأثر بشكل مباشر بمواقف وبرامح هذه الأحزاب.

لقد أورد الباحث في هذه الدراسة انعكاسات العملية الانتخابية في إسرائيل على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مستعرضاً المراحل التي مرت بها هذه العملية وكيف أنها تتأثر بشكل مباشر مع كل دورة انتخابية تجري في إسرائيل، نتيجة لتغير الائتلاف الحاكم من جهة، ورهن سياسات الحكومة بتوجهات وبرامج الأحزاب السياسية المكونة للائتلاف الحكومي من جهة أخرى، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لمتطلبات عملية التسوية التي سرعان ما يدور حولها الجدل بين مختلف التيارات والأحزاب الإسرائيلية.

وفيما يختص بالحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين يجد رئيس الوزراء نفسه مجبراً على التعاطي مع مطالب الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي الذي يتزعمه وإلا فإنه يعرض هذا الائتلاف لخطر الانهيار الذي يحاول نتنياهو تجنبه بكل السبل، مما يعني أن المضي قدما بالعملية السلمية أمر بالغ الصعوبة والتعقيد.

كما تطرقت الدراسة بشكل مستفيض إلى إفرازات هذه الانتخابات وتحديداً إلى أسباب صعود اليمين في إسرائيل، وانهيار اليسار بشكل مكن نتنياهو من تشكيل حكومته الثانية، والتي تميزت بطابعها المتشدد مما انعكس ذلك بشكل مباشر على عملية التسوية السلمية.

يُذكر أن الباحث عمد إلى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، بحيث تم التركيز في الفصل الأول على طبيعة النظام الانتخابي والحزبي في إسرائيل، من حيث خصائصه، وكيفية تأثيره على النتائج العامة للانتخابات، وفي الفصل الثاني تم التركيز على البيئة الداخلية والخارجية التي رافقت إجراء الانتخابات العامة 2009م في إسرائيل. أما الفصل الثالث فتم التطرق من خلاله إلى التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو الثانية والثلاثين، وأثرها على مستقبل عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي رسمت السياسة الإسرائيلية العامة. وفي الفصل الرابع خلص الباحث خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات.

المقدمة

حملت نتائج الانتخابات المبكرة في إسرائيل 2009/2/10 دلالات عديدة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، وقد أوحت هذه النتائج منذ إعلانها بشكل أو بآخر إلى طبيعة الحكومة الإسرائيلية القادمة، والى برنامجها العام، وخصوصاً فيما يتعلق منها بالعلاقة مع الفلسطينيين، وانعكاس ذلك على مستقبل العملية السلمية.

لقد تمخضت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عن فوز معسكر اليمين المتطرف، وذلك بحصوله على أكثر من نصف مقاعد الكنيست البالغ عددها 120 مقعدًا، وهذا يعني أن أية حكومة إسرائيلية ستكون اقرب إلى اليمين المتطرف إن لم تكن متطرفة، مما سيؤثر دون شك على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسيناريوهات الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية[1].

إن هذه النتائج تأتي في مرحلة شديدة التعقيد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فعلى المستوى المحلي الداخلي تأتي هذه الانتخابات وما أفرزته من نتائج في ظل أزمة تعيشها إسرائيل، وقد لا تختلف هذه الأزمة كثيرًا عن الأزمات التي تعيشها إسرائيل مع كل انتخابات تشهدها، وهذا ما يبرر الدعوة بكثرة لإجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها القانوني، فعلى المستوى الفلسطيني تأتي هذه الانتخابات بعد حوالي 9 سنوات من اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، رغم ما أصابها من نجاحات وإخفاقات، إلا أنها رسخت على الأرض واقعاً سياسيًا جديدًا، كما أن نتائج هذه الانتخابات تأتي على ضوء خوض إسرائيل لحرب على جنوب لبنان عام 2006م وخروجها من هذه الحرب دون تحقيق أهدافها المعلنة التي من أجلها قامت بهذه الحرب.

إضافة إلى ما أفرزته هذه الحرب من اهتزاز لمبادئ نظرية الأمن الإسرائيلية التي على أسسها قامت دولة إسرائيل عام 1948م، والمتمثلة بالإنذار المبكر، ونقل المعركة إلى

---

[1] مقابلة أجراها بلال الضاهر مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسي راز، *"النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين"*، **مجلة قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة،العدد33، 2009م ص45.

أرض العدو، وتحقيق الحسم السريع في الحرب، وبعد ما يقارب العامين على انتهاء تلك الحرب، شنت إسرائيل حرباً أخرى على قطاع غزة ولم تنجح أيضاً في تحقيق ما طمحت إليه خلال هذه الحرب، كما أن هذه النتائج تأتي في ظل حالة من الضعف الشديد الذي أصاب السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، مما أدى إلى صعود حماس لتسيطر على قطاع غزة عسكرياً بعد فترة وجيزة من إعلان فوزها بالانتخابات التشريعية والبلدية في الضفة والقطاع في العام 2006م، مما حذا بإسرائيل إلى رفض الوضع القائم، والتأكيد على أن حماس حركة إرهابية يجب محاربتها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

كما أن هذه الانتخابات تأتي في ظل أزمة نظام حكم تعاني منها إسرائيل والمتمثلة بانعدام الاستقرار السياسي، حيث لم تكمل أية حكومة إسرائيلية مدتها القانونية منذ 17 عاماً تقريباً، إذ غالباً ما تتم الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها القانوني، أضف إلى ذلك غياب الشخصيات الملهمة (الكاريزمية) عن الحكم في إسرائيل، والتي كان آخرها شارون الذي تغيب عن المشهد السياسي في إسرائيل في العام 2005م إثر دخوله في غيبوبة مرضية[1].

أما على المستوى الإقليمي الذي هو ليس بأفضل من المستوى المحلي، فإسرائيل اليوم تدرك جيداً خطورة التعثر الأمريكي في العراق، والفشل الذي أصابها هناك، إضافةً إلى الخطر الإيراني المحدق وبروز إيران كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، مما يشكل تحدياً جوهرياً يمس كيان الدولة العبرية خصوصاً وأن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية من خلال تطويرها لبرنامج نووي وصل إلى مراحل متقدمة كما تدعي إسرائيل. وفيما يتعلق بسوريا، فإن إسرائيل تنظر إليها على أنها اليوم تملك العديد من عوامل القوة أكثر من قبل مما يؤهلها للعب دور هام في المنطقة [2].

---

[1] نحاس، فادي. **المشهد العسكري الأمني**، أيمن يوسف وآخرون **في" تقرير مدار الاستراتيجي 2009 المشهد الإسرائيلي 2008"**، تحرير:هنيدة غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009، ص ص 88 -92.

[2] قسم التحليلات:إسلام أون لاين.نت، **"انتخابات إسرائيلية 2009"**، 2009/2/9، على الموقع الالكتروني: http://www.islamonline.net

وفيما يتعلق بالمستوى الدولي، فإن نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تأتي بعد تولي الديمقراطي براك اوباما سلم الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلفاً للرئيس جورج بوش الابن الذي عملت إدارته أكثر من أي إدارة أمريكية سابقة على دعم إسرائيل والانحياز الكامل لها طوال 8 سنوات، وبهذا فإن مجيء اوباما إلى البيت الأبيض وإعلانه أنه يؤمن بأن الأمن لن يتحقق في منطقة الشرق الأوسط إلا من خلال تحقيق السلام والوصول إلى اتفاقيات سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعزمه نهج سياسة جديدة في التعامل مع العرب والمسلمين مختلفة عن سابقتها في عهد الرئيس بوش الابن، يكون جوهرها الحوار والتفاهم، وهذا يعني بالنسبة لإسرائيل أنها ربما ستواجه ضغوطاً من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من أجل الاستجابة لمتطلبات عملية السلام والدفع بها إلى الأمام. وبالتالي فإسرائيل تدرك أن عليها التعاطي مع إدارة اوباما بشكل يؤدي إلى كسب تأييدها في مختلف المواضيع ومساعدتها في الخطوات التي تُقدم عليها الحكومة الإسرائيلية وتفادي أي ضغوط ربما تمارس عليها[1].

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية أفرزت تكتلاً يمينياً متشدداً يضم 65 عضواً من أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120 عضوًا، إلى جانب وجود ما يقارب 18 عضوًا في حزب كاديما منشقين بالأصل عن حزب الليكود، بمعنى أن هؤلاء أُصولهم يمينية، وبذلك يصبح التمثيل الحقيقي لليمينيين ما يقارب 83 عضوًا، بمعني أن العنصرية في إسرائيل تزداد عدداً وتستفحل عمقا مع وجود أحزاب يمينية أكثر تطرفا مثل إسرائيل بيتنا "يسرائيل بيتينو"، وكتلة الاتحاد القومي "هئيحود هليئومي"، اللتين حصلتا على تمثيل مرتفع في انتخابات الكنيست 2009، وذلك بفضل سياساتهما العنصرية، ومواقفهما المتطرفة ضد العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص سواء أكانوا داخل أو خارج إسرائيل، وإلى جانب ذلك نجد أن الأحزاب اليسارية أو القريبة إليها تراجعت إلى أدنى نسبة تمثيل لها في الكنيست، فقد حصل

---

[1] جرايسي، برهوم. "***قراءة في التقرير السنوي لمعهد تخطيط سياسة الشعب الأمريكي "تراجع مكانة الولايات المتحدة – معضلة إستراتيجية جديدة لإسرائيل***"، **قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، العدد 33، 2009، ص124.

حزب العمل على 13 مقعداً في حين حصلت كتلة ميرتس على 3 مقاعد فقط، وهذا يعبر عن تدني تمثيل الأحزاب اليسارية في هذه الانتخابات، ويؤكد على جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف.

إن الحالة القائمة في إسرائيل بعد نتائج هذه الانتخابات ستلقي بظلالها على عملية السلام ومستقبلها، إذ أن الأحزاب اليمينية ومن خلال برامجها الانتخابية ستقف عائقا خطيراً أمام إمكانية الوصول إلى تسوية على الأقل في المدى القريب، فهي تنظر إلى الضفة الغربية " يهودا والسامرة" من منظور ديني توراتي، وبالتالي فهي ترفض بشدة أي تنازلات أو انسحابات مفترضة من الضفة الغربية، وتتخذ مواقف متشددة لصالح استمرار النشاط الاستيطاني وتكثيفه، مع التمسك بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، واستبعاد مطلق لاحتمالية عودة اللاجئين الفلسطينيين أو جزءً منهم، ورفض الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في أن إفرازات نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست تعتبر مؤشرًا هامًا على التوجهات اليمينية للمجتمع الإسرائيلي، ومؤشرًا سلبياً على عملية التسوية السلمية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن الحكومة الإسرائيلية القادمة بقيادة الليكود ستضع العقبات أمام استرجاع الفلسطينيين لجزء من حقوقهم الوطنية، وعليه تطرح الدراسة الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي

** ما هو الأثر الذي تركته نتائج الانتخابات الإسرائيلية على العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

الأسئلة الفرعية

* هل أدى الفشل في عملية السلام إلى زيادة التطرف في المجتمع الإسرائيلي؟

* هل التطرف في المجتمع الإسرائيلي طبيعة متأصلة في هذا المجتمع أم ظاهرة عابرة؟

* ما هو مستقبل عملية السلام في ضوء نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست؟

* ما هو أثر نتائج هذه الانتخابات على الخريطة الحزبية الإسرائيلية؟

* ما هي أهم المحددات التي ستضعها النتائج الانتخابية للاستمرار في العملية السلمية؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تبحث في العلاقة بين نتائج الانتخابات الإسرائيلية وعملية التسوية، بمعنى كيف ستؤثر إفرازات الانتخابات الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني والإسرائيلي؟ وبالمقابل كيف أثرت تطورات عملية التسوية على نتائج هذه الانتخابات؟ وكذلك ستبحث الدراسة في معرفة العوامل التي تدفع بتحول المجتمع الإسرائيلي لليمين المتطرف، وكيف سيؤثر هذا على مستقبل عملية السلام في ظل وجود حكومة متطرفة بزعامة نتنياهو تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم ليسوا شركاء وغير جادين في صنع السلام، إضافة إلى المواقف المتشددة التي تبديها هذه الحكومة تجاه قضايا الحل النهائي.

لقد تزايد الاهتمام بنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وأصبح يُنظر إليها بأهمية ليست على المستوى الداخلي فحسب وإنما تعدت ذلك إلى المستوى الإقليمي والدولي، ويعود سبب هذا الاهتمام إلى أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية لم تعد تؤثر على الشأن الداخلي الإسرائيلي، بل أنها أصبحت تنعكس لتؤثر على مجريات الصراع في المنطقة برمتها، وأهمها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي تنظر إليه العديد من الدول على أن تسويته تساهم بشكلٍ كبير باستقرار المنطقة العربية والإسلامية.

أهداف الدراسة

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على كيفية تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وحتى الوقت الراهن على عملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مع التركيز على نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل 2009م.
- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والعوامل التي تدفع بالمجتمع الإسرائيلي إلى التوجه نحو النزعة اليمينية المتطرفة، في المقابل تراجع اليسار والوسط في إسرائيل إلى أدنى مستوياته.
- ✓ تهدف الدراسة إلى استشراف مستقبل عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

أسئلة الدراسة

1. ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف والابتعاد عن معسكر الوسط واليسار؟
2. ما هو تأثير الخلفية السياسية للأحزاب السياسية الإسرائيلية على نتائج الانتخابات؟
3. ما هو تأثير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية على النتائج العامة للانتخابات الإسرائيلية؟
4. كيف ستؤثر سيطرة نتنياهو واليمين المتطرف في إسرائيل على مستقبل عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين؟
5. هل سيشكل مشروع السلام الاقتصادي لدى نتنياهو حلاً بديلاً للسلام السياسي مع الفلسطينيين؟
6. إلى أي مدى يمكن لإسرائيل استغلال الانقسام الداخلي الفلسطيني للمراوغة والتهرب من الضغوط الدولية بحجة عدم وجود شريك فلسطيني؟
7. ما هي الانعكاسات السياسية والديمقراطية المترتبة على تبني اليمين في إسرائيل للطرح الإثني القائم على يهودية الدولة وقوميتها؟

منهجية الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظرا لأهميته في وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م وإفرازاتها ومدى انعكاسها على مستقبل التسوية السلمية مع الفلسطينيين، كما أن هذا المنهج يسهل من عملية جمع المعلومات من مختلف المصادر والمراجع ويمنح الباحث فرصة تمحيص وتحليل تلك المعلومات وفحصها وصولا إلى النتائج وذلك بالاستعانة بالكتب والمجلات والدوريات والصحف ومنشورات الانترنت.

حدود الدراسة

1. الإطار المكاني (الجغرافي):

يتمثل الإطار الجغرافي للدراسة بالتركيز على معرفة أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية السلمية بفلسطين الانتدابية سواءً بالأراضي المحتلة عام 1948م أو أراضي 1967م ممثلة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

2. الإطار الزماني:

تشكل الفترة الممتدة من عام 1993م وحتى الفترة 2010م الحدود الزمانية لهذه الدراسة، على الرغم من أن هذه الفترة لا تعني إغفال أو استبعاد المراحل والفترات السابقة، بل نشير إلى ضرورة الرجوع إلى المراحل والفترات السابقة، وذلك للمقارنة ولتتبع التطورات والمواقف ذات العلاقة بنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاسها على عملية التسوية.

مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة)

1. دراسة قامت بها مجموعة من الباحثين العرب واليهود بعنوان **الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009**[1]. تحدثت هذه الدراسة عن نتائج الانتخابات العامة في إسرائيل 2009م، والتي تمثلت

---

[1] شحادة، امطانس. "***الانتخابات الإسرائيلية العامة* 2009**"، تحرير: باسم مكحول وآخرون، **قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، العدد33، 2009.

بفوز اليمين المتطرف، كما تحدثت عن الثابت والمتحول في مواقف الناخبين الإسرائيليين، إضافة إلى تفاقم التشديد على الطابع الإثني للدولة اليهودية، كما تطرقت إلى الحديث عن أسباب انهيار اليسار الصهيوني في الانتخابات الأخيرة على وجه الخصوص، وأيضا تحدثت عن مشاركة الوسط العربي في هذه الانتخابات، وكذلك دور وتأثيرات الحرب على لبنان 2006م، والحرب على غزة2008م، على النتائج العامة لهذه الانتخابات، وقد خلص جزءٌ من هذه الدراسة إلى أن التغيرات السياسية في إسرائيل، وتقلبات الحكم، لم تكن وليدة غلبة ثقافة على أخرى، ولم تعكس تحولاً جذرياً في بعض المواقف والمفاهيم عند الجمهور، وإنما يعود ذلك إلى المنافسات التي تتم بين النخب داخل الأحزاب السياسية، والى شخصيات المرشحين أنفسهم لرئاسة الحكومة، وكذلك معاقبة ومكافأة الحزب الحاكم على أداء الحكومة بزعامته، وهذا ما يؤكد صعود اليمين بقوة في الانتخابات الأخيرة.

2. دراسة لعدد من الباحثين والمتخصصين في المشهد الإسرائيلي بعنوان **تقرير مدار الاستراتيجي2009**[1]. تحدثت هذه الدراسة بشكل معمق عن مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، سواءً مع الطرف الفلسطيني أو أطراف عربية وإقليمية ودولية على ضوء التطورات والمتغيرات الأخيرة، كما تناولت المشهد السياسي والحزبي والانتخابات المبكرة في إسرائيل 2009، وتوضيح أسباب تقديمها، ومواقف الأحزاب المشاركة فيها وبرامجها الانتخابية المعلنة، وتطرقت أيضا إلى أزمة عدم الاستقرار التي تعيشها إسرائيل دون إغفال الحرب على لبنان 2006 وعلى غزة 2008 وتبعاتهما الأمنية إسرائيليا وإقليميا والتحولات في الفكر الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي وخصوصا بعد الحرب على لبنان 2006، وأيضا أوضحت هذه الدراسة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد خلصت الدراسة بشأن الانتخابات الإسرائيلية إلى أن التركيبة الحزبية تؤثر بشكلٍ كبير في استقرار هذه الحكومة، وأن نتنياهو سيقود الحلبة السياسية في إسرائيل حتى الأزمة المقبلة التي ستحدث لا محالة ولكن دون معرفة كيف ومتى ستحدث.

---

[1] يوسف، أيمن وآخرون. **تقرير مدار الاستراتيجي 2009 المشهد الإسرائيلي 2008**، تحرير:هنيدة غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.

3. النظر في دراسة للمفكر والكاتب العربي عزمي بشارة **بعنوان من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية**[1]. وقد تحدث في هذه الدراسة بشكل مطول عن تناقضات الديمقراطية اليهودية من خلال طرح دولة يهودية وديمقراطية، كما تحدث الكاتب عن كيفية نشوء النزعة الأمنية الإسرائيلية واستعرض تشكل العقيدة الأمنية الإسرائيلية ودورها في بناء الأمة الإسرائيلية، ومن ثم انتقل الكاتب للحديث عن الاقتصاد والعولمة في إسرائيل وصولاً إلى الانتخابات الإسرائيلية، والحديث عن المنتصر والمهزوم فيها، وإشكالية العلمانية والتدين في انتخابات العقد الأخير، وقد خلص الكاتب إلى أن هناك تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أصابت المجتمع الإسرائيلي، فعلى المستوى السياسي يخلص الكاتب إلى أنه لا يبدو هناك تغيّر في السياسة بقدر ما هو تغيير في الظروف السياسية والاقتصادية بالميل نحو خصخصة اقتصاد البلاد، واجتماعيا باسترخاء الحلقة التي تشد الفرد والمجتمع والدولة.

4. النظر في دراسة لعدد من المسؤولين في السلطة الفلسطينية وبمشاركة أعضاء كنيست عرب داخل إسرائيل بعنوان **قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشرة 2003/1/28م**[2]. وقد تناولت هذه القراءة موضوعات هامة متعلقة بالموقف من الحل السياسي وأثره على الانتخابات الإسرائيلية، وكيف ستؤثر أيضا نتائج الانتخابات على الحل السياسي ومن ثم مستقبل السلطة الفلسطينية، والعملية السلمية في ظل صعود اليمين في إسرائيل، إضافة للتطرق إلى علاقة التأثير المتبادل بين الانتفاضة الفلسطينية الثانية ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، وأيضا النظر في الأبعاد الإقليمية والدولية، وتقييم مكانة إسرائيل على هذين المستويين، وقد خلصت الدراسة إلى أن الانتخابات الإسرائيلية أفرزت حكومة بعيدة عن إمكانية تحقيق السلام بحجة عدم وجود شريك فلسطيني جاد في صنع السلام.

---

[1] بشارة، عزمي. من **يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية**، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2005.

[2] معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، **قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشرة 2003/1/28**، فلسطين - جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

5. دراسة لعدد من الكتاب العرب واليهود بعنوان **رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية**[1]. وقد تضمنت ثنايا هذه الدراسة مواضيع تعكس وجهة نظر بعض المفكرين عن مشاريع حل الدولتين إلى حل الدولة الواحدة، إلى الحل الإقليمي، وصولا إلى الحل في برنامج نتنياهو الذي يتزعم حزب الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخصوصا بعد الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار ايلان 2009/6/14م.

6. ومن الدراسات التي تطرقت إلى الانتخابات الإسرائيلية وعملية السلام رسالة جامعية منشورة للطالب صبحي علي عسيلة، جامعة القاهرة 2008م بعنوان **تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**[2]. وقد تناولت هذه الرسالة تطورات العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقة بين هذا التطور وجنوح الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، مع مناقشة العوامل والأسباب التي أدت إلى مثل هذا التحول.

7. انظر دراسة للكاتبة كاميليا بدر بعنوان **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**[3]، وقد تحدثت الدراسة بشكلٍ مفصل عن الأحزاب السياسية في إسرائيل من حيث النشأة والتوجهات السياسية لديها، كما أشارت الدراسة إلى الكيفية التي تشارك فيها هذه الأحزاب في رسم السياسة العامة الإسرائيلية في المجالات المختلفة.

مكونات الدراسة

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول دراسية إضافة إلى النتائج والتوصيات

الفصل الأول: النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل، وفيه تم تناول أهم خصائص النظام الحزبي وأهم التطورات التي طرأت على هذا النظام، وذلك بالتعرض إلى الأحزاب السياسية

---

[1] غانم، هنيدة وآخرون. "*رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية*"، تحرير: هنيدة غانم وآخرون، **قضايا إسرائيلية**،السنة التاسعة، العدد34، 2009.

[2]. عسيلة، صبحي. **تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

[3]. بدر، كاميليا. **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1985.

في إسرائيل من حيث النشأة وبرامجها السياسية واعتباراتها الأيديولوجيـــة، والتقلبـــات التـــي تحدث على الخريطة الحزبية، إضافةً إلى ضرورة معرفة الأسس والخصائص التي يتميز بها النظام الانتخابي الإسرائيلي، مع إلقاء نظرة عامة على نظام الحكم في إسرائيل.

الفصل الثاني: البيئة الداخلية والخارجية للانتخابات الإسرائيلية 2009م، وفي هذا الفصل تـم تناول البيئة الداخلية الإسرائيلية التي رافقت إجراء تلك الانتخابات بكل جوانبهـا خصوصـا تأثيرات البعد الأمني على صوت الناخب الإسرائيلي، إضافةً إلى تأثيرات البعـد الاقتصـادي والاجتماعي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفاع مؤشرات الفقـر والبطالـة إلـى مستويات غير مسبوقة، كما تم التطرق إلى تأثيرات الفساد وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحـو التشدد والتطرف، كما تم تسليط الضوء على تنامي العداء والتمييز ضد الأقلية العربيـة فـي إسرائيل، أما عن تأثيرات البيئة الخارجية فتتمثل بالحديث عن تأثيرات عملية التسـوية مـع الفلسطينيين إضافة إلى تأثيرات البعد الإقليمي والدولي في ظل المعطيات القائمـة والمشـاهد الافتراضية للتعامل مع تلك المعطيات.

الفصل الثالث: التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو الثانية والثلاثين وأثرهـا علـى مسـتقبل التسوية السلمية مع الفلسطينيين في ظل نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009: وقـد تناول هذا الفصل النتائج العامة لهذه الانتخابات وتحليلها، كما سيتم الوقوف علـى التـأثيرات والانعكاسات المباشرة لهذه النتائج على عملية التفاوض ومستقبلها، خصوصـا فيمـا يتعلـق بالموقف من قضايا الحل النهائي كالاستيطان والقدس واللاجئين والحدود، وبالتـالي معرفـة كيفية ومستقبل الدولة الفلسطينية القادمة في برامج الأحزاب السياسية الفائزة، وفـي خطـاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي ألقاه في جامعة بار ايلان بمدينة رمات غـان 2009/6/14م.

النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث في نهاية الدراسة.

الفصل الأول

النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل

النظام السياسي في إسرائيل

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم النظام السياسي، ومنها تعريف لجبرابيل ألموند (Gabriēl almond) الذي يصف النظام السياسي على أنه " نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة، سواءً أكانت الوظائف التي يؤديها النظام ترتبط بالداخل الاجتماعي أو ترتبط بتنظيم علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى، ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه سواءً أكان استخدامه له شرعيا أو استبداديا "[1]. ويمكن أيضا تعريف النظام السياسي على أنه" نظام الحكم القائم على وجود السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث تعمل هذه السلطات على صنع القرار وتنفيذه، بما يضمن الحفاظ على مصالح الدولة العليا. وتختلف الأنظمة السياسية من دولة إلى أخرى حسب طبيعة ومعيار العلاقة التي تقيمها السلطات الثلاث فيما بينها، فهناك النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المختلط الذي يمزج بين ما هو برلماني وما هو رئاسي[2].

لقد تبلور النظام السياسي الإسرائيلي في ظل غياب دستور مكتوب يحدد أسس نظام الحكم، ويضع الإطار الدستوري الشرعي والفكري الذي تقف عليه أسس الدولة، خصوصاً في الدول ذات التاريخ القصير التي تتركب من مجموعات كثيرة كما هو الحال في إسرائيل[3]، ويعود غياب الدستور في إسرائيل لأسبابٍ قد تؤدي إلى نشوب خلافات حادة بين الاتجاهات السياسية العلمانية والدينية، إذ أن الأحزاب الدينية تدفع لأن تكون التوراة مصدر التشريع في أي دستور

---

[1] سلامة علي، جمال. **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007م،ص22

[2] نويري، محمد. "النظام السياسي في إسرائيل"، 2009\5\19: http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-187150.html

[3] مكلبير، دودي. (Mkalper Dodi) "مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل": http://www.crossing-borders-program.org/Israeli_Articles_WideAudience_notseen/PoliticalInstitution&Process/DavidMk.doc

إسرائيلي، وهذا ما يرفضه العلمانيون، إضافة إلى ذلك هناك أمور متعلقة بالحـــدود الجغرافيـــة للدولة الإسرائيلية التي لم تتضح معالمها حتى الآن، عدا عن طبيعة العلاقات الداخلية والخارجية سواءً مع يهود العالم والصهيونية، أو حتى مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وتفادياً لذلك لم يتم الإعلان عن دستور مكتوب في إسرائيل وتم الاكتفاء بنصوص وثيقة الاستقلال التي بدورها توحي الروح للقوانين التي يقرها الكنيست[1].

ومن أهم القوانين التي أقرها الكنيست قوانين أساس الكنيست التي تعتبر بمثابة إطار أو شكلاً لدستور إسرائيلي، مثل قانون أساس الكنيست الـــذي أُقـــر عـــام 1958م ليـــنظم طريقـــة الانتخابات, وحق الانتخاب والترشيح, وفترة ولاية الكنيست, كما تطـــرق للمواضـــيع الخاصـــة بانتخابات الكنيست, وفترة ولاية الأعضاء وحصانتهم وعددهم وحرمة مباني الكنيست, وكـــذلك مختلف نشاطات الكنيست ولجانها، وقد تلا هذا القانون إقرار العديد مـــن القـــوانين الأساســـية، كقانون أساس أراضي إسرائيل، وقانون أساس رئيس الدولة، وقانون أساس الحكومـــة، وقـــانون أساس مَرَافق الدولة، وقانون أساس الجيش، وقانون أساس القدس عاصمة إســـرائيل، وقـــانون أساس القضاء، وقانون أساس مراقب الدولة، وقانون أساس حرية العمل، وقانون أساس كرامـــة الإنسان وحريته[2].

كما ويحدد النظام السياسي الإسرائيلي طبيعة نظام الحكم الرسمي في إسرائيل على أنـــه نظام برلماني يقوم على أساس مبدأ الفصل المرن بين الســـلطات الـــثلاث: الســـلطة التنفيذيـــة والتشريعية والقضائية، بحيث يكون هناك نوع من التعاون والتوازن فيما بينهمـــا بمـــا يضـــمن تحقيق المصالح العليا لدولة إسرائيل، فالسلطة التنفيذية تكون مسؤولة أمام الســـلطة التشـــريعية وكلاهما تكونان مراقبتين من قبل السلطة القضائية.[3]

---

[1] شوفاني، إلياس. **نظام الحكم**"، موسى أبو رمضان وآخرون **في "إسرائيل دليل عام 2004**: تحرير: كميـــل منصـــور، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004، ص ص13 - 15.

[2] موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/main/arb/home.asp

[3] نويري، محمد. مرجع سبق ذكره.

ومن الخصائص التي تميز النظام البرلماني ثنائية السلطة التنفيذية، حيث هنــاك ســلطة رئاسة الدولة ممثلة برئيس الدولة، وسلطة الحكومة ممثلة برئيس الوزراء الذي تفــوق ســلطته رئيس الدولة في معظم النظم البرلمانية، فالرئيس يمثل الدولة معنويا ويرمز إلى وحــدتها، فــي حين أن الحكومة ممثلة برئيسها تدير شؤون البلاد، وهي أعلى سلطة تنفيذية، وتكون مســؤولة أمام البرلمان التي انبثقت منه، ومن المعروف أن الحكومة أو الوزارة في النظم البرلمانية تكون عبارة عن هيئة حزبية تعكس التوازن الحقيقي للأحزاب والكتل النيابية داخل البرلمان، ويحــق للوزراء الجمع بين عضوية الحكومة والبرلمان، كما يحق لهم المشاركة في جلســات البرلمــان والدفاع عن سياسات الحكومة وتوجهاتها[1].

وفي إسرائيل تشكل الحكومة رأس السلطة التنفيذية، ويحتل رئيس الوزراء الصدارة في الصلاحيات والقدرة على تنفيذ المهام، وهو الشخصية الأقوى في المؤسسة الحاكمة لما يســتحوذ عليه من مسؤوليات تشريعية وتنفيذية، أما منصب رئيس الدولة فهو تمثيلي ورمزي، لا تنفيــذي أو إداري، نظرًا لكون النظام برلمانيا في الأساس. أما بخصوص السلطة التشريعية فَإن البرلمان (الكنيست) يحتل أهمية كبيرة في النظام السياسي الإسرائيلي، خصوصا فــي مجــال التشــريع وإصدار القوانين، وإقرار الموازنة العامة، ومنح الثقة للحكومة التي تستمد قوتها ومشــروعيتها منه، كما أنه يقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة من خلال اللجان الدائمة التي يــتم تشــكيلها، فهــو المؤسسة المركزية في نظام الحكم الإسرائيلي نظرًا لعدم وجود دستور مكتوب فــي إســرائيل، بحيث يتم اللجوء إليه لاستصدار القوانين عند الحاجة إليها[2].

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية فيمكن الإشارة إلى أنها الأكثر استقلالية عــن الســلطتين التنفيذية والتشريعية من حيث التداخل في الصلاحيات، وتمثل محكمة العدل العليا في إســرائيل رأس هذه السلطة، فهي تراقب مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها، وتتمتع بصلاحيات استئنافية

[1] سلامة علي، جمال. مرجع سبق ذكره، ص ص 155 - 158.

[2] أبو رمضان، موسى وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص ص10 - 13.

تشمل النظر في جميع قرارات المحاكم من الدرجة الأولى، كما بإمكانها إصدار قرارات تفرض على السلطة القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام بهذا العمل[1].

النظام الحزبي في إسرائيل

نشأة وتطور النظام الحزبي الإسرائيلي

بدأ تبلور نشوء الأحزاب الصهيونية بعد مؤتمر بازل الشهير عام 1897م، عندما نشطت جماعات المصالح السياسية والاقتصادية والفكرية في مختلف بلدان تواجد الصهيونية، فقد ظهرت مجموعات وحركات صهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبدأت هذه الحركات تأخذ شكلاً من التنظيم في مطلع القرن العشرين أي قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948م، حيث تم تأسيس حزب "هامزراحي"* وحزب "عمال صهيون" في أوروبا عام 1903م، وذلك لاستمالة وتشجيع المهاجرين إلى فلسطين، وفي نفس الوقت أيضا تم تأسيس حزب "العامل الفتي" في فلسطين، وفي عام 1912م تم تأسيس أول حزب ديني أصولي وهو ما عرف باسم " اغودات إسرائيل"، وبعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917م أخذت الأحزاب العمالية اليسارية تسعى للسيطرة على مؤسسات الحركة الصهيونية خصوصا في فلسطين، فقد اتحدت بعض هذه الأحزاب لتشكل عام 1919م حزب "أحدوت هاعفودا"، وفي عام 1920م تم إنشاء الاتحاد العام لنقابات العمال المعروف بالهستدروت** الذي تحول إلى قوة سياسية واقتصادية واجتماعية فاعلة، وقد عززت الأحزاب العمالية من سيطرتها على الهستدروت عام 1930م عندما اندمجت من جديد بعض الأحزاب والقوى العمالية ليتولد حزب "المباي" الذي بدأ يميل إلى الوسطية وإلى تمثيل مختلف طبقات الشعب اليهودي[2].

---

[1] العلي، وليد. **الديمقراطية السياسية في إسرائيل**، القدس، مركز الدراسات –نقابة المحامين، 1985، ص ص107 -108.

* تأسست حركة همزراحي (المركز الروحي) في المجر سنة 1902م على يد الحاخام "إسحاق جاكوب رينز"، وبدأت تأسيس عدة مدارس دينية في فلسطين أولها في يافا، لينتقل بعد ذلك مركزها إلى القدس عام 1920، حيث أقامت الحركة أول مستوطنة تعاونية (موشاف) يقطنها مزارعون متدينون. واتخذت الحركة شعارا لها هو "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقاً لشريعة إسرائيل".

** الهستدروت هو اختصار ل (الاتحاد العام للعمال اليهود) ، وقد تأسس في ديسمبر عام 1920 أي في عهد الانتداب.

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء: **"تطور الحركة الحزبية ونشأتها"**، 12\ 2009:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/sec37.doc_cvt.htm

استطاعت الأحزاب العمالية أن تحتل مركز الصدارة في الحكم مـــن خـــلال ســـيطرتها وتنفذها بالاتحاد العام لنقابة العمال العبريين (الهستدروت)، وبعد قيام دولة إسرائيل عـــام1948م حافظت هذه الأحزاب على تفردها بالحكم في إسرائيل على الرغم من منافسة الأحزاب الأخرى، وخصوصا اليمينية منها بغية الحد من نفوذ الأحزاب العمالية والوصول إلى سدة الحكم، لكنها لم تنجح في ذلك، واستمرت سيطرة الحزب الواحد على نظام الحكم في إسرائيل "المبـــاي" الـــذي تحول إلى حزب العمل بعد اندماج أحزاب "المباي" و"أحدوت هـــاعفودا" و"رافـــي" عـــام 1968 لمواجهة الأحزاب اليمينية والدينية، وفي عام 1977م استطاع حزب حيـــروت* الـــذي أصـــبح يعرف بحزب الليكود نتيجة لتحالفه مع أحزاب يمينية أخرى نهاية عام 1973م من الوصول إلى سدة الحكم في إسرائيل، وذلك بسبب الانعكاس الحاد لنتائج حرب عام 1973م علـــى المجتمـــع الإسرائيلي وزعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالحزب الواحد، وبذلك تكون قد انتهـــت ســـيطرة الحزب الواحد على الحكم، لتبدأ مرحلة جديدة متمثلة بوجود حزبين أو أكثر يشتركون في الحكم، وقد بدأ ذلك أكثر وضوحا في نهاية القرن العشرين، حيث ازداد الاعتماد على الأحـــزاب مـــن الدرجة الثالثة والرابعة والأحزاب الصغيرة عند تشكيل الحكومات الائتلافية في إسرائيل[1].

يمكن القول إن الأحزاب الصهيونية تمتد جذورها إلى ما قبل إعلان الدولة اليهودية عام 1948م، وقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل مجموعات صهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبدأت بالانتظام في العقد الثالث من القرن العشرين على شكل أحـــزاب، وتميزت هذه الأحزاب بالكثير من التناقضات نظراً لافتقادها لأرضية طبيعية تنمو عليها، فمنهـــا من سعى لتحقيق مجتمع يميني ليبرالي ومنها من سعى لتحقيق مجتمع اشتراكي. فيما تم إقصـــاء وتغييب العنصر العربي، إضافة إلى ذلك فإنّ الأحزاب الإسرائيلية يمكن النظر إليها على أنهـــا مؤسسات استيطانية واستيعابية أسست لقيام دولة وليس لتوجد وتتبلور داخل الدولة[2].

---

* **حزب حيـــروت**: بالعبرية تعني الحرية، حزب سياسي إسرائيلي تأسس عام 1948 على يد مناحيم بيغن ومنظمة الأرجون لنشر أفكار فلاديمير جابوتنسكي والصهيونية التصحيحية ، وهو يمثل أهم وأكبر حزب في الكتلة اليمينية التي تشكلت فـــي وقت لاحق وسميت الليكود.

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره.

[2] المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد 7، بيروت، دار الشروق، 1999، ص266.

خصائص النظام الحزبي في إسرائيل

تميز النظام الحزبي الإسرائيلي ومنذ نشأته بالعديد من الخصائص التي جعلتــه يتنــاغم ويتلاءم مع مجتمع متعدد الأصول والتناقض الاجتماعي الصارخ الذي يشوب ويطبــع الــداخل الإسرائيلي، ولعل من أهم المميزات التي طبعت النظام الحزبي الإســرائيلي، كثــرة الأحــزاب وتعددها، والأدوار المتعددة التي تقوم بها الأحــزاب الإســرائيلية، إضــافة إلــى الاعتبــارات الأيدلوجية، والمركزية الصارمة التي تتمتع بها هذه الأحزاب، وفيما يلي تفصــيل أكثــر لهــذه الخصائص.

أولا: كثرة الأحزاب وتعددها

إن من أهم الخصائص المميزة للنظام الحزبي في إسرائيل التعددية وكثــرة الأحــزاب، فإسرائيل تنظر إلى نفسها على أنها دولة ديمقراطية رائدة في المنطقة، وهناك علاقة وثيقة بــين النظرية الديمقراطية وتعددية الأحزاب، فلا ديمقراطية دون أحزاب، وأن غياب التعددية يعتبــر دليلا على عدم ديمقراطية النظام السياسي، وينطلق هذا الافتراض بناء علــى أن الديمقراطيــة ترتبط بشكلٍ أو بآخر بتعددية الأحزاب[1]، ولذا نجد الأحزاب السياسية الإسرائيلية وجدت وتعددت في أجواءٍ مواتية ومشجعة قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م، واستمر تفاعل هــذه الأحــزاب تحت مظلة وفي بوتقة النظام السياسي الرسمي بعد إعلان الدولة من جهة، ومن جهــة أخــرى هناك طبيعة الأحزاب السياسية الإسرائيلية وظروف نشأتها حيث أن الساحة الحزبية في إسرائيل لم تكف عن مشهد ظهور أحزاب جديدة واختفاء أخرى، عدا عن الانقسام والاندماج القائم بــين هذه الأحزاب، وذلك بفعل عدة عوامل منها الخلافات الأيديولوجية والانقسامات العرقيــة التــي تعكس الانقسام العرقي داخل المجتمع الإسرائيلي.

فهناك أحزاب تشكلت بفعل انقسام اليهود عرقياً بين شرقيين وغربيين، مثل تشكل حزب شاس الذي يأتي كحالة رد على الغبن الذي يشعر به اليهود من ذوي الجذور الشرقية، كمــا أن

---

[1] حســــــين، خليــــــل. "النظريــــــة الديمقراطيــــــة وتعــــــدد الأحــــــزاب"، 13\03\2008:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/03/blog-post_4543.html

هناك أحزاباً قد تشكلت بفعل الاستقطاب الذي تعيشه إسرائيل بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد مثل حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو)، إضافة إلى ذلك فهناك أحزاب تشكلت بفعل الانقسامات الأيديولوجية والخلاف المتعلق بشأن هوية الدولة وطابعها العام القائم بين اليهود العلمانيين والمتدينين، وأخرى تشكلت بفعل الخلاف حول مشاريع التسوية مع العرب والفلسطينيين، ومنها أيضاً من تشكل بفعل الولاء للزعامات والقيادات الإسرائيلية المختلفة والملهمة(الكاريزمية) على وجه التحديد[1].

ونظراً لكثرة انقسام واندماج الأحزاب السياسية الإسرائيلية فَإنّ المرء يجد صعوبة في متابعة التطورات المتعلقة بنشوء واندماج تلك الأحزاب، ولعل ما يفسر تعددية الأحزاب داخل إسرائيل هو طبيعة النظام الانتخابي القائم الذي يتيح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى البرلمان بسهولة، وذلك من خلال خفض نسبة الحسم* المراد اجتيازها لتمثيل الحزب داخل الكنيست، ففي انتخابات عام 2009م بلغت نسبة الحسم 2% من أصوات المقترعين، وعلى كل قائمة أن تجتاز هذه النسبة لتتمكن من دخول الكنيست، وقد بلغ عدد القوائم الحزبية المتنافسة 33 قائمة تتنافس على مقاعد الكنيست البالغة 120 مقعداً، لم تتمكن من هذه القوائم سوى 12 قائمة من اجتياز نسبة الحسم والوصول للكنيست[2].

كما يمكن تفسير كثرة الأحزاب الإسرائيلية أيضا وجود الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين السفارديم والإشكناز، وبين المتدينين والعلمانيين، كل هذا يؤدي إلى انشقاقات واندماجات جديدة بين مختلف الكتل الحزبية من أجل مضاعفة نصيبها في الوصول إلى الكنيست والحصول على نسبة تمثيل مقبولة، وفي الوقت نفسه يؤدي عجز أي حزب أو حزبين أو أكثر

---

[1] النعامي، صالح. النظام الحزبي في إسرائيل"، 2009\5\19: http://naamy.net/view.php?id=847&dir=

* نسبة الحسم عبارة عن تقييد رقمي يحول دون إدخال قائمة مرشحين لممثلها في الكنيست، ومن أجل منع كثرة عدد الأحزاب فقد حدد المُشرع نسبة الحسم بواقع 2% من مجموع الأصوات الصالحة (في الماضي كانت نسبة الحسم 1% ومن ثم ارتفعت إلى 1.5%). قوائم المرشحين التي تحصل على أقل من 2% لا تشارك في توزيع المقاعد.

[2] محفوظ جابر، محمد."قراءة في انتخابات الكنيست" 2009: http://mahfouzjaber.maktoobblog.com

عن تشكيل الحكومة إلى ضرورة اللجوء إلى الأحـزاب الصـغيرة لإشـراكها فـي الائـتلاف الحكومي[1].

ثانيا: الأدوار المتعددة للأحزاب

يمنح النظام السياسي الإسرائيلي مختلف الأحزاب الإسرائيلية حرية أوسع للعمل، حيـث تقوم هذه الأحزاب ببعض النشاطات والأدوار التي تقوم بها الدولة، وهذه الأدوار قد تخرج عـن المستوى السياسي لتتعداه للعمل في مستويات أخرى، وهذا قد يعتبر خروج عن المـألوف لـدى الأحزاب السياسية وخصوصا في الديمقراطيات الغربية، ويرجع قيام الأحزاب الإسرائيلية بمثـل هذه الأدوار إلى فترة الييشوف*، عندما كانت هذه الأحزاب تقوم بأدوار جلب اليهود وتـوطينهم في فلسطين وتعليمهم وتثقيفهم ومساعدتهم على الاندماج، وعلى الرغم من انحسار هـذا الـدور نوعاً ما، وتولي الدولة لمثل هذه المهمات، إلا أننا نجد أن هناك أحزابا كالأحزاب الدينية علـى وجه التحديد ما زالت تتولى بنفسها القيام ببعض الأمور والمهمات، كالإشراف على جانب مـن نظام التعليم (المدارس الدينية)، وإدارة بعض المؤسسات الاجتماعية والاقتصـادية، فـالأحزاب الإسرائيلية تتعدد وتتنوع الأدوار التي تقوم بها بدءً من الحملات الانتخابية من حيـث إدارتهـا وتنظيمها وتقديم المرشحين، وانتهاءً بإدارة الشركات والقيام بالأعمـال التجاريـة والصـناعية والإشراف على الكيبوتزات والمستشفيات وبعض النوادي الرياضية والترفيهيـة، إضـافة إلـى إصدار النشرات التثقيفية من خلال الجرائد والمجلات التابعة لها، كما وتستخدم هـذه الأحـزاب نفوذها السياسي للحصول على الأموال من خزينة الدولة بغية تمويل الأنشطة والمشاريع التـي تشرف عليها[2].

إن الأحزاب السياسية في إسرائيل ليست مجرد انتماء أيديولوجي وحسب وإنما انتمـاء سياسي اقتصادي واجتماعي، فهي تمتلك مشاريعها الخاصة بها، من حيـث الإسـكان والنظـام

---

[1] المسيري، عبد الوهاب. مرجع سبق ذكره، ص 228.

* الييشوف: هو الوجود اليهودي في فلسطين، يقول عبد الوهاب المسيري في موسوعته عن الييشوف: "كلمة عبرية تعنـي التوطن أو السكن، وهي تشير إلى الجماعات اليهودية التي تستوطن فلسطين لأغراض دينية"، خصوصاً قبل إعلان قيـام دولة إسرائيل عام 1948م.

[2] خليفة، أحمد. **الأحزاب السياسية**، في"، موسى أبو رمضان وآخرون" **إسرائيل دليل عام 2004** ص ص121.

الصحي والتعليمي وحتى النظام المالي، فالأحزاب الإسرائيلية موجودة بأدوارها ومهامهـا قبـل الدولة وما زالت هذه الأحزاب تحتفظ بمثل هذه الأدوار حتى الوقت الراهن.

يمكن القول إن النظام الحزبي في إسرائيل بكل جوانبه يدور داخل الإجماع الصـهيوني وينخرط في مؤسسات الدولة المختلفة، وهذا واضح من خلال التنـاغم القـائم بـالأدوار بـين الأحزاب السياسية من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى، على الرغم من عدم إنكار وجود بعض الصراعات التي قد تظهر بين الأحزاب الإسرائيلية ذاتها والدولـة، لكنهـا سـرعان مـا تتلاشى تحت إطار الانتماء الأيدلوجي، وهي لا تتعدى المستوى اللفظي ولا تحدد سـلوك تلـك الأحزاب أو ممارساتها، وما يدل على ذلك التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابـات التـي تجرى في إسرائيل كل أربع سنوات، أو التي يتم إجراؤها بشكل مبكـر، حيـث نجـد السـاحة الحزبية في إسرائيل تكون مشدودة من حيث تنافس الأحزاب الكبيرة وظهور الأحزاب الصغيرة ببرامجها الانتخابية المختلفة والتي تصل حد التنافر أحياناً، إلا أن هذه المظـاهر سـرعان مـا تختفي وتعود الأحزاب لتنخرط في مؤسسات الدولة حتى موعد الانتخابات القادمة.

ثالثا: الاعتبارات الأيديولوجية

تؤثر الاعتبارات الأيديولوجية بشكل كبير على مجمل مناحي الحياة السياسية والحزبيـة في إسرائيل، وقد ذكرنا سـابقا أن للاعتبـارات الأيديولوجيـة دوراً بـارزاً فـي الانشـقاقات والاندماجات وكثرة الأحزاب على الساحة الإسـرائيلية، ويشـكل مسـتقبل المنـاطق المحتلـة والمستعمرات والعلاقة مع العرب الفلسـطينيين تحديـدا والمسـائل السياسـية المتصـلة بهـا كالمفاوضات والتنازلات وسياسة الانسحابات سواء من طرف واحد أو غير ذلك مصدراً رئيسياً للخلاف بين الأحزاب في إسرائيل، وإلى جانب ذلك تأتي العلاقة بين الدين والدولة لتلقي بظلالها على العلاقة الحزبية من حيث الايديولوجيا الكامنة وراء أفكار كل من المتـدينين مـن جهـة، والعلمانيين من جهة أخرى[1].

[1] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص121 - 123.

"ويظهر تأثير الاعتبارات الأيديولوجية بشكل صارخ في معيار تصنيف الأحزاب الشائع في إسرائيل منذ ثمانينات القرن الماضي، والمستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات والاندماجات في العقود الأخيرة، وهما الموقف من عملية السلام ومستحقاتها والموقف من علاقة الدين بالدولة"[1]، وبناء على هذا المعيار يمكن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى عدة معسكرات منها معسكر اليسار، الذي يندرج فيه حزب العمل وميرتس، ومعسكر اليمين الذي تندرج فيه أحزاب اليمين وأقصى اليمين، إضافة إلى المعسكر الديني.

نشير إلى أن النظام الاقتصادي والاجتماعي أيضاً لعب دورًا في انقسام الأحزاب الإسرائيلية، وذلك من خلال الدور الذي قامت به الحكومة والهستدروت في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية في العقود الماضية من القرن الماضي وصولا إلى منتصف الثمانينات حيث أصبح هناك شبه التزام حكومي على موضوع خصخصة القطاع العام والإجماع على ضرورة استمرار الاقتصاد المختلط المكون من ثلاثة قطاعات: الحكومي والهستدروتي والخاص، على الرغم من توجه الاقتصاد الإسرائيلي وسعيه الحثيث نحو الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص على حساب القطاعات الأخرى التي من ضمنها القطاع الحكومي، وذلك بهدف الانفتاح والتماشي مع ظاهرة العولمة وتحرير الاقتصاد الإسرائيلي من الإجراءات الحكومية مع ضمان استمرار تقديم الدولة لخدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين.

رابعا: مركزية الأحزاب

من المعروف أن الأحزاب السياسية في إسرائيل وبشكل عام تتكون من مؤتمر السلطة العليا الذي يحدد السياسات العامة للحزب ويجتمع كل بضعة أعوام، وينوب عنه في تقرير السياسة العامة للحزب بين فترة دورتي انعقاد لجنة مركزية تكون منتخبة منه تدير وتشرف على الشؤون اليومية للحزب عن طريق عدة لجان منها اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي وأمانة

[1] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص122.

السر، مع الإشارة إلى أن كل حزب يوجد لديه دستور يحدد نظامه الداخلي وصلاحيات الهيئات المختلفة وينظم العلاقة فيما بينها[1].

وعلى الرغم من توفر إجراءات ديمقراطية وهيئات حزبية منتخبة، إلا أن الأحزاب السياسية في إسرائيل امتازت بصبغة مركزية قوية تحكمها قلة من الزعامات التاريخية أو الدينية اعتمدت إلى حد كبير على الولاء الشخصي، حيث سيطرت مجموعة من الأفراد مكونة من صفوة الزعامة السياسية والبيروقراطية على صناعة القرار والسياسة العامة داخل الحزب، عدا عن تعيين الأعضاء للمراكز الحزبية وتسمية مرشحي أعضاء الكنيست عند الانتخابات[2].

ولعل هذه المركزية داخل الأحزاب الإسرائيلية والمتمثلة بقوة ونفوذ بعض الشخصيات والقيادات تفسر جانباً من الانشقاقات التي حصلت داخل هذه الأحزاب، إذ غالبا ما يقوم بمثل هذه الانقسامات الزعامات الملهمة (الكاريزمية) معتمدين إلى حد كبير على الولاء الشخصي والخبرات والإنجازات العسكرية، بدأً من بن غوريون الذي انشق عن حزب المباي عام 1965م ليؤسس ويتزعم حزب رافي، وانتهاء بأرئيل شارون الذي انشق عن حزب الليكود في العام 2005م ليؤسس حزب كاديما، نشير إلى أن المركزية لدى الأحزاب السياسية الإسرائيلية بدأت بالانحسار والتراجع، وبدأ الوضع يتغير وخاصة في تسعينات القرن الماضي ليأخذ شكلا آخر من الآليات الأكثر ديمقراطية وحرية في اختيار القادة والأعضاء المرشحين لانتخابات الكنيست وذلك من خلال اعتماد نظام الانتخابات الأولية المغلقة لاختيار رئيس الحزب ومرشحي الكنيست وأعضاء اللجان الحزبية، ولكن في الوقت نفسه ما زالت هناك أحزاب لم تفتح أبوابها بعد أمام الإجراءات الديمقراطية، وخاصة الدينية منها مثل أحزاب شاس واغودات يسرائيل وديغل هتوراه.

ويعود السبب الرئيسي في اختفاء وتراجع المركزية عند الأحزاب الإسرائيلية إلى غياب معظم القيادات والزعامات الملهمة (الكاريزمية) المؤسسة لدولة إسرائيل، وهذا أدى إلى كسر

---

[1]. خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص134 - 135.

[2] المسيري، عبد الوهاب. "حزب جديد... وأساليب قديمة"، 5\12\2005:
http://www.islamweb.net/media/index.php?

احتكار السلطة وبروز نمط جديد من القادة والزعماء السياسيين من نتاج المؤسسة البيروقراطية، ولربما يكون هؤلاء الزعماء يفتقدون إلى التاريخ العسكري أو الخبرات والقدرات العسكرية التي غالبا ما كانت تتم عملية اختيار القادة بناءً على هذه القدرات، وإلى جانب ذلك هناك أسباب أخرى ساهمت بتراجع مركزية الأحزاب والتي من ضمنها الضغوط الحزبية للمطالبة بخطوات وإجراءات أكثر ديمقراطية.

تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل

يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل إلى أحزاب يسارية وبرامجية (وسطية) ويمينية ودينية، وعلى الرغم من اشتراكها في جانب كبير من الأيديولوجيا التي أساسها الصهيونية الهادفة إلى إقامة الدولة قبل عام 1948م والحفاظ على تفوقها ويهوديتها فيما بعد، إلا أننا نجد أن هذه التيارات قد تبلورت أساسا داخل هذه الحركة من خلال ظهور تيارات فكرية سياسية كالتيار الصهيوني الاشتراكي والتيار الصهيوني الليبرالي والتيار الديني من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي وتركيبته السكانية المتباينة دينيا وفكريا وعنصريا لعبت دورا في انقسام واختلاف هذه الأحزاب، بحيث أصبحت كل فئة وجماعة تعبر عن نفسها من خلال حزب سياسي، وإضافة إلى تلك التصنيفات هناك الأحزاب العربية في إسرائيل التي ظهرت بشكل أكثر تنظيما مع بداية تسعينات القرن الماضي.

كذلك لا بد من الإشارة أن مصطلح اليمين واليسار في إسرائيل ليست له علاقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل هو متعلق بكيفية التعامل مع العرب فقط والفلسطينيين على وجه التحديد، فإذا كان التعامل معهم من دون تطرف سمي ذلك الحزب يساريا، وإذا كان التعامل معهم جافا وجامدا سمي الحزب المعني بحزب يميني. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح اليسار والاشتراكية استخدم من قبل الأحزاب الصهيونية اليهودية من أجل اكتساب تعاطف الدول الشيوعية والاشتراكية الصاعدة في أوروبا في القرن الماضي. لكن أهداف هذه الأحزاب متشابهة ومتطابقة لأن جذورها الفكرية تعود إلى الحركة الصهيونية التي عقدت أول مؤتمر لها في بازل عام 1897م.

ومن أجل تسهيل فهم القارئ لهذه الأحزاب وبرامجها فضـــلت اســـتخدام المصـــطلحات الإسرائيلية في كل ما يتعلق باليمين واليسار في إسرائيل.

أولا: الأحزاب اليسارية

يشمل اليسار مجموعة من الأحزاب التي تعرضت لعمليات انشقاق وانـــدماج متعـــددة، ولعل من أهم هذه الأحزاب حزب العمل الذي احتل موقعا هاما على الخريطـــة الحزبيـــة فـــي إسرائيل، فقد تشكل حزب العمل عام 1968م عندما اتحدت أحزاب المباي* وأحدوت هعفـــودا** ورافي*** لتشكل حزب العمل، وذلك في سبيل مواجهة الأحزاب اليمينية المتوحدة، وتعود نـــواة هذا الحزب إلى العام 1919م عندما انتظمت حركة العمل الصهيونية بتأسيس أحدوت هعفـــوداة، ومن ثم المباي ورافي، وقد تمكنت الأحزاب العمالية ومنذ إعلان الدولة عام 1948م من تـــولي الحكم عن طريق إتاحة الفرصة لها دائما بتشكيل الحكومات الائتلافية المتعاقبة، وترؤسها لغايـــة انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م حيث مني تجمع الأحزاب العمالية (حزب العمل) بهزيمـــة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، ليتولى الحكم اليمين بزعامـــة الليكـــود لأول مرة في تاريخ إسرائيل[1].

ومنذ ذلك استمر حزب العمل بالانكفاء حتى انتخابات الكنيســـت الحـــادي عشـــر عـــام 1984م، التي منحته وضعية تكافؤ مع الأحزاب اليمينية ليتم تشكيل حكومة موحـــدة اثـــر هـــذه الانتخابات، وفي انتخابات 1988م دخل حزب العمل ثانية في إطار حكومة موحدة واستمر لغاية عام 1990م، حيث فضل الانسحاب ليستمر الليكود في الحكم بمشاركة الأحزاب اليمينية، وفـــي

---

* مباي" اختصار بالعبرية للاسم الكامل لحـــزب عمـــال أرض إســـرائيل، وهـــو حـــزب سياســـي تأســـس عـــام 1930 وامتزج بحزب العمل عام 1968 ثم أخذ يفقد هويته شيئا فشيئا إلى أن انتهـــى، وكـــان ينـــادي عنـــد تأسيســـه بتحقيـــق الصهيونية الاشتراكية في أرض إسرائيل مع التشديد على الاستيطان الاشتراكي، والســـعي مـــن أجـــل تشـــجيع الهجـــرة الشابة، والدفاع عن حقوق العمال ضمن إطار نقابة العمال العبريين العام (الهستدروت).

** أحدوت هعفوداة هي كتلة انشقت عن حزب المباي عام 1944م .

*** حزب رافي أو قائمة عمال إسرائيل هو حزب إسرائيلي سابق أسسه ديفيد بن غوريون عام 1965، انضم الحزب ومعه حزب جاحال إلى حزب مباي في حكومة وحدة وطنية في الكنيست السابع.

1 المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سبق ذكره، ص 231.

عام 1992م عاد حزب العمل إلى سدة الحكم بعد الفوز في انتخابات الكنيست الثالث عشر بزعامة رابين، وفي انتخابات الكنيست الرابع عشر عام 1996م خسر العمل ليعود ثانية عام 1999م إثر انتخابات الكنيست الخامس عشر بزعامة ايهود براك، ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن حزب العمل من العودة إلى سدة الحكم، واقتصر دوره على المشاركة في الحكومات الائتلافية تارة واصطفافه في المعارضة تارة أخرى، مع الإشارة إلى أنه حصل في انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009م على 13 مقعدا فقط، وفضل الانضمام والمشاركة في الحكومة الائتلافية بزعامة نتنياهو[1].

وفيما يتعلق بالتوجه السياسي العام للحزب وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فانه يمكن إجمال رؤية الحزب السياسية من خلال معرفة مواقف الحزب من القضايا الآتية:

يؤمن الحزب بالتسوية السياسية مع الفلسطينيين باعتبارها مصلحة قومية لدولة إسرائيل، ويرى الحزب أن هناك صلة وثيقة بين تحقيق التسوية والنمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي، وسيعمل الحزب على استئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين دون التهاون في كبح (العنف والإرهاب) الفلسطيني مع مواصلة أعمال البناء في الجدار الفاصل، ويؤكد الحزب على أن المفاوضات ستجري في إطار حل الدولتين لشعبين ويتم الاتفاق على الحدود فيما بينهما من خلال التفاوض بين الطرفين، أما بشأن القضايا المصيرية كالقدس فَإنّ الحزب يتمسك بها عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، مع ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة ضمن وضعية خاصة يتم الاتفاق عليها، وبشأن المستوطنات فَإنّ الحزب مع ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة إلى دولة إسرائيل، وتفكيك البؤر الاستيطانية المعزولة وغير القانونية، كما أن الحزب يؤكد على عدم منح الفلسطينيين حق العودة، وأن حل مشكلة اللاجئين يجب أن تتم من خلال تسوية تشارك بها دول المنطقة والأسرة الدولية، وفي حال فشل المفاوضات فَإنّ الحكومة بزعامة الحزب ستعمل على اتخاذ خطوات أحادية للانفصال عن الفلسطينيين وتعيين الحدود الأمنية لدولة إسرائيل[2].

---

[2] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 140 - 142.

[1] المشابقة، تيسير."الخريطة الحزبية الانتخابية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشر حسب الصحافة الإسرائيلية"، 2009/2/1: http://www.dpp.gov.jo/2009/4.html

إضافة إلى حزب العمل هناك كتلة ميرتس* التي تشكلت عام 1992م من ثلاثة أحـــزاب هي المبام** وراتس*** وشنوي**** في سبيل توحيد قوى السلام في إسرائيل وقد حصلت فـــي أول انتخابات تخوضها عام 1992م على 12 مقعدا، إلا أن تمثيلها في الكنيست أخذ بالتراجع مع كل جولة انتخابات لاحقة، كما أن الجهود التي بذلت في توحيد الأحزاب الثلاثة في حزب واحـــد تعثرت بسبب انشقاق حزب شينوي إلى قسمين احدهما انضم إلـــى ميـــرتس، والآخـــر فضـــل الانسحاب بسبب اختلاف وجهات النظر حول القضايا الاقتصـــادية والاجتماعيـــة، وفـــي عـــام 2001م طرحت الكتلة نفسها بديلا عن حزب العمل لقيادة معسكر السلام بعد انضـــمام العمـــل لحكومة شارون، وتأييده لاستخدام القوة لقمع انتفاضة الأقصى، بيد أن الكتلة أصيبت بنكسة فـــي انتخابات 2003م إذ لم تحصل سوى على 6 مقاعد، في حين حصلت في انتخابات 2009م على ثلاثة مقاعد فقط[1].

تطرح كتلة ميرتس برنامجا سياسيا يقع على يسار حزب العمل، يقوم أساسه على تأييـــد إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67 مع تعديلات بسيطة يتم الاتفاق عليها، مع تأييـــد تقســـيم القدس لتكون عاصمة للدولتين وتفكيك المستوطنات، أما بخصوص اللاجئين فهي ترفض عودتهم إلى إسرائيل وتؤيد التنازل المعلن والمطلق عن حق العودة[2].

يمكن القول إن اليسار في إسرائيل تعرض لضربات قاسية، وهذا واضح من خلال نتائج انتخابات الكنيست على مدى العقود الثلاثة الماضية، إذ أنه ومنذ الانقلاب السياسي الذي حصـــل في إسرائيل عام 1977م ولغاية انتخابات الكنيست الثامنة عشر 2009م لم يتمكن حزب العمـــل من تشكيل الحكومة وإلى جانبه الأحزاب اليسارية المؤيدة سوى مـــرتين عـــام 1992م وعـــام

---

* ميرتس: هو حزب تشكل عام 1992م بعد تجمع "شينوي" و"مبام" و"راتس" تحت هذا الاسم.

** حزب المبام: هو حزب تأسس في كانون الثاني 1948 نتيجة اجتماع ثلاث كتل حزبية إسرائيلية هي، الحـــارس الفتـــي وعمال صهيون والعمال الصهاينة اليساريين.

*** راتس: حزب صهيوني تأسس عام 1973 على يد مجوعة من أعضاء حزب العمل كانوا قد انشقوا عنه.

**** شينوى: هو حزب صهيوني ليبرالي تأسس عام 1974.

[1] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص146 – 148.

[2] المشابقة، تيسير. مرجع سبق ذكره.

1999م والمرة الأولى كانت بزعامة رابين الذي تم اغتياله عام 1995م، ليخلفه شمعون بيرس الذي هُزم أمام الليكود بزعامة نتنياهو عام 1996م، والمرة الثانية شكل حزب العمل الحكومة بزعامة باراك ولم تستمر هذه الحكومة طويلاً حيث تراجع العمل لصالح الليكود بزعامة أرئيل شارون في انتخابات العام 2001م.

ويعود سبب تراجع الأحزاب اليسارية في إسرائيل (العمل وميرتس) إلى التراجع في مواقفهما بشأن العديد من القضايا، فعلى المستوى السياسي لم يتمكن اليسار من طرح نفسه كبديل عن اليمين، وذلك من خلال عدم القدرة على طرح بديل سياسي لطروحات اليمين، إذ أنه وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بدأ موقف اليسار من المفاوضات يقترب من المواقف اليمينية، بحيث أصبح من المسلمات القول أنه لا يوجد شريك فلسطيني قادر على صنع السلام، كما أن اليسار أخذ يلتقي مع اليمين أكثر فأكثر من خلال تأييد الحرب على لبنان 2006م وقطاع غزة 2008م، وتراجعه بل وحتى ابتعاده عن الشعارات الداعمة للرفاه الاجتماعي ودعم الفقراء [1].

ويرى موسي راز المرشح الخامس عن كتلة ميرتس لانتخابات 2009م أن هناك سببين أديا إلى تدهور اليسار وصعود اليمين، السبب الأول ديمغرافي، إذ أن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب كل منهم ولدين تقريبا، في حين أن الأشخاص الذين يصوتون لليمين وشاس وغيرهما هم متدينون أو اقرب إلى التدين، وينجب كل منهم أولادا، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاماً المنصرفة، أي عشرين بالمئة من المصوتين في إسرائيل، ويصوت 6% من هؤلاء لميرتس مقابل 94% يصوتون لكاديما والأحزاب اليمينية وخصوصا حزب إسرائيل بيتنا، والسبب الثاني كما يعتقد راز انهيار عملية السلام عام 2000م والحرب مع حزب الله التي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين واليمين المتطرف[2].

---

[1] شحادة، امطانس. "*قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست ال 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي*"،**مجلة قضايا إسرائيلية**،العدد33، السنة التاسعة، 2009 ص ص11 – 13.

[2] مقابلة خاصة أجراها بلال الطاهر مع موسي راز المرشح الخامس عن كتلة ميرتس لانتخابات 2009،"*النتيجة الأسوء هي فوز اليمين*"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد 33، السنة التاسعة، 2009،ص46.

ويشترك الباحث بالرأي مع راز، ويضيف إلى ذلك أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي ما انفكت تصوت بناء على قضيتين أساسيتين وهما القضية الأمنية وقضية الرفاه الاجتماعي، وفي الأولى ينظر المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين على أنه أقدر على صنع السلام منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1978م من جهة، وأنه الأقدر على اتخاذ القرارات الصعبة وقت الأزمات من جهة أخرى. في المقابل، كانت هناك مراوغة اليسار وحزب العمل على وجه التحديد منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993م مع الفلسطينيين فيما يتعلق بتحقيق السلام الشامل، أما القضية الثانية والمتعلقة بالرفاه الاجتماعي ودعم الطبقة الفقيرة والعاملة، فنجد حزب العمل قد تخلى وابتعد عن السياسات المعنية بهذا الشأن، مع الإشارة إلى أن تمسك الحزب بقضية الرفاه الاجتماعي تعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة لصوت الناخب الإسرائيلي.

ثانيا: الأحزاب البرامجية (الوسطية)

عند الحديث عن الأحزاب البرامجية الوسطية في إسرائيل هناك حزبا شينوي وكاديما اللذان يقدمان نفسيهما على أنهما أحزاب وسطية وفقا للمعايير الإسرائيلية، وعلى الرغم من التاريخ القصير لهذه الأحزاب وسرعة اختفائها كما حدث مع شينوي الذي حقق نتائج مرتفعة في انتخابات الكنيست السادس عشرة وعاد ليختفي في انتخابات الكنيست السابع والثامن عشرة، إلا أنهما يلعبان دورا بارزا في الحياة السياسية الإسرائيلية وتحديدا حزب كاديما الذي استطاع أن يحافظ على مركز الصدارة في الكنيست من حيث التمثيل في انتخابات الكنيست السابع والثامن عشر.

لقد خلت الساحة الحزبية الإسرائيلية مما يمكن تصنيفه بمعسكر الأحزاب الوسطية، فمنذ إعلان دولة إسرائيل 1948م ولغاية مطلع القرن الحادي والعشرين لم تكن هناك أحزاب تطرح نفسها على أنها وسطية وقادرة على منافسة معسكري اليسار واليمين اللذين تفردا في حكم إسرائيل طوال العقود الخمسة الماضية، وعلى الرغم من وجود حزب شينوي الذي تأسس عام 1973م بزعامة روبنشتاين كممثل لطبقة رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، وإعلانه من أنه يسعى لتغيير النظام الانتخابي وإصلاح الحكم في إسرائيل إلا أنه غالبا ما كان يصنف ضمن

الأحزاب اليسارية، وقد خاض الحزب معظم الانتخابات الإسرائيلية بشكل مستقل أو من خـــلال تحالفه مع قوى وأحزاب أخرى، وقد تراوح تمثيله في الكنيست لغاية انتخابات الكنيست 2003م، ما بين 3 - 6 مقاعد هذه النسبة لم تؤهل الحــزب للعــب دور بـــارز فـــي المشـــهد السياســـي الإسرائيلي، أما الانجاز الكبير الذي تتحقق للحزب هو حصوله على 15 مقعدا فـــي انتخابـــات الكنيست 2003م مما جعله يتحول من خلالها إلى قوة برلمانية ثالثة بعد حزبي الليكود والعمـــل، وقد شارك الحزب في الحكومة الائتلافية التي شكلها شارون في حينه، وأصبح ينظر إليه بعـــد هذه الانتخابات على أنه ممثل الطبقة الوسطى في إسرائيل ومدافع عن مصالحها، وقـــد عـــرف بمعارضته الشديدة للامتيازات التي تحصل عليها الأحزاب الدينية سواءً ما تحصل عليـــه مـــن معونات مادية أو إعفاءات للشبان المتدينين من الخدمة العسكرية، وقد شكلت هـــذه المعارضـــة الدافع الأساسي لخروج الحزب من حكومة شارون 2004م بسبب رفضه التصويت على ميزانية الدولة التي تضمن تحويل مبالغ طائلة للأحزاب الدينية مما جعله يتحول إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات الكنيست 2006 - 2009م أصيب الحزب بنكسة كبيـــرة أخرجتـــه مـــن المشـــهد السياسي والحزبي الإسرائيلي إذ لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الوصول إلى الكنيست[1].

ركز الحزب في معظم برامجه الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأخـــذ على الأحزاب السياسية في إسرائيل اهتمامها المفرط بالقضايا السياسية على حســـاب القضـــايا الداخلية، ففي المجال الاقتصادي يدعو الحزب إلى تبني مبدأ الاقتصاد الحـــر والاتجـــاه نحـــو الخصخصة في مختلف القطاعات ويرى أنه يجب على الدولة أن تبقى بعيدة عن التـــدخل فـــي مشاريع الأعمال التجارية، واجتماعيا يدعو الحزب إلى توفير التعليم المجاني لكافـــة مـــواطني إسرائيل مع رفض منح الأحزاب وخصوصا الدينية منها امتيازات وإعفـــاءات علـــى حســـاب القطاعات الحيوية في الدولة، أما على المستوى السياسي فَإِنَّ الحزب يؤيـــد المفاوضـــات مـــع الجانب الفلسطيني، ويعترف بالدولة الفلسطينية المسالمة والخالية من "الإرهاب" بعد التنازل عن

---

[1] صوت إسرائيل عربيل، 2009/42/22: .http://www.iba.org.il/arabil/arabic

حق العودة، وتفكيك المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، وبالنسبة للقدس يرى الحزب أنه لا بد من إيجاد صيغة للتعايش السلمي تضمن احترام الديانات الثلاث[1].

ويعود سبب انهيار شينوي إلى عاملين العامل الأول تأسيس حزب كاديما وانتقال جزء من المصوتين لشينوي 2003م للتصويت لكاديما 2006م وتقدر نسبتهم 17% على الأقل[2]، أما العامل الثاني والأهم فهو الخلافات داخل الحزب نفسه بين معسكر تومي لبيد ومعسكر أبراهام بوراز اللذين أخذا بالتصارع للسيطرة على الحزب ومؤسساته مما جعل الجمهور يفقد الثقة في الحزب ونهجه، يضاف إلى ذلك طبيعة مثل هذه الأحزاب التي تطرح نفسها ضمن برنامج انتخابي تسعى لتحقيقه، مما يعني أن الإخفاق في تحقيق هذا البرنامج ربما يؤدي إلى أفول وانهيار هذه الأحزاب كما حدث مع حزب شينوي في انتخابات الكنيست 2006-2009م، مع عدم إغفال طبيعة المشهد الحزبي الإسرائيلي المرن والمعتاد على ظاهرة أفول وضمور أحزاب سياسية وظهور أحزاب جديدة.

إضافة إلى حزب شينوي هناك حزب كاديما الذي تأسس عام 2005م، وذلك بفعل الخلافات الحادة التي نشبت داخل حزب الليكود على خلفية الانسحاب الأحادي من غزة، وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة الأمر الذي حدا بشارون زعيم الحزب في حينه إلى إعلانه الانشقاق عن الحزب مع مجموعة من الأعضاء لصالح تأسيس حزب كاديما، لينضم إليه فيما بعد العديد من الأعضاء من الأحزاب الأخرى، وقد خاض الحزب انتخابات الكنيست 2006م بقيادة ايهود اولمرت بعد تغيب شارون عن المشهد السياسي في إسرائيل إثر دخوله في غيبوبة مرضية، وحصل الحزب في هذه الانتخابات على أعلى نسبة تمثيل في الكنيست 29 مقعدا مما مكنه من

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر "شينوي المبادئ، انتخابات الكنيست السادسة عشر"، 2003/1/28: http://translate.google.ae/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://www.knesset.gov.il/elections16/eng/lists/plat_17-e.htm

[2] شحادة، امطانس. مرجع سبق ذكره، ص15.

تشكيل حكومة وتزعمها، مع الإشارة إلى أن هذه الانتخابات كانت بمثابة اختبار لمدى قدرة الحزب على البقاء والاستمرار[1].

وعلى الرغم من زعزعة وضع الحزب إثر الانطباعات التي خلفتها أحداث سياسية وأمنية لا سيما بعد الفشل في الحرب على لبنان 2006م وقطاع غزة 2008م، وتقرير لجنة فينوغراد التي بدورها وجهت العديد من الانتقادات لأداء الحكومة بزعامة كاديما في إدارة الحرب على لبنان، وتحميل المجتمع الإسرائيلي للحزب وقيادته المسؤولية عن الإخفاق في كل من الحربين، إضافة إلى تهم الفساد التي لاحقت زعيم الحزب سابقا إيهود أولمرت ووزيرا المالية والعدل في عهد حكومة كاديما، استطاع كاديما بقيادة ليفني أن يحافظ على مركز الصدارة في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة من حيث حجم التمثيل في الكنيست وذلك بحصوله على 28 مقعدا، وعلى الرغم من حصوله على هذه النسبة إلا أنه لم يستطيع تشكيل الحكومة مما جعله يتحول إلى صفوف المعارضة وذلك بسبب تفوق الأحزاب اليمينية والمتطرفة مجتمعة في هذه الانتخابات وحصولها على أغلبية 65 مقعدا من أصل 120 مقعداً في الكنيست[2].

ويرى الباحث أن تقديم حزب كاديما لنفسه على أنه يمثل معسكر الوسط في إسرائيل ليس دقيقا فمن الناحية الأولى شنت إسرائيل حربين كبيرتين على لبنان وقطاع غزة في غضون سنتين من تولي كاديما الحكم عام 2006م، فمن الناحية العملية لم يختلف كاديما عن العمل أو الليكود ولربما تفوق عليهما من حيث استخدام القوة العسكرية قياسا بالفترة الزمنية التي حكم فيها، أما الناحية الثانية والمتمثلة في أن الحزب لم يقدم شيئا بخصوص قضية السلام وعملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين خلال فترة توليه للحكم، وحتى نظريا لا يوجد اختلاف في البرنامج السياسي الذي يطرحه كاديما عن برنامج الليكود أو العمل، فهناك تقارب كبير بين ما تطرحه الأحزاب الثلاثة بخصوص عملية التسوية، وحتى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

---

[1] عيلبوني، نادية. "إعادة تشكيل الأفكار، قامر بن غوريون عندما انشق عن «العمل» وشكل «رافي ..«لكن «كاديما» تعبير عن تغييرات أكثر جوهرية"، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، 2005/9/16: http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=338471&issueno=9880

[2] شحادة، امطانس. "*الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الناخبين الإسرائيليين*"، مرجع سبق ذكره،ص ص8-11.

لم تختلف طروحات كاديما جوهريا عن الليكود، ويعود السبب في عدم الاختلاف فـــي معظـــم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى أن غالبية أعضاء كاديما هم بالأساس منشقين عن الليكود، وبالتالي نجد كاديما ركز في انتخابات الكنيست 2009م على الفروقات الشخصية بـــين ليفني وقيادات الأحزاب الأخرى وخصوصا نتنياهو في سبيل إبداء نوع من التميز أو الاختلاف.

ثالثا: الأحزاب اليمينية

يقف على رأس الأحزاب اليمينية في إسرائيل حزب الليكود الذي تأسس عام 1973م من حزبي حيروت الذي أنشأه مناحم بيغن عام 1948م، والأحرار الذي تأسس سنة 1961م، ويعـــد بمثابة الاستمرار السياسي لحركة الصهيونيين العموميين، إضافة إلى القائمـــة الرســـمية التـــي تأسست بزعامة بن غوريون الذي انشق مع عدد من الأعضاء عن حزب رافـــي عـــام 1968م، وقد انضمت هذه القائمة إلى تجمع الليكود بعد موت بن غوريون، وكان الدافع الرئيسي لتوحـــد هذه الأحزاب القدرة على الوقوف في وجه حزب العمل وإزاحته عـــن الحكـــم فـــي انتخابـــات الكنيست 1973م، إلا أن تكتل الليكود لم يستطيع تحقيق ذلك إلا في انتخابات الكنيســـت التاســـع عام 1977م عندما تدهورت شعبية حزب العمل نتيجة تحميله المسؤولية عـــن الإخفاقـــات فـــي حرب 73.

ومنذ ذلك حكم الليكود لغاية 1984م ليضطر فيما بعد لمشاركة حزب العمل بحكومـــة وحدة وطنية في دورتي الكنيست الحادية عشرة والثانية عشرة التي لم تكمل فيها حكومة الوحدة الوطنية مدتها القانونية، وذلك بانسحاب حزب العمل منها، مما اضطر الليكـــود للتحـــالف مـــع الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة حتى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة التي أسفرت عن فـــوز العمل وخسارة الليكود[1].

عاد الليكود للحكم بزعامة نتنياهو عام 1996م إثر الفوز في انتخابات الكنيست الرابعـــة عشرة واستمر بالحكم لغاية 1999م، عندما انتقلت السلطة لحزب العمل الذي لم يستمر طـــويلاً

---

[1] محمد طايل، فوزي. **النظام السياسي في إسرائيل**، ط2، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيـــع، 1992، ص ص118– 122.

بالحكم، إذ سرعان ما عاد الليكود للحكم بزعامة شارون عام 2001م. استمر الحزب بالحكم لغاية 2005م عندما دبت الخلافات بين أعضاء الحزب وقيادته على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، مما حدا بشارون زعيم الحزب بالانشقاق وتأسيس حزب جديد أطلق علية كاديما الذي تسلم الحكم في أول انتخابات يخوضها عام 2006م، وذلك بحصوله على 29 مقعدا، مقابل حصول الليكود على 12 مقعدا مما جعله ينتقل إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009م عاد الليكود للحكم مجددا على رأس حكومة ائتلاف بزعامة نتنياهو بعد حصوله على 27 مقعدا[1].

وبشأن السلام مع الفلسطينيين يؤمن الحزب بأنه الأقدر على صنع السلام، وأنه مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل تحقيق ذلك، ويبرهن على ذلك بتوقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1978م الذي وضع حدا للحرب بين الطرفين ليبدأ عهد السلام مع مصر، إضافة إلى انسحابه الأحادي من قطاع غزة عام 2005م، وبالتالي فهو يقدم نفسه على أنه الأكثر قدرة على اتخاذ القرارات المصيرية والصعبة من أجل صنع السلام.

وفي الانتخابات الأخيرة 2009م قدم الحزب برنامجا سياسيا يقوم أساسه على تحقيق السلام الاقتصادي من خلال تحسين الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، وتخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وبضائعهم، ويقدم الحزب هذا الطرح على أنه الأفضل والأنسب للتعامل مع الفلسطينيين في المرحلة الراهنة، وبشأن المفاوضات السياسية التي انطلقت مع السلطة الفلسطينية منذ مؤتمر أنابولس 2007 عارض الحزب هذه المفاوضات واعتبرها أنها تخطئ الهدف المطلوب، معتقدا أن الفلسطينيين غير مستعدين في الوقت الحالي لصنع السلام السياسي، وأنهم لن يستجيبوا للحد الأدنى من المطالب لأي مسؤول أو زعيم إسرائيلي[2].

---

[1] جرايسي، برهوم. **"انتخابات 2009 تثبت حالة التشرذم وتعيد جدولة الأزمات"**، 24\ 2\ 2009م: http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=4472

[2] شلحت، أنطوان. "*فلسطين في برنامج نتنياهو، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية*" **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد34، السنة التاسعة،2009، ص ص 108 - 109.

وبشأن رؤية الحزب للحل السياسي مع الفلسطينيين فيمكن القول إن الحـزب لا يملـك بديلا لائقا وممكنا لحل الدولتين، يحظى بالقبول إقليميا ودوليا وحتى داخليا، إذ أنه وفي أحـدث استطلاع للرأي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب 2009م، تبين أن 53% من الجمهور الإسرائيلي يؤيد مشروع حل الدولتين، وقد بدا ذلك أكثر وضـوحا بعـد خطـاب نتنياهو في جامعة بار إيلان في رمات غان 2009/6/14م، عندما قبل بشكل مراوغ مقاربة حل الدولتين، بعد ما وضع العديد من الشروط والعقبات التي تجعل من قيام الدولة الفلسطينية أمـرا صعبا إن لم يكن مستحيلاً[1].

ويرى الباحث أن ما جاء في خطاب نتنياهو في بـار إيـلان بشـأن القبـول بالدولـة الفلسطينية لم يأتِ إلا في سياق تفادي الضغوط الإقليمية والدولية التي يمكن أن تمـارس علـى الحكومة الإسرائيلية وخصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الجديدة، فقد قبل نتنياهو على استحياء بالدولة الفلسطينية، لكنه في الوقت نفسه أفرغ هذا القبول من معناه عنـدما تحدث عن مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وأن القـدس هـي العاصـمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، مع عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإن قيام أي دولة فلسطينية ستكون منزوعة السلاح مع السيطرة التامة لإسرائيل على حدودها الأمنيـة ومجالهـا الجوي، أضف إلى ذلك مطالبة نتنياهو الفلسـطينيين بضـرورة الاعتـراف بيهوديـة الدولـة الإسرائيلية كشرط مسبق لقيام دولة فلسطينية. وبهذا يكون نتنياهو قد حصل على مـراده مـن خلال تخفيف الضغوط الأمريكية والدولية على حكومته، مع عدم إغضاب المستوطنين واليمـين المتطرف وتعريض ائتلافه الحكومي لخطر الانهيار من جهة، ومن جهة أخرى يكون نتنياهو قد ألقى الكرة في الملعب الفلسطيني والعربي، وتحميلهم المسؤولية في عدم القبول بالشروط التي تم وضعها والجلوس على طاولة المفاوضات.

إضافة إلى حزب الليكود هناك حزب الاتحاد القومي(هئحود هليئومي)، الـذي يصـنف ضمن معسكر الأحزاب اليمينية، فقد تأسس هذا الحزب عام 1999م من ثلاثة أحزاب صـغيرة

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر الخطاب الذي ألقاه بنيامين نتنياهو بجامعـة رمـات غـان فـي حيفـا 14 \ 6\ 2009م. http://www.altawasul.com

تمثل أقصى اليمين وهي أحزاب موليدت وحيروت الجديد وتكوما، لينضم إليها في العام 2000م حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) المعروف بعدائه الشديد للعرب ويمينيته المتطرفة والـــذي يتزعمه ليبرمان، ويعد هذا الحزب بمثابة ممثل عن اليهود الروس الذين قدموا إلى إسرائيل إبان انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا في مطلع التسعينات، وقد حصل هذا الحزب فـــي أول انتخابـــات يخوضها عام 1999م على أربعة مقاعد فقط[1]، لترتفع نسبة تمثيله في الكنيست شيئا فشيئا مع كل انتخابات يتم إجراؤها إلى أن حصل في انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009م على 15 مقعـــدا من أصل 120 مقعداً، وتعتبر هذه النسبة الأعلى التي يحصل عليهـــا الحـــزب منـــذ تأسيســـه، وبحصوله على هذه المقاعد يكون قد احتل المركز الثالث من ناحية حجم التمثيل فـــي الكنيســـت بعد حزبي كاديما والليكود مقصيا حزب العمل إلى الدرجة الرابعة.

ويتخذ حزب إسرائيل بيتنا مواقف متطرفة تجـــاه العـــرب والفلســـطينيين علـــى وجـــه الخصوص، ويخوض بناء على هذه المواقف المتطرفة انتخابات الكنيست في إسرائيل، والتي من ضمنها تجاوز مبدأ رفض عودة اللاجئين إلى تبني مبدأ "الترانسفير" أي تهجير وترحيل عـــرب 48 وحتى الفلسطينيين واللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلـــى خـــارج حـــدود إسرائيل التي يعتبرها تبدأ من نهر الأردن شرقا إلى البحر المتوسط غربا، وإيجاد حلول لهم في البلدان العربية في إشارة إلى مشروع الوطن البديل للفلسطينيين على الضـــفة الشـــرقية لنهـــر الأردن.

وفيما يتعلق بقضايا الحل النهائي يرفض الحزب الخوض في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأنها، فهو يعتبر القدس العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، ويدعو إلى نقـــل جميـــع الـــوزارات والسفارات والمراكز الرئيسية في الدولة إليها، كما ويدعو إلى استيطان يكون متصلاً جغرافيـــا مع بعضه البعض في الضفة الغربية وفي القدس تحديدا[2].

---

[1] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 165 - 167.

[2] المخ، زهير. **"انتخابات الكنيست الثامن عشر البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية":** 10\2\2009: *www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10226.doc*

نشأ إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) ممثلا لليهود الروس ومدافعا عــن حقــوقهم وعــن القضايا التي تتعلق بهم بعد ما تجاوز عددهم المليون في إسرائيل بتسعينيات القرن الماضي، أي ما يشكل 20% من حجم سكان إسرائيل تقريبا، ومع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م استغل الحزب مواقف الجمهور الإسرائيلي المعادية للفلسطينيين والعرب في إطار كسب صوت الناخب الإسرائيلي، حيث أخذ اهتمام الحزب يفتر ويتراجع بالنسبة لقضايا اليهود الروس لصالح الاهتمام بالقضايا السياسية التي هي محل اهتمام عند الناخب الإسرائيلي، وبدا الحزب بيمينيته وعنصريته ضد العرب يتميز عن الأحزاب الإسرائيلية وينظر إليه بأعين المتشددين في المجتمع الإسرائيلي على أنه مخلص إسرائيل من العرب، ومدافع عن مصالحها القومية، وما يعزز هذا الطرح خلــو البرنامج الانتخابي للحزب 2009م من الاهتمام بشؤون اليهود الروس مقابــل التركيــز علــى القضايا السياسية.

رابعا: الأحزاب الدينية

تنقسم الأحزاب الدينية في إسرائيل إلى قسمين: القسم الأول ممثل بــأحزاب المتــدينين الصهيونيين مثل حزب المفدال* وميماد**، والقسم الثاني ممثل بأحزاب المتدينين المتشددين الذين ينتمون للتيار الاورثوذكسي في اليهودية، مثل أحــزاب أغــودات يســرائيل وديغــل هتــوراه والمتحدون الآن في كتلة يهودت هتوراه*** وحزب شاس، وفيما يخص أحــزاب القســم الأول وهما المفدال وميماد نذكر أن حزب المفدال تأسس عام 1956م مــن اتحــاد حــزبين دينيــين صهيونيين وهما همزراحي وهبوعيل همزراحي، وقد عرف عن المفدال المشاركة فــي معظــم

---

* حزب المفدال: تكون من اندماج حزبين هما "همزراحي" و"هبوعل همزراحي"، وذلك في صيف عام 1956. كان الحزب يتصف بالاعتدال في مواقفه السياسية والدينية، ولكن شكلت حرب الأيام الستة في يونيو/حزيران 1967 بداية تحوله إلــى التشدد والتطرف، وأصبح ينادي بمبدأ إسرائيل الكبرى وإقامة المستوطنات اليهودية وضم الأراضي العربية المحتلة.

** أنشئ حزب ميماد قُبيل انتخابات 1988م، على يد الحاخام إيهود عميطال، ويعتمد على أصوات اليهود الغربيين وخاصة الناطقين بالإنجليزية. وقد فشل في دخول الكنيست في انتخابات 1988م و 1992م و 1996م، حتى تحــالف مــع إيهــود باراك وحزب العمل وحركة جيشر تحت قائمة إسرائيل واحدة في انتخابات 1999م، وحصل حسب الاتفاق بين هذه الكتل الثلاث على مقعد واحد في الكنيست الحالية.

*** يهودت هتوراه: هو حزب متعصب دينياً وقد تشكل بعد اندماج كلٍ من ديغل هتواراه وأغودات يســرائيل فــي كتلــة برلمانية عام 1992م.

الحكومات التي شكلها حزب العمل حتى عام 1977م وحتى بعد وصول الليكود إلى الحكم استمر المفدال بالمشاركة في الحكومات الإسرائيلية المختلفة، وكان الهدف الأساسي من مشاركته في الحكومات الإسرائيلية هو الاهتمام وتقديم الخدمات لجمهوره من خلال توليه وزارة الداخلية والأديان مع عدم التركيز على السياسات الخارجية والأمنية والاقتصادية داخل الحكومة، وهذا سهل من عملية انضمامه لهذه الحكومات، وقد تعرض الحزب إلى العديد من الانشقاقات والانقسامات منذ تأسيسه، فحزب ميماد الذي أسس عام 1988م هو انشقاق عن المفدال، وقد خاض ميماد انتخابات الكنيست لعام 1988م و1992م إلا أنه لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الوصول للكنيست مما جعله يتحالف مع العمل في خوض الانتخابات التي تلت ذلك[1].

خاض حزب المفدال انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، وحصل على تمثيل لم يتجاوز الأربعة مقاعد، وفيما يخص القضية الفلسطينية تبنى الحزب برنامجا انتخابيا اعتبر فيه أن أرض دولة إسرائيل تبدأ من البحر الأبيض المتوسط وحتى نهر الأردن وأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، والقدس هي العاصمة الموحدة لشعب إسرائيل، وبشأن الاستيطان اعتبر الحزب أنه بمثابة الركيزة الأساسية للتشبث بأرض إسرائيل، وأنه يجب أن يستمر مع ضمان عدم إخلاء أي مستوطنة مستقبلا، كما طالب الحزب بالعمل على إلغاء اتفاق أوسلو وتجميد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وبالنسبة ليهودية الدولة يضعها الحزب على رأس أولوياته، ويعد بالحفاظ عليها وعلى كافة المستويات[2].

أما فيما يخص القسم الثاني وهي الأحزاب الدينية المتشددة، والتي تنتمي للتيار الأرثوذكسي في اليهودية، والمتمثلة حاليا بكتلة يهودت هتوراه وحزب شاس، فقد تأسست هتوراه عام 1992 من اتحاد الكتلتين الدينيتين ديغل هتوراه وأغودات يسرائيل اللتين تمثلان الطوائف الأشكنازية[3]، ومنذ ذلك الوقت تخوض هتوراه انتخابات الكنيست تحت هذا المسمى،

---

[1] خليفة، احمد. مرجع سبق ذكره،ص ص 173 - 176.

[2] المخ، زهير. مرجع سبق ذكره.

[3] خليفة، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص177 - 182.

ويتراوح تمثيلها بالكنيست ما بين 4 إلى 6 مقاعد وقد حصلت في انتخابـــات الكنيســـت الثامنـــة عشرة على 5 مقاعد[1].

أما حزب شاس فقد تأسس عام 1984م عندما انشق الأعضاء الســـفارديين عـــن كتلـــة أغودات يسرائيل احتجاجا على ما تم وصفه بالتهميش ضدهم، إذ ينظر إلـــيهم عـــادة بـــازدراء وانتقاص، فقد تم تهميشهم اقتصاديا واجتماعيا طوال العقود الماضية، وتم استبعادهم من المراكز القيادية، لأن النظرة السائدة تجاه اليهود الشرقيين سلبية، فهم كما يصفهم بن غوريون نفسه عـــام 1950م أنهم "رعاع وحثالة دون لغة ودون ثقافة ودون جذور أو رابطة بتقاليد الأمة وحلمهـــا، أناس أميون جهلة يفتقرون لأي ملمح من ملامح التربية اليهودية أو الإنسانية"، وقد عـــزز هـــذا الوضع التباين الثقافي المتأصل أصلا بين الشرائح الإشكنازية والسفاردية، مع العلم أن اليهـــود الشرقيين اتجهوا للانخراط بمعسكرات الأحزاب اليمينية المعادية للعرب في سبيل التأكيد علـــى إثبات هويتهم اليهودية عن طريق العداء الشديد للعرب[2]، يُذكر أن شاس حصل فـــي انتخابـــات العام 1984م على 4 مقاعد فقط، إلا أن هذه النسبة سرعان ما أخـــذت تتصـــاعد فـــي دورات الكنيست اللاحقة، وقد بلغت ذروتها في انتخابات عام 1999م، عندما حصل الحزب علـــى 17 مقعدا[3]، مع الإشارة إلى أن الحزب حصل على 11 مقعداً في انتخابات الكنيست 2009م،[4] ويرى الباحث أن تراجع شاس جاء بعد تأسيس حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) عام 1999م، الذي استطاع من خلال مواقفه المتطرفة ضد العرب والفلسطينيين بشـــكل خـــاص جلـــب واســـتمالة المتدينين والمتشددين من الناخبين الإسرائيليين من جهة، ويؤكد في نفس الوقت علـــى ظـــاهرة سهولة انتقال الأصوات من حزب إلى آخر مما يدل على تراخي الانتماء الحزبـــي مـــن جهـــة أخرى.

---

[1] شحادة، امطانس. مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] شالوم شطريت، سامي. **النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر بين التماثل والبديل 1948 -2003**، ترجمة: سعيد عياش، رام الله،مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005م، ص ص125 -126.

[3] ألفي، أكرم. **"**حزب شاس... الدين والطائفية والسياسة فـــي إســـرائيل، مركـــز الأســـرى للدراســـا**ت"**، 2006/8/26: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=108

[4] شحادة، امطانس. مرجع سبق ذكره،ص8.

أما على المستوى السياسي، فلا تختلف برامج هتوراه وشاس عن المفدال في مختلف القضايا الجوهرية، كالموقف من القدس والحدود والاستيطان ويهودية الدولة، إلا أنها قد تختلف من ناحية تركيزها على القضايا الدينية والاجتماعية التي في الأساس هي محل اهتمام من قبل الجمهور الذي ينتمي إليها، وبالتالي فهي تعمل على إرساء أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية مع عدم إغفال المصالح المادية التي تخص جماهيرها.

خامسا: الأحزاب العربية

خلت الساحة الحزبية الإسرائيلية من الأحزاب العربية منذ نشأت إسرائيل عام 1948م وحتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي، إذ كان العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر يمارسون حقهم في الانتخاب والترشيح للكنيست من خلال الأحزاب الإسرائيلية، وأبرزها حزب العمل الإسرائيلي ومن خلال حزب حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وهو حزب عربي – يهودي مشترك[1].

أخذت الأحزاب العربية بالتنظم بشكل بارز عام 1983م، عندما انشقت مجموعة عن حداش لتشكل الحركة التقدمية– الناصرة، وتحولت إلى تنظيم قطري عندما اتحدت مع مجموعة من أم الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد لتشكل الحركة التقدمية والتي بدورها تكتلت مع تنظيم (البديل) لتشكل القائمة التقدمية للسلام، وقد خاضت انتخابات الكنيست عام 1984م وحصلت على مقعدين، أما النقلة النوعية التي حدثت على طريق تشكيل أحزاب عربية صرفة، هي عندما انشق عبد الوهاب دراوشة ومعه عدد من كتلته البرلمانية عام 1988م عن حزب العمل، وتحالفه مع أعضاء مجالس عربية ورجال دين مسلمين مسيحيين لتشكيل الحزب الديمقراطي العربي الذي خاض انتخابات 1988م، وحصل فيها على مقعد واحد ليكون أول حزب عربي صرف له تمثيل بالكنيست، مما فتح الباب في تسعينيات القرن الماضي أمام تشكيل أحزاب عربية أخرى[2]، ومن هذه الأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، **"حداش الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"**، مركز الأسرى للدراسات، 2006/9/26م: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=257

[2] خليفة،احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 138 - 139.

على 3 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة – العربية للتغيير التي حصلت على 4 مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحصلت على 4 مقاعد.

ويمكن تصنيف أهم الإشكاليات التي تواجه الأحزاب العربية إلى: إشكاليات ذاتية وأخرى موضوعية، وعند الحديث عن الإشكاليات الذاتية نجد أن الأحزاب العربية تأخرت في التنظيم والولوج في العملية السياسية في إسرائيل، ولعل العامل الأبرز الذي ساهم في تأخر مشاركتها نظرة المجتمع العربي إلى الدولة اليهودية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها على أنها دولة احتلال لا بد من مقاطعتها، وعلى الرغم من انتفاء ما يشير إلى تغير هذه النظرة، إلا أنه بدأ يظهر تأييدا داخل الوسط العربي لضرورة المشاركة والانخراط باللعبة السياسية في إسرائيل، على اعتبار أن ذلك يشكل الوسيلة الأنجع للدفاع عن مصالح فلسطينيو الداخل والمطالبة بحقوقهم، ولذلك نجد أن الأحزاب العربية تأخرت بالظهور بشكل مستقل على الساحة الحزبية الإسرائيلية لغاية عام 1988م.

إضافة إلى تأخر الأحزاب العربية بالمشاركة بالحياة السياسية في إسرائيل يضاف إلى الإشكاليات الذاتية التي تواجه هذه الأحزاب تشتت الصوت العربي وذهاب جزء منه لصالح الأحزاب الصهيونية، وامتناع جزء آخر عن المشاركة، وبهذا الخصوص تشير المعطيات إلى أن 30% من الأصوات العربية ذهبت لصالح أحزاب غير عربية في انتخابات 2003م، وقد تراجعت هذه النسبة إلى 25% في انتخابات 2006م، واستمرت هذه النسبة بالتراجع لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948م في انتخابات 2009م حيث وصلت إلى 18%، ومن جهة بلغت نسبة العرب الذين لم يشاركوا في الانتخابات الإسرائيلية 2006م إلى 47% مقابل حوالي 44% في انتخابات 2009م[1]، بمعنى أن نسبة كبيرة من العرب لم تشارك في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، وهذا نابع من شعور العرب بالاغتراب، وعدم الانتماء لدولة إسرائيل، أو عدم القناعة بالأحزاب العربية، وبخصوص تدني نسبة التصويت لغير الأحزاب العربية داخل الوسط العربي يرى الباحث أن تأثيرات الحرب على لبنان2006م،

---

[1] صباغ خوري، أريج. *"المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات* 2009 "، **قضايا إسرائيلية**، عدد33، السنة التاسعة، 2009.

وقطاع عزة 2008م، وتفاعل الوسط العربي معها كان لها الدور الكبير في تقلص هذه النسبة، إضافة إلى ما تعانيه الأقلية العربية داخل إسرائيل من تمييز وعنصرية غير مسبوقة.

أما وعند الحديث عن القسم الثاني من الإشكاليات والمتعلقة بالإشكاليات الموضوعية التي تواجه الأحزاب العربية فإننا نشير إلى حملة التشويه والتحريض التي تتعرض لها هذه الأحزاب، وهي تمثل جزءاً من الحملة التي تشن ضد الأقلية العربية في إسرائيل. ففي 2009/1/12م قررت لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل منع التجمع الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة من خوض انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بناء على طلب تقدم به كل من حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) والاتحاد القومي للجنة الانتخابات المركزية يقضي بمنع هذه الأحزاب من المشاركة بالانتخابات بتهمة تماثل هذه الأحزاب مع الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وقد قدمت الأحزاب العربية التماسا إلى المحكمة العليا في إسرائيل التي قامت بدورها بإلغاء قرار اللجنة المركزية للانتخابات 2009/1/21م، والسماح لهذه الأحزاب بالمشاركة بالانتخابات لعدم اكتفاء الأدلة[1].

إضافة إلى ذلك صادقت الكنيست على العديد من القوانين التي تضيق على الأقلية العربية، ومنها قانون إسقاط حق العودة 2001م، وقد سُن هذا القانون في 2002/1/1م وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطق (دولة إسرائيل) إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية أعضاء الكنيست (61 عضو كنيست)، كما تمت المصادقة تمديد سريان أنظمة الطوارئ (السفر إلى خارج البلاد)(رقم 7) 2002م والذي سُن 2003/3/13م ويهدف القانون إلى منع فلسطينيو الداخل من زيارة دولة تعتبرها إسرائيل عدو مثل سورية ويشمل المنع أيضا أعضاء كنيست بعد أن كان عضو الكنيست العربي عزمي بشارة زار سورية، كما صادق الكنيست 2002/5/15م على تعديل أربعة قوانين من بينها قانون أساس وتهدف هذه التعديلات بمجملها إلى التضييق على الأقلية العربية ومرشحيهم في الانتخابات[2]، إضافة إلى ذلك فقد صادق

---

[1] انظر مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، تقرير خاص:"المحكمة العليا تلغي قرار لجنة الانتخابات الذي يمنع الأحزاب العربية من خوض الانتخابات القادمة للكنيست"2009/12/21: *www.adalah.org/features/political/disqualification1.doc*

[2] غانم، اسعد. مصطفى، مهند. **الفلسطينيون في إسرائيل سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**، رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009م، ص ص129-130 .

الكنيست بالقراءة الثانية والثالثة على تعديل قانون المواطنة في 2008/5/28م، وبناء على هـذا التعديل يحق للدولة سلب وسحب مواطنة أي مواطن أدين بخرق الولاء لدولة إسرائيل، ويتضح من خلال شرح مشروع القانون لإقراره أن هذا التعديل موجه ضد عرب 48 الـذين عارضـو الحرب على لبنان2006م[1]. وهناك تعديل قانون أساس الكنيست 2008/6/30م الموجـه ضـد الأقلية العربية، والذي ينص على منع المكوث أو زيارة دولة عدو مثل سوريا العـراق إيـران لبنان، وان أي مواطن يزور مثل هذه الدول يحرم من الترشيح للكنيست،[2] كما ويعـد مشـروع القانون الذي يحاول حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) بزعامة ليبرمـان تمريـره والمتعلـق بتعديل قانون المواطنة "إضافة الكلمات" تحت شعار"لا مواطنة بدون ولاء" أو فيما يعرف بقانون الولاء من أخطر هذه القوانين ضد الأقلية العربية، بحيث يلزم هذا القانون إذا تمـت المصـادقة عليه كل مواطن في إسرائيل بما فيهم العرب بالتوقيع على وثيقة ولاء للدولة والعَلَـم والنشـيد القومي وليهودية الدولة وصهيونيتها[3].

تحولات الخريطة الحزبية السياسية في إسرائيل

شهدت الخريطة الحزبية السياسية في إسرائيل وخصوصا منذ بدايـة تسـعينات القـرن الماضي جملة من التغيرات والتحولات، فمنذ انطلاق عملية التسوية في أواخـر عـام 1991م باتت إسرائيل تشهد نوعا من عدم الاستقرار في نظامها السياسي، ويتجلـى ذلـك فـي تغيـر حكوماتها، وعدم استكمال الكنيست دورته الانتخابية والتوجه نحو انتخابات مبكـرة بـين فتـرة وأخرى بسبب الخلاف بين تياراتها وأقطابها، وعدم حسمهم بشأن كيفية التعاطي مع هذه العملية، إذ تعتبر انتخابات الكنيست الثامنة عشرة التي جرت مؤخرا السادسة من نوعها منـذ 12 عامـا (من العام 1996م) التي تجري بصورة مبكرة، مثلها مثل الانتخابات التي جرت فـي الأعـوام 1996 و1999 و2001 و2003 و2006م،[4].

---

[1] نعامه، حنين. **"**التشريعات الجديدة المناهضة للعرب**"**، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقليـة العربيـة فـي إسـرائيل: 2008/6/28: *www.adalah.org/newsletter/ara/jul08/haneena.doc*

[2] نفس المرجع السابق.

[3] شحادة، امطانس. **محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء**، أيمن يوسف وآخرون **فـي" تقريـر مـدار الاستراتيجي 2009 - المشهد الإسرائيلي 2008"**، تحرير: هنيدة غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسـرائيلية – مدار، 2009م، ص178.

[4] الكيلانـي، ماجـد.**"**تحـولات الخريطـة السياسـية والحزبيـة الإسـرائيلية، المصـدر**":** الجزيـرة، 2009/3/1: http://www.aljazeera.net

وعلى الرغم من تمايل موقف هذه الأحزاب من عملية التسوية إلا أن مـوازين القـوى داخل الكنيست أخذت شيئا فشيئا تميل لصالح الأحزاب المناهضة للتسـوية. حصـل هـذا فـي إسرائيل منذ فوز نتنياهو برئاسة الوزراء عام 1996م وتقدم الليكـود بزعامـة شـارون فـي انتخابات عام 2001-2003م، واستمرت هذه الحالة حتى في انتخابات 2006م، وعلى الـرغم من فوز كاديما وتراجع الليكود، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي دلت خلال فتـرة حكـم كاديما أنه أقرب إلى اليمين، ولا تختلف طروحاته كثيرا بشأن عملية التسوية عن حزب الليكـود رغم تقديم نفسه على أنه حزب وسطي وفق المعايير الإسرائيلية، عدا عن وجود نسبة كبيرة من أعضائه ينتمون بالأساس إلى حزب الليكود. وفي انتخابات الكنيسـت الثامنـة عشـرة 2009م عززت الأحزاب اليمينية والدينية مكانتها في الكنيست، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة الثانية والثلاثين في إسرائيل، والتي توصف على أنها الأكثر تطرفا على الساحة الإسرائيلية، ويبدو ذلك واضحا من الناحية الشكلية من حيث التشكيلة الائتلافيـة والوزاريـة إذ أن الأحـزاب الدينيـة واليمينية هي المكون الأساسي لهذه الحكومة، بشخصياتها المناهضة بشـكل واضـح وصـريح لعملية التسوية مع الفلسطينيين.

ومن الناحية الجوهرية، وبعد مرور ما يزيد على العام من عمر هذه الحكومة يلاحـظ أنها تعمل بكل ثقلها على إرضاء الأحزاب المكونة للائتلاف عن طريق الاستمرار بالاسـتيطان بشكل مكثف في الضفة الغربية وخصوصا في القدس، إضافة إلى ضم العديـد مـن الأمـاكن الإسلامية والتاريخية للتراث الإسرائيلي اليهودي والتي كان من ضمنها ضم الحرم الإبراهيمـي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم، الأمر الذي أدى إلى تقويض وتعطيل أي إمكانية لاستئناف المفاوضات المتعطلة أساسا منذ تشكيل نتنياهو للحكومة الإسرائيلية الحالية.

يمكن القول أن "التموج في اتجاهات تصويت الإسرائيليين يعكس عـدم النضـج بشـأن التعاطي مع عملية التسوية، ويعكس عدم اليقين بشأن هذه العملية، كما أنه يوضح حقيقة أساسية مفادها أن الفوارق بين الأحزاب الإسرائيلية بشأن التسوية ليست ذات معنى من ناحية جوهرية، فثمة إجماع بين هذه الأحزاب على عدم العودة إلى حدود 1967م، والاحتفاظ بالقدس الموحـدة

عاصمة لإسرائيل، وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن حدود إسرائيل، وعدم تحمل أية مسؤولية بشأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أما الفوارق فهي في التفاصيل التي تتعلق بمساحة المناطق التي يمكن أن تمنح للفلسطينيين، ونوعية السيادة للسلطة الفلسطينية، وبشأن عدد الأحياء التي يمكن أن تديرها في القدس"[1].

ولمزيد من التمعن في تحولات موازين القوى في الكنيست يمكن مراجعة الجدول الآتي الذي يعرض هذه التحولات منذ بداية عملية التسوية إلى الآن.

جدول مقارن لموازين القوى للأحزاب الإسرائيلية (اليهودية) الرئيسية من الكنيست الـ15 إلى الكنيست الـ18

الكنيست العام الأحزاب	18 2009	17 2006	16 2003	15 1999	14 1996	13 1992
كاديما	28	29	–	–		
العمل	13	19	19	26	34	44
الليكود	27	12	38	19	32	32
شاس	11	12	11	17	10	6
إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو)	15	11	7	8		
المفدال (البيت اليهودي) 3 الاتحاد الوطني 4	7	9	6	5	9	6
حزب المتقاعدين		7	–	–		
يهدوت هتوراه	5	6	5	5	4	4
ميرتس	3	5	6	10	9	12

الكيلاني، ماجد. **"تحولات الخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية،المصدر"**:الجزيرة، 2009/3/1:
http://www.aljazeera.net

---

[1] الكيلاني، ماجد. مرجع سبق ذكره.

ومن تحليل هذا الجدول، يمكن ملاحظة أن هذا الصعود القوي لليمين لا يمثل فقط فوزاً ساحقاً لقوى اليمين وإنما يمثل تغييراً في بنية المجتمع ذاته، وانقلابا حاداً في الخريطة السياسية لإسرائيل، خصوصا وأن معظم أصوات اليمين الإسرائيلي جاءت عن طريق الشباب، وبالتالي يمكن أن ندرك ما هو قادم في مجتمع تتجه قوته الرئيسية نحو التشدد أكثر فأكثر لصالح حزب الليكود وحليفه حزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو)، كما يلاحظ أن هناك استقطاباً لجهة الوسط لصالح حزب كاديما، ويلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول التراجع الكبير لليسار حزب العمل وكتلة ميرتس، وربما كان فقدان اليسار لهويته السياسية والاجتماعية الأثر الكبير في هذا التراجع.

من جهة أخرى هناك قوى وأحزاب ذات نزعات إثنية ودينية ضاعفت من نسبة تمثيلها في الكنيست كحزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) وشاس اللذين أصبحا يؤثران بشكل كبير في السياسة الإسرائيلية، فتعيين نتنياهو زعيم حزب الليكود لتشكيل الحكومة ورئاسة الوزراء كان برغبة وإجماع من هذه القوى، على الرغم من كونه الحزب الثاني من حيث التمثيل في الكنيست بعد كاديما، كما أن إصرار وتمسك شاس بتنفيذ مطالبه بشأن زيادة الاعتمادات المالية، وعدم التفاوض بشأن القدس لقاء الدخول في حكومة بزعامة ليفني كان السبب المباشر في تقديم موعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بسبب عدم استجابة زعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني لشروطه، مما يؤكد ازدياد دور هذه القوى في التأثير على السياسة الإسرائيلية.

إضافة إلى ذلك شهدت الساحة الحزبية الإسرائيلية بروز وصعود قوى حزبية جديدة واختفاء أخرى، ومن أبرز القوى التي ظهرت على الخريطة الحزبية حزب كاديما الذي تمكن من الوصول إلى دفة الحكم في أول انتخابات يخوضها عام 2006م، واستطاع أن يحافظ على تمثيله في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بحصوله على 28 مقعداً بفارق نقصان مقعد واحد عن الكنيست السابق، وقد شكل احتفاظ كاديما بمكانته في الكنيست سابقة فريدة إذ أن الأحزاب الجديدة سرعان ما تصعد وتنهار بشكل نهائي كحزب شينوي الذي حصل في انتخابات 2003م على 15 مقعداً لينهار تماما في انتخابات 2006 - 2009م، وكذلك الأمر مع جيل المتقاعدين

الذي حصل على 7 مقاعد عام 2006م، ولم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة أضف إلى ذلك حزبي الوسط وشعب واحد اللذين احتفظا بتمثيل في انتخابات الكنيست الخامس والسادس عشر، في حين لم يتجاوزا نسبة الحسم في انتخابات الكنيست السابع والثامن عشر،[1] مع الإشارة إلى أن هذه الأحزاب التي تراجعت وصلت حد الانهيار هي أحزاب وسطية يسارية، الأمر الذي يزيد من ضعف قوى اليسار داخل الكنيست مقابل صعود القوى والأحزاب اليمينية بشكل كبير، خصوصا في الانتخابات الأخيرة 2009م، ويمكن تفسير ظاهرة سهولة بروز واختفاء مثل هذه الأحزاب والقوى إلى تراخي المنظومة الحزبية، أو ما يسمى أفول وضعف الانتماء الحزبي، الأمر الذي يسهل من انتقال أصوات الناخبين بين تلك الأحزاب والقوى.

ويمكن القول في الخلاصة أن الأحزاب الإسرائيلية تنقسم بمواقفها تجاه العديد من القضايا، والتي من ضمنها وأهمها الموقف من العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني. فمنذ انطلاق المفاوضات بين الجانب الفلسطيني (م ت ف) في العام 1991م شهدت إسرائيل ضعفاً في الاستقرار الحكومي واضطراب السياسة الإسرائيلية، وتنامي الخلافات بين أقطابها. ولعل تقديم موعد الانتخابات منذ ذلك الوقت وحتى العام 2009م يدل على غياب سياسة الإجماع على عملية التسوية، ويحاول المحلل الإسرائيلي آري شبيط (Ari Shavit) تلخيص هذا الوضع بقوله: "وعود السلام الفارغة شوشت الحملات الانتخابية في العقدين الأخيرين.. العملية الديمقراطية حسمت لأن مرشحاً واحدا حسب على السلام بينما اعتبر منافسه عائقاً أمام السلام. الاعتقاد بضرورة السلام تسبب في عدم طرح أسئلة صعبة على مرشح–السلام... غابت البرامج واختفت التحقيقات وحتى المناظرات التلفزيونية. سياسة الانتخابات أصبحت سياسة تجريدية تقوم على (من لنا ومن علينا). ومن هو المدافع عن السلام الذي ينتمي لجماعتنا"[2]، ويرى الباحث أن تأثير عملية التسوية على انقسام الأحزاب الإسرائيلية وصعود بعضها وتراجع البعض الآخر بناء على مواقفها المتعلقة بعملية التسوية هو أمر مبالغ فيه، إذ أن كل الأحزاب الإسرائيلية أو

---

[1] كيلاني، ماجد. مرجع سبق ذكره.

[2] شبيط ،آري .(Shavit Ari) صحيفة هآرتس 2008/10/30م.

معظمها ترفض حق العودة، وتؤمن بالقدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل مع اختلاف بسيط فيما يتعلق بالأحياء التي سوف يديرها الفلسطينيون، وحجم الأراضي التي سيتم تبادلها، وتفكيك بعض المستوطنات غير القانونية، ونسبية السيادة من حيث منح الفلسطينيين دولة أو مناطق حكم ذاتي. وبالتالي يمكن القول أن معظم الأحزاب الإسرائيلية تجمع على الأمور المهمة المتعلقة بالتسوية وتختلف في بعض التفاصيل، وعليه فان برامج الأحزاب اليسارية والوسطية كالعمل وكاديما لا يختلفان كثيرا عن حزب الليكود وعن حزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) وحركة شاس إلى حد ما بشان المواقف من القضايا الجوهرية المتعلقة بالسلام، إلا أننا نجد أن أحزاب مثل إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) أو حركة شاس تتخذ من المواقف العدائية للعرب سبيلا لكسب أصوات الناخبين وخصوصا المتشددين منهم، وبالتالي فمثل هذه الأحزاب ومن خلال مشاركتها في الحكومة وتمثيلها في الكنيست ستعمل على إعاقة أي إمكانية للتقدم بخصوص عملية السلام مقابل الحفاظ على تماسك أوضاعها الداخلية وتعزيز مكانتها الحزبية بكسب المزيد من الجمهور الإسرائيلي الرافض للتسوية في الانتخابات القادمة، لذا فَإن الحكومة الإسرائيلية الحالية وبمشاركة تلك الأحزاب ستبقى رهينة الجمود فيما يتعلق بالتسوية أو حتى الخوض في قضايا تتعلق بالدين والدولة والعلاقة بينهما.

إن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة عكست وبشكل كبير حجم التحولات الحاصلة على الخريطة الحزبية داخل إسرائيل، ولعل من أهم تلك التحولات فوز قوى اليمين المتطرف بأغلبية مريحة 65 عضواً مما يؤهلها بالتحكم بدفة السياسة الإسرائيلية منفردة، في المقابل نجد انهيار قوى اليسار، فحزب العمل الذي حكم إسرائيل منفردا حتى عام 1977م وكان له الدور الكبير في تأسيس دولة إسرائيل لم يخسر هذه الانتخابات وحسب، وإنما تراجع ليصبح في المرتبة الرابعة، وهذا يشير إلى أن اليسار لم يعد قادرا على تقديم نفسه كبديل، لأن المنافسة داخل المجتمع الإسرائيلي أصبحت بين ما هو يمين ويمين متطرف، ولذلك نجد أن حزب كاديما أخذ يطرح نفسه كبديل عن اليسار في إسرائيل[1].

---

[1] يونس، غالب. "التركيبة الحزبية في إسرائيل"، 2009/5/1: http://pulpit.alwatanvoice.com/content-163827.html

أفول وتراخي الانتماء الحزبي في إسرائيل

برزت في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بعض التغيرات في المنظومة الحزبية وفي أنماط التصويت لدى الناخب الإسرائيلي، وقد ساهمت الانتخابات الأخيرة 2006 – 2009م في تفسير ما يقصد به تحديدا تراخي منظومة الجهاز الحزبي، وهذا ناتج عن عدة أمور لعل من أهمها عملية الحداثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي، ووجود بدائل للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى تنوع الحصول على المعلومات مما عمل على تراجع مكانة الأحزاب السياسية إلى حد ما.

وقد انعكس هذا التراخي على شكل عدم الاستقرار الحزبي، بمعنى كثرة حدوث الانشقاقات والاندماجات على الخريطة الحزبية الإسرائيلية، كما أن هذا التراخي جعل من الصعوبة بمكان توقع نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وسهل من عملية انتقال أصوات الناخبين. ففي انتخابات 2006م جرى تفسير فوز كاديما واستمراره بالاحتفاظ بالمركز الأول في انتخابات 2009م إلى سهولة انتقال الأصوات بين الأحزاب الإسرائيلية، إذ تبين أن 42% من مصوتي كاديما صوتوا عام 2003م لليكود و23% صوتوا للعمل و17% لحزب شينوي، وهذا مؤشر هام على تراخي المنظومة الحزبية في إسرائيل[1]، أما المؤشر الثاني وحسب مركز غوتمان الإسرائيلي، فقد تبين أن 6% من الذين تم استطلاع آرائهم هم أعضاء في حزب سياسي في حين أن 51% يشعرون أنهم اقرب إلى طرف معين، وفي إطار الوقوف عند غموض الأيديولوجية عند الأحزاب الكبيرة تبين أن 56% ليسوا على يقين تام بأنهم سوف يصوتون لصالح الحزب نفسه في الانتخابات القادمة[2]، هذه النسب المرتفعة تدل على مدى ضعف الانتماء للحزب، فعندما نتحدث عن نسبة 56% ليسوا على يقين بأنهم سيصوتون للحزب الذي ينتمون إليه، وهذا يعني

---

[1] شحادة، امطانس. "*قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات للكنيست الـ 18: عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي*"، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 - 15.

[2] أريان، آشير(Arian Asher) وآخرون: **" مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام 2006؛"** مركز غوتمان الإسرائيلي، 2006م:
http://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.idi.org.il%2Fsites%2Fenglish%2FPublicationsCatalog%2FPages%2FThe_2006_Israeli_Democracy_Index%2FPublications_Catalog_7774.aspx

أننا غير قادرين على توقع نتائج الانتخابات القادمة، كما تعزز هذه النسب من وتيرة انتقال الأصوات بين الأحزاب السياسية مستقبلا، أما المؤشر الثالث فيتمثل بانخفاض نسب التصويت في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العقد الأخير، حيث لم تتعدَ نسبة التصويت في انتخابات 2006م نسبة 63.5% وكذلك الحال في انتخابات 2009م مع فارق زيادة بسيطة حيث بلغت النسبة 65.2%، ويعتبر انخفاض نسبة التصويت دليلاً آخر على اللامبالاة التي يشعر بها الناخب الإسرائيلي تجاه نظام الحزب نفسه، وهذا نابع من انخفاض مستوى الشعور بأن أحد لديه القدرة على التأثير على السياسة العامة[1].

النظام الانتخابي في إسرائيل

طبيعة النظام الانتخابي في إسرائيل

تختلف أنظمة الانتخابات المعمول بها من دولة إلى أخرى، وهذا نابع من الاختلاف السياسي والاجتماعي لمعظم البلدان في العالم، فعند اعتماد أي نظام انتخابي لبلد معين لا بد لهذا النظام أن يكون محصلة لتاريخه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبشكل عام يمكن تقسيم الأنظمة الانتخابية إلى ثلاثة أنماط وهي نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية والنظام المختلط الذي يأخذ جانبا من التمثيل النسبي والأغلبية.

وفي إسرائيل يقوم النظام الانتخابي ومنذ تأسيسها عام 1948م على أساس التمثيل النسبي، بمعنى أن توزيع المقاعد في الكنيست التي مجموعها 120 مقعدا يكون بالتناسب مع النسبة المئوية التي يحصل عليه كل حزب من مجموع الأصوات، غير أن الحد الأدنى المطلوب لكل حزب كي يحصل على تمثيل في الكنيست هو 2 بالمائة من مجموع الأصوات التي يتم الإدلاء بها، وذلك حسب انتخابات الكنيست الثامنة عشر[2]، إذ أن نسبة الحسم عادة ما يتم تعديلها، وقد أخذت إسرائيل بمبدأ التمثيل النسبي بهدف تمثيل أكبر عدد ممكن من التجمعات السكانية

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الانتخابات في إسرائيل 2009، 2009/3/20م: http://www.altawasul.com

[2] المصدر نفسه، الانتخابات في إسرائيل 2009/2/10، تاريخ النشر 2009/3/20م:

بثقافاتها المتعددة، فالأحزاب السياسية في إسرائيل تمثل في الكنيست بناءً علــى النســبة التــي تحصل عليها من أصوات الناخبين، وقد ساعدت نسبة الحسم المنخفضة الأحزاب الصغيرة مــن الدخول إلى الكنيست ولعب دور حزبي وسياسي هام وتحديدا عند تشكيل الحكومات الائتلافية.

وتجري الانتخابات الوطنية للكنيست مرة واحدة كل أربع سنوات ما لم تستدع الظروف لإجرائها بشكل مبكر، إلا أن السمة العامة للانتخابات الإسرائيلية هي التبكير، ويعتبر اليوم الذي تجري فيه الانتخابات عطلة رسمية، وقد تحدد الإطار العام للنظام الانتخابي في إســرائيل فــي المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست، والذي ينص على "أن الكنيست ستنتخب بانتخابــات عامة، وطنية، مباشرة ومتساوية، وسرية وبانتخابات نسبية وفقا لقانون انتخابات الكنيست"[1]، فهي انتخابات عامة إذ يدلي الناخبون بأصواتهم لحزب سياسي واحد ولكل مواطن بلغ الثامنة عشــرة من العمر الحق في الاقتراع، وهي أيضا انتخابات وطنية إذ تشكل البلاد كلها دائــرة انتخابيــة واحدة، ومباشرة إذ أن انتخابات الكنيست تجري باقتراع مباشر من قبل الناخبين، وهي انتخابات متساوية، فجميع الأصوات التي يتم الإدلاء بها يكون لها نفس الوزن الانتخابي، كما أن الاقتراع يجري بصورة سرية تامة، إضافة إلى ذلك تقوم هذه الانتخابات على أساس التصــويت لحــزب سياسي واحد وليس لأشخاص،[2]وبما أن التصويت يكون للحزب فان على الحزب أن يضع قائمة تراتبية لأعضائه المرشحين للكنيست، ويحرص الحزب على أن تكون القيادات البــارزة علــى رأس هذه القائمة لاستمالة الناخبين.

وتتميز كل انتخابات عامة تجري في إسرائيل بوجود أحزاب جديدة، وقد أصــبح هــذا الأمر ظاهرة اعتيادية ديناميكية وذلك بسبب كثرة الانــدماجات والانشــقاقات بــين الأحــزاب الإسرائيلية، وبدأ ذلك أكثر وضوحا منذ تسعينات القرن الماضي حيث تزايدت حدة الانقســامات على الساحة الحزبية الإسرائيلية، ويرى الباحث أن دخول إسرائيل في مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن التسوية السلمية مطلع التسعينات ساهم بشكل كبير في تزايد حــدة الانشــقاقات وظهــور

[1] لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست الذي اقــر عــام 1958، موقــع الكنيست، 2006، http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#1

[2] وزارة الخارجية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

أحزاب جديدة، فقد عمدت الكثير من الأحزاب إلى رفض عملية التسوية مع الفلسطينيين واتخاذ مواقف سياسية مناوئه لها، انطلاقا من نظرة أيديولوجية أو في سبيل تحقيق مصلحة خاصة لمثل هذه الأحزاب من جهة، إضافة إلى واقع المجتمع الإسرائيلي المتعدد الثقافات والأعراق والطوائف من جهة أخرى، وخصوصا مع قدوم المهاجرين الروس بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990م، وبالتالي فالكنيست يعتبر بمثابة البوتقة التي تنصهر فيه ثقافات وتعددية المجتمع الإسرائيلي.

وبعد الانتخابات تعلن النتائج في المجلة الرسمية، ويقوم رئيس الدولة غالبا بتكليف زعيم الحزب الحاصل على أعلى نسبة تمثيل في الكنيست بتشكل الحكومة، وقد يتم تكليف زعيم حزب يرأس ائتلافا يضم أكثر من ستين عضوا، وحال تشكيل الحكومة تعرض على الكنيست، وتقدم برنامجها لنيل الثقة بأغلبية 61 عضواً[1]، نشير إلى أن جميع الحكومات التي تم تشكيلها منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948م ولغاية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة هي حكومات ائتلافية، إذ أنه لم يتمكن أي حزب من الحصول على 61 عضوا مما يجعله قادرا على تشكيل الحكومة بشكل منفرد، ومثل هذا الوضع منح الأحزاب الصغيرة فرصة التأثير والابتزاز إذ غالبا ما تجد الأحزاب الكبيرة نفسها مضطرة للتفاوض مع الأحزاب الصغيرة وتلبية مطالبها في سبيل النجاح بتشكيل حكومة ائتلافية تحظى بأغلبية في الكنيست تجعلها قادرة على الثبات وتنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مستجدات طرأت على النظام الانتخابي

طرأت على النظام الانتخابي في إسرائيل العديد من المتغيرات والمستجدات، التي تهدف بمجملها إلى خلق بيئة استقرار حكومي في إسرائيل، إذ أن الخلافات والتباينات بين مختلف التيارات الحزبية في إسرائيل، حالت دون توفير بيئة حكم مستقرة، مما حذا بالقائمين على النظام الانتخابي في إسرائيل بالبحث عن الحلول التي أرادوا من خلالها التخفيف من حالة عدم الاستقرار السائدة، وقد كان من أهم الحلول التي تم العمل بها ما يلي:

---

[1] وزارة الخارجية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

أولا: الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة

بدأ التداول بطرح مشروع الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء بعد انتخابات الكنيست عام 1984م وانتخابات عام 1988م عندما نشأت وضعية شبه التكافؤ بين الحزبين الكبيرين العمل والليكود، مما دعا إلى الاتفاق على تشكيل حكومات الوحدة الوطنية والتناوب على رئاسة الحكومة من قبل زعامة كل من الحزبين، وقد سميت بحكومات الشلل الوطني نتيجة لتعدد الأزمات، وهو ما دفع حزب العمل للانسحاب عام 1990م من حكومة الوحدة الوطنية، واضطرار حزب الليكود للتحالف مع الأحزاب الصغيرة بعد تلبية مطالبها.

إضافة إلى ذلك كان لتشرذم الخريطة الحزبية في تلك الفترة ومشاركة عدد من القوى المتباينة في آرائها السياسية والمتضاربة في تمثيل مصالح إثنية وفئوية في تشكيل الحكومة دافعا لمجموعة من النواب من الحزبين الكبيرين بتقديم مشروع تعديل لقانون الانتخابات ينص على انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب، وقد تم إقرار هذا المشروع بالقراءة الثالثة 1992/3/18م، ويمنح هذا التعديل الناخب الإسرائيلي بطاقتين انتخابيتين بحيث يختار من الأولى رئيس الوزراء ومن الثانية الحزب الذي يريده، وقد عمل بهذا القانون في انتخابات عام 1996 - 1999 - 2001م، وقد كان القصد من إقرار هذا التعديل الحد من قدرة الأحزاب الصغيرة وتعزيز قوة ونفوذ الحزبين الكبيرين من خلال عدم الحاجة لدعم الأحزاب الصغيرة لتشكيل الحكومة، وهذا يؤدي في النهاية إلى تراجع ناخبيها لمصلحة الأحزاب الكبيرة.

إلا أن النتائج كانت على عكس ما كان يتوخى، إذ أن هذا التعديل زاد من قوة وتمثيل الأحزاب الصغيرة وضعف الأحزاب الكبيرة، وبالتالي زعزعة الحكم أكثر بدلا من استقراره، فقد عمل هذا القانون على تحرير الناخب الإسرائيلي من قوة جذب الحزب الذي ينتمي إليه من خلال تصويته للشخص المفضل لديه لزعامة الحكومة في البطاقة الأولى، وتصويته للحزب الذي يرى فيه مدافعا عن مصالحه وملبيا لطموحاته في البطاقة الثانية، مما جعل الأحزاب الصغيرة تكسب أكثر. ففي انتخابات الكنيست الرابعة عشرة 1996 وصلت إلى الكنيست 11 قائمة حزبية، وقد حصلت هذه القوائم باستثناء الحزبين الكبيرين العمل والليكود على 54 مقعدا

في الكنيست من أصل 120، أما انتخابات الكنيست الخامسة عشرة 1999م فقد وصلت إلى الكنيست 15 قائمة، وحصلت هذه القوائم باستثناء العمل والليكود على 75 مقعداً، وأخيرا في انتخابات الكنيست السادسة عشرة عام 2003م وصلت إلى الكنيست 12 قائمة حزبية وحصلت أيضا فيها القوائم المختلفة باستثناء العمل والليكود على 61 مقعداً[1]. هذه النسب تشير إلى تعاظم قوة الأحزاب الصغيرة خلال فترات تطبيق هذا القانون، كما ظهر أيضا عند تطبيق هذا القانون أمران: الأمر الأول والمتمثل بالاحتمالات الكبيرة في تحديد رئيس الوزراء قبل الانتخابات، وقد حصل ذلك بتأييد الأحزاب اليمينية والمتطرفة لنتنياهو في انتخابات عام 1996م، كما حصل ذلك أيضا مع باراك وشارون في انتخابات 1999، 2001م، وهذا الأمر أدى إلى ابتزاز المرشحين قبل وبعد الانتخابات وخصوصا في حالة فوز المرشح الذي تم دعمه من قبل هذه القوى، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدد من الأزمات الائتلافية في الفترة التي طبق بها هذا القانون. أما الأمر الثاني فيتمثل بنص القانون الذي يشير إلى ضرورة حصول رئيس الوزراء على موافقة الكنيست على التشكيلة الوزارية مما يعني فتح الباب أمام الأحزاب الصغيرة للتهديد بحجب الثقة عن الحكومة، هذا كله دفع إلى إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء في 2001/3/7م والعودة إلى القانون القديم، مع تعديل هام يتمثل بضرورة تأييد أغلبية 61 عضو كنيست لحجب الثقة عن الحكومة[2].

ويرى الباحث أن تعديل قانون الانتخابات عام 1992م بشكل يؤدي إلى انتخاب رئيس الوزراء بصورة مباشرة من قبل الشعب ثم العودة لإلغاء هذا التعديل في العام 2001م، وبالتالي فَإن الرجوع إلى القانون القديم وهو قانون أساس الكنيست للعام 1959م إنما يدل على أزمة حكم تعيشها إسرائيل، إذ أنه وبعد انتهاء سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم عام 1977م، لم تشهد إسرائيل حالة من الاستقرار في نظام الحكم، وما يدل على حالة التأزم عدم إكمال أي من الحكومات الإسرائيلية مدتها القانونية منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى انتخابات الكنيست

---

[1] خليفة، احمد. مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] شعبان، خالد. **"أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي"**، 2006/1/16م: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new3-13-14.htm

الثامنة عشرة 2009م، إضافة إلى ذلك فإن تفاقم وتشرذم الخريطة الحزبية في إسرائيل زاد الأمور تعقيدا، فلم تعد هناك سيطرة للحزب الواحد أو حتى سيطرة لحزبين بل أصبح لا بد من أن تشترك ثلاثة أحزاب كبيرة أو أكثر للنجاح في تشكيل حكومة ائتلافية، وقد جاءت نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة لتدلل بشكل واضح على تشرذم وتبعثر الخريطة الحزبية وذلك من خلال كثرة القوائم الحزبية المشاركة في هذه الانتخابات إذ بلغ عدد هذه القوائم 34 قائمة نجح منها 13 من الوصول إلى الكنيست. وبتشكيل الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين بزعامة نتنياهو نجد أن الصورة تتضح أكثر، فمن الناحية الشكلية شارك في هذه الحكومة 5 أحزاب سياسية وهي أحزاب الليكود والعمل وإسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتنا) وشاس والبيت اليهودي، وقد ضمت هذه الحكومة أكبر عدد من الوزراء في تاريخ دولة إسرائيل إذ بلغ عدد الوزراء 30 وزيرا، وهذا يدل على حجم الإغراءات التي قدمها نتنياهو لاستمالة وإرضاء الأحزاب المشاركة.

ومن الناحية الجوهرية فَإن حكومة نتنياهو وبعد مرور أكثر من عام على تشكيلها تبدو أشبه ما تكون بالعاجزة عن التقدم خصوصا في المجال السياسي، وقد بدا ذلك واضحا من خلال البرنامج الحكومي الذي ألقاه نتنياهو أمام الكنيست لنيل الثقة، فعلى الصعيد السياسي خلا البرنامج من أي مقترحات بخصوص عملية التسوية مع الفلسطينيين، واكتفى بالإعلان عن تحسين المستوى المعيشي للشعب الفلسطيني، فيقول"إننا نتطلع إلى دعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل حثيث وتكريس الروابط الاقتصادية بينه وبين إسرائيل"[1].

وبشأن تحقيق السلام يحمل نتنياهو السلطة وقادتها المسؤولية عن الإخفاق في التقدم بعملية التسوية، ويعتبر أن "إحلال السلام يتطلب إقدام الشريك الفلسطيني على محاربة الإرهاب وتربية أولاده على السلام، وتهيئة شعبه للاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي،لقد

[1] انظر كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبيل مراسم أداء الحكومة الثانية والثلاثين تصريح الولاء في الكنيست،2009/3/31م، مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: http://www.pmo.gov.il

أخفق خلال العقدين الماضيين ستة من رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في التوصل إلـــى تسوية سلمية ولا يجوز إلقاء اللوم عليهم"[1].

ويرى الباحث أن نتنياهو لا يستطيع أن يقدم شيئا للفلسطينيين، وإلا فعليه أن يضـــحي بالائتلاف الحكومي الذي يتزعمه والمكون من أحزاب متشددة ترفض تقديم أي تنـــازلات تلبـــي الحد الأدنى لمطالب أي مسؤول فلسطيني، فنتنياهو يدرك جيدا طبيعة التحالف الذي يقوده وهـــو معني بالدرجة الأولى بالحفاظ على هذا التحـــالف والائـــتلاف، وأن تقـــديم تنـــازلات سياســـية للفلسطينيين بهدف الدفع قدما بعملية التسوية من شأنه أن يؤدي إلى انفراط عقد الحكومـــة التـــي يتزعمها كما حدث مع حكومته السابقة عام 1999م عندما انهارت بسبب تخلـــي اليمـــين عنـــه، ونعته بالخائن بعد الانسحاب من مدينة الخليل عام 1997م، وأيضا حدث ذلك مع بـــاراك عـــام 2001م بعد انسحابه من جنوب لبنان عام 2000م، ووصفه بالعـــاجز عـــن كـــبح الانتفاضـــة الفلسطينية الثانية، وكذلك الحال أيضا كان مع حكومتي شارون وخصوصا فـــي العـــام 2005م عندما انسحب الأخير من طرف واحد من قطاع غزة، مما أدى إلى إثارة سخط الأحزاب اليمينية والمتدينة، الأمر الذي أدى إلى حدوث انتخابات مبكرة بعد انشقاق شارون عن الليكود وتأسيســـه لحزب كاديما 2005م، وليس بعيدا عن نتنياهو فشل ليفني في تشكيل الحكومة بســـبب رفضـــها الانصياع لمطالب حركة شاس وبالتالي كانت الدعوة إلى انتخابات مبكرة، إذن من الواضـــح أن نتنياهو سيعمل جاهدا على إرضاء أحزاب الائتلاف بتلبية مطالبها وعدم تقديم أي تنازلات بشان عملية التسوية.

وبالتالي يمكن القول إن إلغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومـــة والعـــودة إلـــى القانون القديم يعتبر بمثابة عودة إلى التحالفات والائتلافات بين الأحزاب لتشـــكيل ومـــنح الثقـــة للحكومة ورئيس الوزراء، مما يؤثر سلبا على عملية التسوية، وذلك من خلال تعزيـــز ســـيطرة الأحزاب و الأحزاب الصغيرة منها على الائتلاف الحكومي، والتي غالبا ما تكـــون مثـــل هـــذه الأحزاب غير معنية بتاتا بتقديم أي تنازلات للفلسطينيين في سبيل الدفع بعملية التسوية، بقدر ما تكون معنية بالحفاظ على مصالحها الداخلية وإرضاء جماهيرها وناخبيها.

---

[1] كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبيل مراسم أداء الحكومة الثانية والثلاثين تصريح الولاء في الكنيست.

ثانيا: رفع نسبة الحسم وتأثيراتها

حدد قانون أساس الكنيست عام 1958م نسبة الحسم في الانتخابات العامة بـــ 1% مــن مجموع الأصوات الصالحة[1]، فحتى تتمكن أي قائمة حزبية من دخول الكنيست عليها تجاوز هذه النسبة، وقد سمحت هذه النسبة البسيطة لجميع الفئات والتركيبات السكانية في إسرائيل أن تكون ممثلة في الكنيست، إذ لم تجد أي قائمة حزبية في إسرائيل صعوبة في اجتياز هذه النسبة، ولعل هذا ما أراده القائمون على القانون الأساسي. فلكي يتم تمثيــل مختلــف الطوائــف والأقليــات والعرقيات في الكنيست لا بد من جعل نسبة الحسم منخفضة، وقد ساعد على ذلك أمران: الأمر الأول: غياب دستور مكتوب في إسرائيل، فهذا الأمر منح الكنيست أهميه كبيرة من حيث تطور وتفاعل ديناميكية العمل السياسي والتشريعي، فالقوانين والتشريعات الصادرة عن الكنيست تأخذ منحى الطابع الدستوري، والأمر الثاني تعددية المجتمع الإسرائيلي واختلاف الآراء والتوجهــات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذان الأمران جعلا من الضروري السماح لأكبــر عــدد ممكن من الأطياف السياسية والثقافات المتعددة من الدخول والمشاركة في الكنيست عن طريــق خفض نسبة الحسم.

في المقابل ساهم وجود عدد كبير من الأحزاب والكتل الصغيرة داخل الكنيســت إلــى الإحالة دون تشكيل حكومات مستقرة، هذا الأمر دفع الأحزاب الكبيرة للتفكير جديا برفع نســبة الحسم، حيث طالب المباي في 1952م برفع نسبة الحســم إلــى 10% إلا أن معظــم القــوى المشاركة في الكنيست الثانية رفضت ذلك، وقد عاد المباي وطلب برفع النسبة إلى (4%) فقط، إلا أن القوى المشاركة في الائتلاف الحاكم رفضت ذلك أيضا، وقد استمر هــذا النقــاش منــذ الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات، حيث اتفق الحزبان الكبيران في حينه (العمل والليكود) على رفع نسبة الحسم بــ0.5% فقط، لتصبح 1.5% من الأصوات الصالحة[2]، وهو ما تم تطبيقه في

[1] لمزيد مــن المعلومــات راجــع القــانون الأساســي للكنيســت الــذي اقــر عــام 1958، موقــع الكنيســت 2006: http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#1

[2] مركـــز الخـــدمات والمعلومـــات الحكـــومي فـــي إســـرائيل، "نســـبة الحســـم والبرنـــامج الحزبـــي": http://www.gov.il/FirstGov/TopNavArb/SubjectsArb/SElectionsArb/ProcessElections/AhuzHasima/#

انتخابات الكنيست الثالثة عشرة 1992م، إلا أن هذا التعديل البسيط والمتمثل برفع نسبة الحسم لم يعمل على حل أو التخفيف مما تعاني منه إسرائيل من عدم استقرار الحكم، فقد شهدت إسـرائيل منذ فترة مطلع التسعينيات من القرن الماضي ولغاية 2003م خمس دورات انتخابية مبكرة، مما حذا بالكنيست للتصويت على رفع نسبة الحسم مجددا لتصل إلى 2% في العام 2004م[1]، وعلى الرغم من هذه التعديلات فان الواقع السياسي المأزوم في إسرائيل لم يتغير، إذ ما زالـت نسـبة الحسم منخفضة ولن تجد الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة في إسرائيل صعوبة في تجاوزها، وإذا تعذر عليها تجاوزها بإمكانها أن تعمد إلى تشكيل قوائم انتخابية متعـددة القـوى تسـتطيع اجتياز نسبة الحسم، وبعد نجاحها ودخولها الكنيست تستطيع هذه القوى الانشقاق وتشكيل أحزاب تتشكل من عضو واحد فقط، وبالتالي ظهور حالات الاستقطاب، وقد برهنت على ذلـك نتـائج انتخابات الكنيست السابعة عشرة 2006م والثامنة عشرة 2009م والتـي جـرت بعـد إقـرار الكنيست رفع نسبة الحسم 2004م، حيث تمكنت 12 قائمة حزبية مـن اجتيـاز نسـبة الحسـم والوصول إلى الكنيست السابع والثامن عشر، وهو ما أدى إلى استمرار حالة عـدم الاسـتقرار الحزبي والسياسي في إسرائيل.

ثالثا: تعديل عملية التصويت والترشيح

تستند الانتخابات الإسرائيلية في الأساس على قانونين أساسيين وهمـا قـانون أسـاس الكنيست لعام 1958م وقانون الانتخابات للكنيست للعام 1969م، إلا أنه ومنذ إقرار هذه القوانين قدمت للكنيست العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات بغية إقرارها، وقد تم فعليا إقرار واستصدار قوانين جديدة أثرت بشكل كبير على النظام الانتخابي في إسرائيل، وفي نفس الوقـت تم رفض جزء آخر من المشاريع التي تم طرحها، فقد قدمت العديد من الاقتراحات والتي مـن ضمنها تعديل القانون بما يسمح بمشاركة الدوائر في الانتخابات من خلال تقسيم إسـرائيل إلـى 120 دائرة انتخابية بدلا من دائرة انتخابية واحدة، وقد تقدم بمثل هذا الاقتراح كـلٍ مـن بـن غوريون في الخمسينات من القرن الماضي ولجنة أيضاً شكلتها الكنيست في التسـعينيات مـن

[1] مركز الخدمات والمعلومات الحكومي في إسرائيل،"نسبة الحسم والبرنامج الحزبي، مرجع سابق.

القرن نفسه برئاسة جاد يعقوبي، إضافة إلى ذلك قدمت اقتراحات بتعديل النظام الانتخـــابي بمـــا يقضي الأخذ بالنظام المختلط الذي يوازن ما بين سلطة رئيس الدولة وسلطة رئيس الوزراء على غرار النظام المعمول به في فرنسا، كما قدمت اقتراحات بالأخذ بالنظام الرئاسي علـــى غـــرار المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت مثل هذه الدعوات والاقتراحات مطلـــع السبعينات من القرن الماضي، وأيضا في عهد حكومة اسحق رابين، إلا أنه تم رفض كل هـــذه الدعوات والاقتراحات ولم يتم تداول جزء منها، وكانت آخر هذه الدعوات صادرة عـــن زعـــيم حزب إسرائيل بيتنا عام 1998م عندما دعا إلى تطبيق النظام الرئاسي في إسرائيل كبديل عـــن النظام البرلماني المعمول به حاليا في إسرائيل، بما سيمنح للرئيس إمكانيـــة تطبيـــق البرنـــامج الانتخابي الذي يؤمن به وليس تنفيذ برامج الأحزاب الأخرى من خلال إشراك هذه الأحزاب في الحكومات الائتلافية والنزول عند برامجها ورغباتها[1].

وبشأن التعديلات التي تم إقرارها والتي من أهمها المصادقة على تعديل قـــانون أســـاس الكنيست 1958م التعديل التاسع في العام 1985م والذي ينص على " لا تشترك قائمة مرشـــحين في انتخابات الكنيست إذا انطوت غاياتها أو أفعالها صراحة أو دلالة على الأمور التالية: إنكـــار قيام دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، إنكار الطـــابع الـــديمقراطي لإســـرائيل، التحـــريض العنصري"[2]. ويرى الباحث أن إقرار تعديل هذا التعديل يحمل في طياته عنصرية واضحة ويعبر عن سياسة عدائية ضد عرب 48، فهو يدعو بشكل أو بآخر إلى الإقرار بيهودية دولة إسرائيل، الأمر الذي من شانه هضم حقوق الأقلية العربية ومنافاة الديمقراطية التي تؤكد عليها إســـرائيل، أما التعديل الآخر فكان في عام 2002م وهو تعديل على القانون السابق، تعديل رقـــم 9 لســـنة 1985م، والذي ينص على أنه يجوز للجنة الانتخابات المركزية ليس رفض قائمة مرشحين فقط، وإنما كذلك رفض مرشح داخل القائمة، إذا دعت في برنامجها الانتخابي إلى "تأييد الكفاح المسلح

---

[1] شعبان، خالد. مرجع سبق ذكره.

[2] انظر التعديل التاسع لقانون أساس الكنيست 1958 الذي اقر في 1985/7/31م، موقـــع وزارة الخارجيـــة الإســـرائيلية: http://www.altawasul.com

الذي تخوضه دولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل"[1]، وقد تم تطبيق هـذا التعـديل فعليا عام 2003م عندما منعت لجنة الانتخابات المركزية بعض أعضاء الأحزاب العربيـة مـن المشاركة في الانتخابات، وكذلك الحال كان في العام 2009م. وفي كلتا الحـالتين تـم اللجـوء للمحكمة العليا في إسرائيل والتي قامت بدورها بإلغاء قرارات اللجنة المركزية لعدم كفاية الأدلة.

أما فيما يتعلق بالقوانين التي تم إصدارها وكان لها تـأثيرات جوهريـة علـى النظـام الانتخابي في إسرائيل، فهما قانون الأحزاب الإسرائيلية في العام 1992م والذي عمل على تنظيم هذه الأحزاب من حيث التأسيس وتوضيح قواعد العمل الحزبي، وأهم ما جاء في هذا القانون هو عدم السماح للأفراد بالمشاركة في الانتخابات إلا من خلال حزب سياسـي أو قائمـة انتخابيـة مسجلة رسميا، وما زال هذا القانون معمولا به[2]، وأيضا هناك قانون الانتخاب المباشر لـرئيس الوزراء الذي أُقر في نفس العام 1992م حيث كان له تأثير كبير على جوهر النظام الانتخـابي، وقد تم العمل به لثلاث دورات انتخابية ليتم إلغاؤه عام2001م [3].

وفي الوقت الراهن وحسب موقع "قضايا مركزية" الإسرائيلي يستعد رئـيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان بتقديم اقتراح يقضي بالسماح لمـن يحمـل الجواز الإسرائيلي بالمشاركة والتصويت في انتخابات الكنيست بغض النظر عن مكان تواجـده وسكنه، وفي حال تم إقرار مثل هذا التغيير فان ذلك يعني حدوث تغيرات كبيرة علـى النظـام الانتخابي وعلى الديمقراطية الإسرائيلية بحالها، وحسب موقع قضايا مركزية فان حـوالي 750 ألف ممن يحملون الجواز الإسرائيلي يعيشون في الخارج، كما أن القانون الإسرائيلي يسمح لأي يهودي يعيش في الخارج الحصول على الجواز الإسرائيلي متى شاء ذلك، مما يشير إلى إمكانية تزايد عدد الذين يحصلون على هذا الجواز في حال حدوث وإقرار مثل هذا التغييـر، وبالتـالي

---

[1] ميعاري، محمود. **"تطور هوية الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر"**، تجمع العـودة الفلسـطيني واجـب، 2010م: http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=717&Itemid=309

[2] موقـع الكنيسـت الإسـرائيلي، **"النظـام الانتخـابي فـي إسـرائيل"**، 2009م: www.knesset.gov.il/deSCRIPTion/eng/eng_mimshal_beh.htm

[3] انتخـاب مباشـر لـرئيس الـوزراء، وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية:2001/7/15م www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/2000_2009/2001/7/Direct%2520Election%2520of%2520the%2520Prime%2520Minister

يصبح بإمكان اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل التأثير على الحياة السياسة الإسرائيلية والشؤون الداخلية دون أن يكون لهم المعرفة الكافية بذلك، مما قد ينعكس سلبا على الحياة الديمقراطية في إسرائيل[1].

تأثير النظام الانتخابي الإسرائيلي على القرار السياسي

يعتبر النظام الانتخابي جزءاً مهماً من بنيان النظام السياسي، ولا شك في أن أي تغيير أو تعديل في النظام الانتخابي، يؤثر سلباً أو إيجاباً على التشكيل الحكومي، وبالتالي على عملية اتخاذ القرار السياسي بشكل عام، وعلى القضايا المتعلقة بقضايا التسوية السلمية مع الفلسطينيين بشكل خاص، إذ أنه من الملاحظ أن العامل الأساسي في انهيار الحكومات الإسرائيلية هو عدم القدرة على اتخاذ قرارات لإحراز تقدم في عملية السلام مما يدفع بتقديم موعد الانتخابات والإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة[2].

وتفيد المعطيات انه ومنذ العام 1958م وحتى العام 2009م جرت في إسرائيل 18 دورة انتخابية، ست منها جرت في موعدها القانوني و13 جرت كانتخابات مبكرة، وخلال تلك الفترة تم تشكيل 32 حكومة، وقد تبين أن معدل ثبات الوزير في منصبه خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز 16 شهرا، مما دفع إلى ضرورة اتخاذ إجراءات وتعديلات على النظام الانتخابي تحد من بيئة عدم الاستقرار السياسي، فتم رفع نسبة الحسم لتصل إلى 2% في انتخابات 2003م، وكذلك تم تغيير شكل النظام ابتداء من الانتخابات البرلمانية التي جرت 1996م، إذ انتهجت طريقة الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، لكن الكنيست عمدت إلى إلغاء هذه الطريقة والعودة إلى النظام القديم عام 2001م بعد أن تبين أن هذه الطريقة لم تحقق الهدف المنشود وهو الاستقرار السياسي والحد من ابتزاز الأحزاب الصغيرة[3].

---

[1] وكالة معا الإخبارية: نقلا عن الموقع الإسرائيلي "قضايا مركزية"، **"** تغيير جذري على قانون الانتخابات للكنيست – يهود العالم والعرب سيحسمون**"**، **9**/2010/2 م: http://www.maannews.net

[2] شعبان، خالد. مرجع سبق ذكره.

[3] جرايسي، برهوم. **"**محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقى مناورة**"**، 2007/9/9م: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108480

إن التغيرات والجدل في النظام الانتخابي الإسرائيلي مرتبط إلى حد ما بتغيرات التوجه الإسرائيلي نحو عملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وما يدل على ذلك انقسام الحكومة الإسرائيلية التي أفرزتها انتخابات 1988م إثر رفض الحكومة الإسرائيلية آنذاك التفاوض مع الفلسطينيين والتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى1987م سياسيا، مما أدى إلى انسحاب حزب العمل بزعامة بيرس من حكومة شامير التي استمرت لحين انتخابات 1992م التي أسفرت عن فوز حزب العمل بقيادة رابين، وقد عانت حكومة العمل كثيرا من عدم الاستقرار نتيجة لاعتمادها على أصوات الائتلاف المشكل للحكومة والداعم لها في الكنيست، وقد أدى في النهاية إلى اغتيال رابين، وبعد رابين فشل كلٌ من نتنياهو وباراك بعد اتفاقات الخليل 1997م ومفاوضات كامب ديفيد الثانية 2000م، لذات السبب، وهو عدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة للتقدم بالعملية السلمية، وفقدان الاستقرار الحكومي بسبب تأثير الأحزاب على القرار السياسي من خلال الائتلافات والتحالفات بين هذه الأحزاب والتي من شانها إسقاط الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، ولم يكن عهد شارون أفضل حالا، فقد اصطدمت توجهاته بعدم توافر الإجماع، وعلى الرغم من تنفيذه للانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة 2005م إلا انه اضطر في النهاية إلى الانشقاق عن الحزب الأم الليكود لصالح تأسيس حزب كاديما[1].

وحسب الرؤية السائدة في إسرائيل الآن، فإن هناك توجهين لضمان استقرار الحكم أو الحكومات في إسرائيل، الأول ينادي بتغييرات في نظام الانتخابات البرلمانية وفي نظام عمل الكنيست ومنح حصانة أكبر للحكومة المنتخبة، وهو التوجه الأكثر قبولا في إسرائيل، ويجري الآن العمل على إقرار تعديلات تضمن نوعا من الاستقرار الحكومي من خلال طرح رفع نسبة الحسم مجددا للحد من تأثير الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى ضمان حصانة أكثر للحكومة وتوسيع صلاحيات رئيس الحكومة، أما التوجه الثاني فيعتقد أن إسرائيل بحاجة إلى حكم الرجل القوي، والتوجه مباشرة إلى نظام رئاسي جمهوري، ويدعم مثل هذا التوجه زعيم إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) افغدور ليبرمان، إلا أن مثل هذا التوجه مستبعد بعد فشل الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وبعد توصيات اللجنة الرئاسية التي شكلها رئيس الدولة السابق موشيه كتساب

[1] شعبان، خالد. **"أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي"**، مرجع سبق ذكره.

لفحص إمكانية تغيير نظام الحكم، والتي نصت في تقريرها النهائي على رفض تحويل النظام في إسرائيل من برلماني إلى جمهوري رئاسي، واكتفت بالدعوة إلى تعزيز الدور البرلماني[1].

ويرى الباحث أن طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في إسرائيل حتى الآن تضمن خصوصية المجتمع الإسرائيلي، وتتواءم مع تعقيدات تركيبة هذا المجتمع بتنوعاته العرقية والطائفية، فالنظام الانتخابي يضمن وصولاً سهلاً لأي حزب سياسي يمثل أي عرق أو توجه سياسي، إلا أن مثل هذا الأمر جعل النظام السياسي الإسرائيلي يعاني من عدم الاستقرار بالحكم، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، وخصوصا ذات العلاقة بالعملية السلمية مع الفلسطينيين، وبالتالي فقد كان للنظام الانتخابي في إسرائيل دور في إعاقة التوصل إلى سلام خلال العقدين الأخيرين، وعلى الرغم من إقرار عدة تعديلات بشأن النظام الانتخابي إلا أنها لم تحقق الغاية بخلق بيئة استقرار لدى الحكومة مما دفع بعض أعضاء الكنيست مثل ليبرمان إلى تقديم اقتراح يقضي برفع نسبة الحسم إلى 10% في العام 2006م، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولا في الكنيست، وإلى جانب النظام الانتخابي هناك المجتمع الإسرائيلي نفسه الذي ساهم بشكل كبير في إخفاق الحكومات الإسرائيلية بالتوصل لتسوية مع الفلسطينيين، وذلك من خلال النمط الذي يصوت به سواء بتصويته لليمين المتطرف أو من خلال تمكينه للأحزاب الصغيرة من الوصول للكنيست، وهذا يؤكد عدم استجابة المجتمع الإسرائيلي لمتطلبات السلام.

وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشر ساهم النظام الانتخابي مجددا في خلق بيئة غير مواتية لعملية السلام وذلك من خلال وصول عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة للكنيست، وقد ساعد في وصولها نسبة الحسم المتدنية 2% فقط، مما جعل هذه الأحزاب تلعب دورا سلبيا في الضغط على رئيس الحكومة للاستجابة لمطالبها والتهديد بالانسحاب من الائتلاف الحكومي في حال تم تجاوزها وعدم تلبية مطالبها، مما عمل على خلق حالة من عدم التوازن والاستقرار، وهذا ما يفسر حرص نتنياهو على إرضاء مثل هذه الأحزاب من أجل الحفاظ على ائتلافه الحاكم.

---

[1] جرايسي، برهوم. **"محاولات تغيير نظام الحكم الإسرائيلي ستبقى مناورة"**، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني

البيئة الداخلية والخارجية للانتخابات الإسرائيلية 2009م

تمهيد

جرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامنة عشرة في 2009/2/10، وهي انتخابات مبكرة متقدمة عن موعدها القانوني، وذلك بعد فشل تسبي ليفني زعيمة حزب كاديما في تشكيل حكومة ائتلافية خلفا لحكومة أولمرت جراء رفضها القبول لمطالب حركة شاس الدينية، والمتمثلة في زيادة امتيازاتها واعتماداتها المالية، وعدم الدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني بشأن القدس التي تنظر إليها الحركة على أنها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ولا يحق لأي طرف كان مجرد طرحها على طاولة المفاوضات مما دعا إلى الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل متغيرات داخلية وخارجية متنوعة أثرت في مجملها على عملية حراك أصوات الناخبين الإسرائيليين، مما أدى إلى إضعاف وتراجع قوى حزبية كبيرة، مقابل تعزيز مكاسب قوى حزبية أخرى، وقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز أحزاب اليمين واليمين المتطرف بأغلبية مقاعد الكنيست بشكل لم تشهد إسرائيل مثيلا له منذ تأسيسها عام 1948م، كما أسفرت هذه الانتخابات عن احتفاظ حزب كاديما بمقاعده في الكنيست بفارق بسيط نقص مقعداً واحداً عن النتائج السابقة، إضافة إلى ذلك كشفت هذه النتائج عن حجم التراجع الكبير الذي أصاب حزب العمل وكتلة ميرتس وهما المكون الأساسي للأحزاب اليسارية في إسرائيل.

ويمكن القول إن الانتخابات الإسرائيلية 2009 شهدت العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي ألقت بظلالها على النتائج المعلنة، هذه المتغيرات تختلف كليا عن المتغيرات التي شهدتها انتخابات الكنيست 2006. وسنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم المتغيرات التي رافقت إجراء هذه الانتخابات، ومدى تأثيرها على الانتخابات الإسرائيلية، وما

هو الدور الذي لعبته في تحديد نتائجها وتوجهات الأحزاب السياسية، مع العلم أن الباحث اعتمد ثلاث محددات لتحديد أهم المتغيرات والعوامل التي أثرت على نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، والمتمثلة باستطلاعات الرأي الإسرائيلية، وبرامج الأحزاب السياسية في إسرائيل، والحملات الانتخابية.

تأثيرات البيئة الداخلية على الانتخابات الإسرائيلية 2009م

وهي أهم التأثيرات والمتغيرات التي جرت داخل الساحة الإسرائيلية، والتي أثرت بشكل كبير على عملية حراك الأصوات في المجتمع الإسرائيلي، وقد جاء العامل الأمني في طليعة العوامل التي أثرت بشكل كبير في أنماط التصويت، نظراً للأهمية التي يحظى بها هذا العامل وعلى كافة المستويات، كما كان للعامل الاقتصادي والاجتماعي دور في التأثير على أصوات الناخبين، إضافة إلى ذلك كان لتداعيات الفساد في إسرائيل، وتنامي العداء والتمييز ضد الأقلية العربية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف دور في التأثير أيضاً على مجريات ونتائج العملية الانتخابية، وفيما يلي تفصيل لأهم هذه العوامل:

أولا: تأثيرات البعد الأمني

تحظى مسألة الأمن في إسرائيل باهتمام كبير يفوق مختلف المجالات، فمع كل انتخابات برلمانية تشهدها إسرائيل يكون موضوع الأمن حاضرا ومؤثرا بشكل كبير على النتائج العامة للانتخابات، فإسرائيل لم تنفك تنظر إلى البعد الأمني على أنه أساس وجودها وكينونتها، ولعل لطبيعة نشأة وتأسيس الدولة الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، وضرورة التغلب على الخصم دورا في إبقاء الهاجس الأمني متصدرا الملفات الإسرائيلية على الإطلاق.

لقد ظلت الإستراتيجية الأمنية بمفاهيمها وأسسها الأمنية محل إجماع داخل إسرائيل بين جميع ألوان الطيف السياسي والأيديولوجي فيها، حيث لم تترك القيادة الإسرائيلية وسيلة إلا واستخدمتها في سبيل الحفاظ على أهدافها الأمنية، بغض النظر عن تكاليفها سواء المادية أو المعنوية، فعلى الدوام تؤكد القيادة الإسرائيلية على أهمية ضمان أمن مواطنيها واعتبار المساس

به خطا أحمر لا يجوز تجاوزه والسكوت عنه، فإسرائيل تنظر إلى الأمن من زاويتين: الأولى ضمان الأمن الشخصي لكل مواطن إسرائيلي بما يمكنه من ممارسة حياته الطبيعية دون أي قلق، والثانية والأهم الأمن الجماعي أو الوجودي الذي لا تتوانى إسرائيل من خوض الحروب من أجل الحفاظ على هذا الأمن، فالشعب الإسرائيلي يخشى على أمنه الجماعي، بل وعلى أمنه الفردي أيضا، وقد دفعت الظروف والبيئة الإقليمية المعادية هذا الشعب على أن يحبذ اختيار قيادة قوية قادرة على توفير الأمن له، مما جعله يفضل اختيار الجنرالات ورجالات الجيش من ذوي التاريخ والخبرة العسكرية على قيادات سياسية أخرى، أو على الذين تفرغوا للعمل السياسي، ومن هنا يلاحظ بروز أسماء وشخصيات إلهامية وعسكرية حكمت إسرائيل خلال الفترة الماضية، أمثال: مناحيم بيغن، وإسحاق شامير، وإسحاق رابين، وشارون، وإيهود باراك وغيرهم[1].

وفيما يتعلق بانتخابات الكنيست الثامنة عشرة فقد تميزت بأنها أتت بعد حربين شنتهما إسرائيل، الأولى على لبنان 2006م، والتي جاءت إثر أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين مما دفع الحكومة الإسرائيلية لشن حرب شاملة على لبنان بغية تحرير الجنديين والقضاء على حزب الله، وقد نالت هذه الحرب تأييدا واسعا من الجمهور الإسرائيلي في بدايتها، فحسب استطلاع أجراه معهد "داحاف" ونشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" 2006/6/18 تبين أن 86% يرون أن للحرب التي شنها الجيش الإسرائيلي ما يبررها، و87% راضون عن أداء الجيش كما بلغت نسبة الرضا عن أداء رئيس الوزراء في حينه 78%[2]، هذه النسب المرتفعة سرعان ما أخذت بالتراجع مع استمرار الحرب وتساقط الصواريخ التي يطلقها حزب الله مع عجز الجيش الإسرائيلي عن وقفها، فبعد 33 يوما من الحرب أعلن عن وقف لإطلاق النار، ليتبين أن إسرائيل لم تنجح في تحقيق هدفٍ من الأهداف التي تم وضعها، والمتمثلة بتحرير جنودها

---

[1] أبو جابر، إبراهيم. **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إسرائيل**، تحرير: عبد الحميد الكيلاني، عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006، ص ص100 -102.

[2] صحيفة "يديعوت أحرونوت" 2006/6/18

والقضاء على حزب الله، بل لم يستطيع الجيش وقف إطلاق الصواريخ التي أخذت تطال مناطق جديدة في إسرائيل مع استمرارية الحرب.

ومن هنا بدأ يشعر الجمهور الإسرائيلي بمدى الإخفاق في هذه الحرب، محملاً المستوى السياسي المسؤولية الكاملة عن هذا الإخفاق، ففي استطلاع للرأي أجراه معهد "تيليسكر" ونشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، تبين أن نسبة المطالبين باستقالة رئيس الوزراء إيهود اولمرت من المستطلعة آراؤهم على خلفية حرب لبنان 2006م بلغت 57% لترتفع النسبة بعد تقرير لجنة فينوغراد التي أشارت لحدوث قصور في الأداء السياسي والعسكري إلى 73%.[1]

إضافة إلى ذلك أدت هذه الحرب إلى زعزعة ثقة المواطن الإسرائيلي بالجيش الذي ينظر إليه على الدوام كصمام أمان، وذلك بعد أن فقد برأي الكثيرين قوة الردع التي تميز بها طوال العقود الماضية، وتعليقا على ذلك اعتبر المعلق السياسي يوئيل ماركوس في صحيفة هآرتس 2006/8/25م أن الانتقاد الشعبي للحرب ولمستوى الأداء السياسي والعسكري يسوء إلى درجة كبيرة من التدهور لم يسبق له مثيل مع أي من القيادات الأخرى في إسرائيل[2]، كما اعتبر إيتان هابر مدير مكتب رئيس الحكومة السابق رابين في صحيفة يدعوت أحرنوت 2006/8/16م أن هناك أزمة قيادة تعيشها إسرائيل بسبب الحرب الأخيرة على لبنان، فإسرائيل تجد نفسها في مواجهة أزمة قيادة حقيقية، فلقد نفذ القادة في إسرائيل، ولا يوجد أشخاص سواء أكانوا سياسيين أو عسكريين ممن يحلم بهم مواطنو إسرائيل ويشتاقون لهم[3]، كما أجرى معهد "داحف" استطلاعا للرأي نشرته صحيفة القدس 2008/5/5م تبين فيه أن 13% من المستطلعة آراؤهم تتمنى عودة مناحيم بيغن و27% تتمنى عودة رابين و16% عودة بن غوريون[4]، وهذه النسب تعبر في الحقيقة عن فقدان الثقة بالقيادة الحالية في إسرائيل والتمني بعودة قيادات تاريخية وإلهامية، وهذا يدل على مدى عمق الأزمة التي تعاني منها دولة إسرائيل.

---

[1] صحيفة القدس2008/5/31م، نقلا عن "يديعوت أحرونوت":http://www.alquds.com/node/3821

[2] صحيفة هآرتس 2006/8/25م.

[3] صحيفة يديعوت أحرونوت 2006/8/16م.

[4] صحيفة القدس 2008/5/5م، نقلا عن معهد "داحف" لاستطلاع الرأي: http://www.alquds.com/node/24150

وبعد قرابة عامين على انتهاء الحرب على لبنان، شنت إسرائيل حرباً شاملة على قطاع غزة 2008م بهدف منع إطلاق الصورايخ على بلدات ومدن جنوب إسرائيل، وفي هذه الحرب سعت القيادة الإسرائيلية جاهدة على استعادة قوة الردع للجيش وثقة المواطن الإسرائيلي بعد الانتقادات والإخفاق الذي أصابها في حرب تموز 2006م على لبنان، محاولة الاستفادة من استنتاجات لجنة فينوغراد وتفادي الأخطاء السياسية والعسكرية التي أشارت إليها هذه اللجنة خلال الحرب على لبنان، وبغض النظر عن نتائج الحرب على غزة وأحداثها يبقى الهاجس الأمني لدى المواطن الإسرائيلي المعضلة الأساسية التي يتمنى تجاوزها، وخصوصا مع تفاقم الشعور بتنامي التهديد والعداء على كلٍ من الجبهة الشمالية والجنوبية في إسرائيل.

وبخصوص البعد الأمني في انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2009م، فقد حظيت مسألة الأمن في هذه الانتخابات باهتمام كبير، وقد بدا ذلك واضحا في استطلاعات الرأي والبرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الانتخابات، ففي استطلاع للرأي أجراه معهد "ترومان" في كانون أول 2008م، منح 38% ثقتهم لبنيامين نتنياهو بصفته الأقدر على جلب الأمن لمواطني دولة إسرائيل، فيما حصل كلٍ من باراك وليفني على 20% فقط[1]، وفيما يتعلق بالبرامج الانتخابية، لوحظ الإجماع الكبير بين مختلف هذه البرامج على التأكيد على مسالة ضمان أمن مواطني دولة إسرائيل، مع التأكيد الدائم على ضرورة محاربة "الإرهاب" والمحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، إضافة إلى ذلك فقد ركزت الحملات الانتخابية لرؤساء الأحزاب على إبراز الدور الأمني والعسكري لكل منهما في سبيل التأثير على قناعات الناخب الإسرائيلي.

ثانيا: تأثيرات البعد الاقتصادي والاجتماعي

يعتبر العامل الاقتصادي والاجتماعي من العوامل المهمة والمؤثرة بشكل كبير في الحراك السياسي في إسرائيل، فالتحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي في الآونة

[1] التلفزيون الإسرائيلي(القناة العاشرة)، 2008/12/16: http://www.onejerusalem.org/2008/12/latest-israeli-polls.php

الأخيرة والتي شملت كل الفروع، أثرت بشكل كبير على مختلف الشرائح الاجتماعية، والتي بدورها انعكست على المستوى السياسي من خلال سيادة أنماط معينة من التصويت في الانتخابات الإسرائيلية العامة.

لقد اتبعت إسرائيل خلال العقدين الأخيرين سياسة اقتصادية تمثلت بتحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الليبرالية، وقد عبرت هذه السياسة عن نفسها من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من سوق العمل والاتجاه بشكل متسارع نحو الخصخصة وتقليص الميزانية وخفض الضرائب، وفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام السوق العالمية، وقد كان لهذه السياسة تأثيرٌ كبيرٌ على بنية المجتمع الإسرائيلي، فلم تعد الهستدروت(الاتحاد العام للعمال العبريين) تؤدي عملا أساسيا في الاقتصاد الإسرائيلي، ولم تعد الدولة هي المحدد الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية التي باتت تخضع لتأثير نخبة جديدة من مجتمع الأعمال الذي بات يضغط ويؤثر بشكل كبير على السياسة الاقتصادية، هذه السياسة التي انعكست على مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي، والتي ساهمت بشكل أو بآخر بشعور المواطن الإسرائيلي بتفكيك دولة الرفاه الاجتماعي وانحسار الشعور بالرفاه والأمن الاجتماعي.[1].

ففي استطلاع للرأي في العام 2003م وحسب معهد أبحاث (ريتينغ)، اعتبر المبحوثون الإسرائيليين أن مشكلة الفقر والأمن هما اللتان يعاني منهما المجتمع الإسرائيلي، ووجد الفرق ضئيلاً جدا 69% للأمن و65% للفقر، وفي العام 2004م وحسب معهد أبحاث (حيكير) وضعت مشكلة الفقر في المرتبة الأولى 57% مقابل 43% لمشكلة الأمن[2]، هذا يعني أن مشكلة الفقر أصبحت تحتل المركز الأول من حيث خطورتها في المجتمع الإسرائيلي، وفي العام 2004م أيضا اعتبر 81% أن مشكلة الفقر لا تحظى بأي اهتمام من قبل الحكومة، وان سياستها لا تساهم في حل المشكلة بل تزيد من تفاقمها[3]، يذكر أنه في العام 2008م بلغت معدلات الفقر 15.2%

---

[1] جمال، أمل." *أنماط تشكيل ألالمساواة القومية في إسرائيل*"، **قضايا إسرائيلية**، عدد 24، 2006، ص64 -65.

[2] حيدر، عزيز. **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية: التحولات الاقتصادية في إسرائيل وأثرها في الحراك السياسي**، تحرير عبد الحميد الكيلاني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2006، ص ص17 - 18.

[3] نفس المرجع ص18.

لدى المواطنين اليهود، في حين بلغت النسبة لدى الأقلية العربية في إسرائيل من نفس العام 50.1%[1]، وهذه النسب تشير إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وفي استطلاع آخر تبين أن 44% من المحتاجين لا يتوقعون الخروج من براثن الفقر خلال حياتهم، كما أن 20% من المحتاجين يفكر بالانتحار بسبب صعوبة الأوضاع الاقتصادية[2].

وعلى ضوء هذه المؤشرات والنسب أعلاه تَبين أن غالبية الجمهور في إسرائيل يحمل الحكومة مسؤولية الأوضاع الاقتصادية المتردية، وبناء على ذلك من المفترض أن تكون ردة فعل الجمهور الإسرائيلي التخلي عن دعم الأحزاب التي تقود هذه السياسة وخصوصا الأحزاب اليمينية الداعمة بشكل كبير للخصخصة والليبرالية، وهذا في الحقيقة لم يحصل، فمنذ انتخابات الكنيست2001م تصدرت الأحزاب اليمينية المراكز الأولى مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومات المختلفة في إسرائيل خلال تلك الفترة، وفي انتخابات الكنيست 2009م تصدرت الأحزاب اليمينية النتائج وشكلت الحكومة الثانية والثلاثين، وفي خضم تفسير هذه الظاهرة وحسب استطلاع للرأي أجراه معهد (ديالوغ) في العام 2004م كشف عن حالة نفسية جماعية متدنية لدى الجمهور الإسرائيلي يغلب عليها طابع الاستسلام للأوضاع الاقتصادية المتردية، وانخفاض الطموح إلى أدنى المستويات بالعيش بحياة أفضل من المتوفرة من جهة[3].

ومن جهة أخرى يعتبر"استسلام الإسرائيليين للأمر الواقع وعدم ثقتهم بإمكانية التغيير نابعاً من حقيقة جوهرية، وهي أن الطرف الذي بادر إلى سياسات الخصخصة الاقتصادية والتي تسببت في تردي أوضاع الشرائح الضعيفة في المجتمع هو اليمين الإسرائيلي الذي تُشكل هذه الشرائح قاعدته الأساسية في الانتخابات، وليس أمام هذه الشرائح بدائل أخرى في اليسار الذي أخذ يدعم سياسة الخصخصة، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق وتقليص الخدمات الاجتماعية، وأن غياب البدائل أمام هذه الشرائح يجعلها لا تؤمن بإمكانية التغيير من جهة، وقد

---

[1] الصالح، نبيل. **المشهد الاجتماعي**، أيمن يوسف وآخرون **في" تقرير مدار الاستراتيجي 2009 المشهد الإسرائيلي 2008"**، مرجع سبق ذكره، ص ص154 -155.

[2] الصالح، نبيل. مرجع سبق ذكر،ص158.

[3] صحيفة هآرتس،2004/9/15.

يدفعها إلى نقل تأييدها السياسي، ولكن في إطار معسكر اليمين وليس خارجه"[1]، فالشرائح المتضررة في المجتمع الإسرائيلي التي تعاني من الفقر والبطالة بدا وكأنها ناقمة على الأحزاب اليسارية كحزب العمل على وجه التحديد بعد تخليه عن الدفاع عن مصالح هذه الفئات وعدم الممانعة بتحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد السوق الحرة، مما دفع بهذه الشرائح بالتصويت للأحزاب اليمينية على أساس طبقي وإثني بعد الشعور بفقدان أي إمكانية لتغيير أوضاعهم الاقتصادية من خلال حزب العمل، وقد أدى هذا النمط من التصويت إلى صعود الأحزاب اليمينية بشكل كبير، إذ أن غالبية الشرائح التي تعاني الفقر والبطالة من اليهود الشرقيين والمهاجرين الروس والشباب، وهذا ما يفسر حصول حزب شاس على سبيل المثال على نسبة منخفضة من التأييد في المناطق الاشكنازية المعروفة بالدخل الجيد وحصوله على نسب تأييد مرتفعة في المناطق يسكنها الشرقيون والتي يكون فيها الدخل متدنياً.

وفي انتخابات الكنيست الثامنة عشرة أثر البعد الاقتصادي والاجتماعي على طبيعة توجه الناخب الإسرائيلي، فعلى الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي في إسرائيل من خلال تقلص مستويات البطالة التي بلغت عام 2004م 10.7% وهي أعلى نسبة تشهدها إسرائيل منذ ستة عشر عاما، إلا أن هذه النسبة أخذت بالتقلص والتراجع التدريجي إلى أن وصلت في العام 2007م 7.3% ولتصل في الربع الأخير من العام 2008م إلى 6%، وهذه النسبة تعد الأدنى في إسرائيل منذ تسعة عشر عاما، وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية قبيل الانتخابات لتؤثر سلبيا على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي من خلال معاودة ارتفاع معدلات البطالة والعاطلين عن العمل من جديد، فقد أقدم العديد من الشركات الإسرائيلية على تسريح آلاف العمال، وأخذ الاقتصاد الإسرائيلي يدخل في مرحلة الركود والكساد الاقتصادي، وهذه المرحلة تعد شبيهةً بالكساد الذي عانى منه الاقتصاد الإسرائيلي مع بداية الانتفاضة الثانية عام 2000م ولغاية العام 2003م[2].

---

[1] حيدر، عزيز.مرجع سبق ذكره، ص ص20-21.

[2] جريس، حسام. **المشهد الاقتصادي في"تقرير مدار الاستراتيجي 2009المشهد الإسرائيلي 2008"**، مرجع سبق ذكره، ص14.

لقد بدا تأثير البعد الاقتصادي والاجتماعي واضحا على انتخابات الكنيست الثامنة عشرة من خلال اهتمام كلٍ من المرشحين، واستطلاعات الرأي بالمسألة الاقتصادية، فوفقًا لاستطلاع للرأي أجراه معهد ترومان في كانون أول من العام 2008م، اعتبر 49% من الإسرائيليين المستطلعة آراؤهم أن بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود هو الشخص الأقدر على مواجهة ومعالجة الأزمة الاقتصادية، في حين اعتبر 26% أن تسبي ليفني زعيمة حزب كاديما هي الأقدر، مقابل 7% فقط أشاروا إلى إيهود باراك زعيم حزب العمل[1]، إضافة إلى ذلك عمد زعماء القوائم والأحزاب الإسرائيلية خلال الانتخابات الأخيرة إلى عدم إغفال الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حملاتهم الانتخابية من خلال التركيز بشكل شخصي على السعي لتحقيق النمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي.

ويرى الباحث أن حصول نتنياهو على ثقة الجمهور الإسرائيلي من حيث أنه الأقدر على معالجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية نابع من طريقة تعاطي نتنياهو مع هذه الأزمة في برنامجه الانتخابي، فقد اعتبر نتنياهو أن معالجة الملف النووي الإيراني والتصدي للأزمة الاقتصادية على رأس سلم الأولويات لديه، وأنه بصدد وضع خطط اقتصادية ستقود إلى الحد من تأثيرات هذه الأزمة، وستعمل على النهوض بالاقتصاد الإسرائيلي في حال فوز حزبه في هذه الانتخابات من جهة، ومن جهة أخرى يمكن القول أن نتنياهو استفاد من كونه لم يشارك في الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثين مما جعل الجمهور الإسرائيلي يصب جام غضبه على الأحزاب المشاركة في الحكومة السابقة محملاً إياها مسؤولية الفشل بالتصدي لتداعيات هذه الأزمة وتدهور الاقتصاد الإسرائيلي، أضف إلى ذلك عامل الإلهام (الكاريزما) الذي تمتع به نتنياهو من خلال الظهور على أنه الأقدر على اتخاذ القرارات الصعبة ومواجهة الأزمات.

يذكر أن الأزمة الاقتصادية كان لها تأثير كبير على أنماط التصويت في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة وذلك بفعل ما خلفته من تداعيات مست بشكل مباشر بالمواطن الإسرائيلي، فقد أعلنت مؤسسة خدمات التوظيف الحكومية أن عدد الباحثين عن عمل وصل إلى

---

[1] التلفزيون الإسرائيلي(القناة العاشرة)، 2008/12/16، مصدر سبق ذكره.

205 آلاف مواطن مع بداية العام 2009م، في حين بلغت نسبة البطالة إلى 8.7%، أضف إلى ذلك معاناة الكثير من الشركات وخصوصا الصغيرة منها من خطر الإفلاس وتسريح آلاف العمال، وفور استلام نتنياهو لمقاليد الحكم في إسرائيل أعلن عن خطة اقتصادية للتصدي للازمة الاقتصادية العالمية في إسرائيل وقد أطلق عليها خطة "اللجم والزخم"، والتي بموجبها أعلن عن اتخاذ العديد من الخطوات التي من شأنها الحد من البطالة والفقر من خلال دعم الحكومة للعديد من مؤسسات التشغيل في الدولة، والتعهد بمحاربة العمالة الوافدة[1].

ثالثا: تأثيرات الفساد

ليس الفساد في السلطة ظاهرة جديدة في إسرائيل، فالفساد منتشر في إسرائيل كما هو منتشر في غيرها من الدول، إلا أن ما يميز الفساد في إسرائيل في الآونة الأخيرة (الأربعة أعوام الماضية 2006م -2010م) سرعة الكشف عن القضايا المتصلة به والتي طالت أصحاب مناصب رسمية أساءوا واستغلوا صلاحياتهم في هذه المناصب، وقد كان من المتورطين في قضايا الفساد أصحاب مناصب رفيعة في الدولة كرئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير المالية، وقد اضطروا جميعا للاستقالة من مناصبهم بعد توجيه الشرطة لوائح اتهام رسمية ضدهم تتضمن تهماً تتعلق بفضائح وفساد أخلاقي، إضافة إلى تهم بالرشا واختلاس واستغلال المال العام للمصالح الشخصية.

ومن أبرز قضايا الفساد التي حدثت خلال (الأربعة أعوام الماضية 2006م -2010م) ، التهم التي وجهت لرئيس الدولة سابقا "موشيه كتساف"، بخصوص التحرش الجنسي مع إحدى العاملات في مكتبه، مما اضطره للاستقالة من منصبه في حزيران 2007م، كما وجهت تهم بالرشاوى لرئيس الوزراء أولمرت مما دفعه أيضا للاستقالة في أيلول 2008م، وقد طالت تهم الفساد العديد من الوزراء في الحكومة الحادية والثلاثين، فكانت هناك قضايا فساد مالي ضد وزير المالية "هيرشزون" وقضايا فساد أخلاقي ضد وزير العدل"حاييم رامون"، اللذين قدما

---

[1] المجموعة اللبنانية للإعلام قناة المنار، "**خطة طوارئ اقتصادية أولى خطوات نتنياهو لمحاصرة الأزمة**"، 2009/04/07
http://www.almanar.com

استقالتهما بعد توجيه لوائح اتهام ضدهما[1]، هذه التهم الموجهة لشخصيات كبيرة في قمة الهـــرم السلطوي عدا عن الكثير من توجيه تهم الفساد لشخصيات شغلت مناصـــب أخـــرى، أدت إلـــى اتساع زعزعة ثقة المواطن العادي بالمؤسسة الحاكمة، فقد أظهر مقياس الديمقراطية الإسرائيلي السنوي الذي أعده المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أن معدل الثقة الجماهيرية بـــرئيس الـــوزراء هبط من 34% في العام 2006م إلى 21% فقط في العام 2007م، كما أن الثقة في رئاسة الدولة انخفضت بصورة جوهرية للغاية من 67% إلى 22% فقط، وبالنسبة لرأي الجمهور الإسرائيلي في الأوضاع المجتمعية، فإن 79% من الجمهور قلقون من وضع الدولة، و75% يعتقدون أنـــه يوجد في إسرائيل فساد على مستوى واسع للغاية[2].

ويعتقد طاقم البحث في موضوع الفساد في المعهد الإسرائيلي للديمقراطيـــة، أن الفســـاد ألحقَ أضرارا فادحة بقيم الديمقراطية، وبأسس الحكم في إسرائيل، فقد احتلت إسرائيل وفقا لهذا المعهد الرقم 33 من أصل 180 دولة تم فحص سلوكيات الفساد فيها في العام 2008م[3]، وهـــذا يشير إلى تدهور مقياس الشفافية والفساد في إسرائيل إلى درجة كبيرة، كذلك جـــرى اســـتطلاع شامل للرأي في العام 2008م لصالح مؤتمر سديروت للمجتمع بواسطة لجنـــة قيـــاس المناعـــة الاجتماعية، تبين أن غالبية الإسرائيليين قلقة من تفاقم الفساد، فقد أظهرت نتائج الاســـتطلاع أن 72% من الجمهور الإسرائيلي يعتبر أن نسبة الفساد العامة في النظام عالية جدا، كمـــا اعتبـــر 73% من الجمهور أن درجة الفساد السلطوي الآن أعلى بكثير مما كانت عليه فـــي الماضـــي، وفي المقابل اعتبر 1% فقط من الجمهور أن مستوى الفساد في إسرائيل منخفض، كمـــا عبـــر 69% من المستطلعة آراؤهم أن الأحزاب السياسية في إسرائيل أجسام فاسدة[4].

وبالتأكيد أن ارتفاع مؤشرات الفساد في إسرائيل أثرت على العملية الانتخابيـــة 2009م، فاستياء الجمهور الإسرائيلي من الفساد المستشري في الدولة كما تبين النسب أعلاه، أثـــر علـــى

---

[1] السيد تركي، أحمد."الفساد السياسي الإسرائيلي.. منظم ومقنن"، 2007/11/29م: http://www.islamonline.net

[2] السيد تركي، مرجع سبق ذكره.

[3] الصالح، نبيل. مرجع سبق ذكره، ص160.

[4] صحيفة هآرتس،2008/11/25.

أنماط التصويت، ونسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات، فنسبة التصويت بلغت في الانتخابات الأخيرة 65.2%، ويعتبر انخفاض نسبة التصويت دليلاً على اللامبالاة وعدم الثقة التي يشعر بها الناخب الإسرائيلي تجاه النظام والأحزاب السياسية، كما أثر الفساد بشكل كبير على الأحزاب التي ظهر فيها فساد بشكل ملحوظ، فحزب كاديما كاد ينهار بفعل فضائح الفساد التي طالت رئيس الوزراء وبعض أعضاء الحزب في الحكومة، إلا أن استقالة اولمرت ومجيء تسيبي ليفني قبيل الانتخابات، والإعلان عن عزمها اتباع سياسة أكثر شفافية في الحزب، أدت إلى إعادة جزء من الثقة المفقودة لدى الجمهور الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى فقد اختارت الجماهير أن تصوت لحزب كاديما رغم تهم الفساد، على اعتبار انه الأقدر على الوقوف في وجه نتنياهو والأحزاب المتطرفة في ظل غياب حزب العمل وقوى اليسار عن الساحة.

رابعا: تأثيرات تنامي العداء والتمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل

جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة للكنيست لتؤكد بشكل أو بآخر على سياسة العداء ضد الأقلية العربية في إسرائيل، ففوز حزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) في هذه الانتخابات بالمركز الثالث بحصوله على 15 مقعدا في الكنيست يعد مؤشرا خطيرا على توجه المجتمع الإسرائيلي، سيما وأن برنامج وخطاب افغدور ليبرمان زعيم الحزب قد استند في الانتخابات الأخيرة إلى ثلاثة أسس رئيسية، أولا: تعميق يهودية الدولة والتشديد على طابعها الإثني، وثانيا: ربط المواطنة بالولاء والحقوق والواجبات، وثالثا: الفصل بين المجموعتين العرب واليهود في إطار تعميق التمييز ضد المواطنين العرب، وإبعادهم عن مراكز صناعة القرار في إسرائيل.

إن الخطاب الإسرائيلي الموجه ضد الأقلية العربية في إسرائيل قد تطور خلال العقدين الأخيرين بشكل بارز، فوصول أحزاب إلى السلطة في إسرائيل ببرامج انتخابية قامت بالأساس على العداء ضد الأقلية العربية يدل على أن توجهات مثل هذه الأحزاب بدأت تلقى قبولا وتأييدا داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا يعبر عن شيوع ثقافة معادية للعرب داخل هذا المجتمع، حيث تشير الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، أن

الثقافة المهيمنة هي ثقافة أكثر ما تكون بعيدة عن أسس الديمقراطية، ففي بحث أجـراه مركـز "يافا" للدراسات الإستراتيجية في العام 2002م تبين أن حوالي 30% من اليهود يؤيـدون طـرد العرب في إسرائيل، وفي تقرير آخر عن مقياس الديمقراطية الإسرائيلية للعـام 2003م الـذي ينشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وهو المعهد الـذي يشـرف علـى صـياغة الدسـتور الإسرائيلي، جاء فيه أن 53% من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب وأن 57% مـنهم يؤيدون تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة.

وفي مقياس آخر للعلاقات اليهودية العربية للعام 2006م الذي يشـرف عليـه عـالم الاجتماع سامي سموحة، أشار 80% من اليهود إلى أنه يجب أن تكون غالبية يهودية في تحديـد القرارات المصيرية في الدولة، وفي مقياس الديمقراطية للعام 2007م أيد حـوالي 37% مـن اليهود نزع حق العرب في التصويت في الانتخابات العامة لترتفع النسبة فيما بعد إلـى 45%[1]، ويرى الباحث أن مثل هذه النسب إنما تدل وبشكل قاطع على عمق التحولات التي طرأت علـى ثقافة المجتمع الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين، وقد ترجمت هذه التحولات بصعود أحـزاب متطرفة ومعادية للعرب للكنيست في الانتخابات الأخيرة، وخصوصًا انتخابات 2009م، مما مهد لإصدار العديد من القوانين والتشريعات المعادية للعرب، والإعـداد لمشـاريع قـوانين أكثـر عنصرية، وقضمًا لحقوق الأقلية العربية.

وعند الحديث عن القوانين والتشريعات التي صدرت في الآونة الأخيرة والتي تدل على التشريع المميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل، فإننا نتحدث عن سلسلة من القـوانين والمشـاريع التي صادق عليها الكنيست وأخرى تنتظر المصادقة، ففـي 2008/5/28م صـادق الكنيسـت بالقراءة الثانية والثالثة على تعديل قانون المواطنة (التعديل التاسع)، وبناءً على هذا التعديل يحق للدولة سلب وسحب مواطنة أي مواطن أدين بخرق الولاء لدولة إسرائيل، ويتضح مـن خـلال شرح مشروع القانون لإقراره أن هذا التعديل موجه ضد عرب 48 الذين عارضوا الحرب على

---

[1] مصطفى، مهند. *"الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع ألاثني لـ "الدولة اليهوديـة"*، **قضـايا إسـرائيلية**، عدد:33، السنة التاسعة، 2009، ص ص20 -22.

لبنان2006م [1]، وهناك تعديل قانون أساس الكنيست 2008/6/30م الموجه ضد الأقلية العربيــة، والذي ينص على منع المكوث أو زيارة دولة عدو مثل سوريا والعراق وإيران ولبنان، وأن أي مواطن يزور مثل هذه الدول يحرم من الترشيح للكنيست،[2]وتأتي هذه القوانين في ظــل شــعور العرب داخل إسرائيل بممارسة سياسة تمييز صارخة ضدهم، وخصوصا بعد امتناع الدولة عــن محاكمة رجال الشرطة المتهمين بقتل مواطنين عرب، فيما يعرف بأحــداث هبّــة تشــرين أول (أكتوبر) عام 2000م، حيث استشهد في هذه الأحداث 13 شابا عربيا على يد رجــال الشــرطة الإسرائيلية، بعد خروجهم في مظاهرات سلمية داخل الخط الأخضر، كما شهدت مدينــة عكــا أيضًا في العام 2008م موجة من الاعتداء على المواطنين العرب، وبمساندة رجال الشرطة، مما أثار مزيدا من الاستياء داخل الوسط العربي[3].

وبشأن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة قدمت العديد من الطلبــات مــن قبــل أحــزاب إسرائيلية متطرفة للجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل، تطالب بعدم السماح لأحزاب عربيــة مثل التجمع الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة من خوض انتخابات الكنيست الثامنة عشــرة، ففي 2009/1/12م قررت لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل حرمــان التجمــع والقائمــة الموحدة من المشاركة في الانتخابات بناءً على طلب تقدم به كل مــن حــزب إســرائيل بيتنــا (يسرائيل بيتينو) والاتحاد القومي للجنة الانتخابات المركزية، يقضي بمنع هذه الأحــزاب مــن المشاركة في الانتخابات بتهمة تماثل هذه الأحزاب مع الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وقد قــدمت الأحزاب العربية التماسا إلى المحكمة العليا في إسرائيل التي قامت بدورها بإلغاء قرار اللجنــة المركزية للانتخابات 2009/1/21م والسماح لهذه الأحزاب بالمشاركة في الانتخابات لعدم اكتفاء الأدلة[4].

---

[1] نعامه، حنين. مرجع سبق ذكره.

[2] شحادة، امطانس. **محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء فــي"تقريــر مــدار الاســتراتيجي 2009 - المشهد الإسرائيلي 2008م"**، تحرير: هنيدة غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإســرائيلية – مــدار، 2009م، ص179.

[3] شحادة، امطانس. مرجع سبق ذكره، ص ص180 -181.

[4] انظر مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، تقرير خاص:" **المحكمة العليا تلغي قــرار لجنــة الانتخابات الذي يمنع الأحزاب العربية من خوض الانتخابات القادمة للكنيست"**، مرجع سبق ذكره.

كما ويعد مشروع القانون الذي يحاول إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) بزعامة ليبرمان تمريره والمتعلق بتعديل قانون المواطنة "إضافة الكلمات" تحت شعار"لا مواطنة بدون ولاء"، أو فيما يعرف بقانون الولاء من أخطر هذه القوانين ضد الأقلية العربية بحيث يلزم هذا القانون إذا تمت المصادقة عليه كل مواطن في إسرائيل بما فيهم العرب بالتوقيع على وثيقة ولاء للدولة والعلم والنشيد القومي وليهودية الدولة وصهيونيتها[1].

ويرى الباحث أن انتخابات الكنيست الأخيرة 2009م حملت في طياتها نتائج مقلقة للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، ففي فترة الحملات الانتخابية تحولت هذه الأقلية إلى أبرز مواضيع الحملات لدى الأحزاب الإسرائيلية على نحو غير مسبوق، لا سيما من قبل حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) الذي توافقه غالبية الأحزاب الإسرائيلية نظرة العداء ضد الفلسطينيين، فقد نجح حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) في تحويل الكراهية والعنصرية ضد فلسطينيو الداخل إلى برنامج سياسي يخوض بناءً عليه هذه الانتخابات، ويحصل على نتائج مرتفعة، ومن المعروف أن المصوتين لهذا الحزب هم من اليهود الروس، إلا أن الحزب استطاع أيضا في الآونة الأخيرة توسيع قاعدته الجماهيرية، فقد أشارت المعطيات إلى أن ما يقارب نصف المصوتين للحزب في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة جاءت من فئات وشرائح خارج معسكر اليهود الروس، مما يشير إلى انتشار وتقبل ثقافة الحزب المعادية للعرب لدى فئات مختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي.

خامسا: تأثيرات انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وتراجع اليسار

عززت الانتخابات العامة الإسرائيلية 2009م أكثر من غيرها من وضعية اليمين في السلطة، إذ حصلت الأحزاب اليمينية والمتطرفة على 65 مقعداً من أصل 120 مقعداً من مقاعد الكنيست بما يضمن لها أغلبية مريحة داخل الكنيست لتشكيل الحكومة وتنفيذ سياساتها المتشددة، وفي المقابل حصلت الأحزاب اليسارية بما فيها حزب كاديما والأحزاب العربية مجتمعة على 55 مقعدا، مما يدلل على نزوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف مقابل تراجع

[1] شحادة، امطانس. محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء، مرجع سبق ذكره، ص178.

واضح لليسار، فمنذ حوالي العقدين أشارت العديد من الأبحاث إلى أن المجتمع الإسرائيلي يسير باتجاه اليمين، وأن هذا الاتجاه غير متعلق بذرائع آنية وإنما يحال لبنية المجتمع الإسرائيلي نفسه المشدودة إلى صيرورة الحركة الصهيونية، فإذا اعتبرنا نسبة تأييد الإسرائيليين للترانسفير ضـــد الفلسطينيين مؤشرا على يمينية هذا المجتمع، فإن قراءة **لـــ آشر أريان(**Asher Arian**)** تعليقـــا على استطلاع 2002م في مشروع الأمن القومي والرأي العام الذي أنجز تحت رعايـــة مركـــز يافا للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، أظهر تأييدًا بنسبة 46% من الإسرائيليين لتطبيق الترانسفير ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وأيد 31% تطبيقه علـــى فلســـطينيو الـــداخل، ويعتبر أريان " أن مؤشرات الانزياح يمينياً تكمن ضـــمن أشـــياء أخـــرى فـــي ازديـــاد تأييـــد الإسرائيليين لمشاريع حلول الترانسفير ضد الفلسطينيين سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غـــزة أو داخل إسرائيل، ومع ذلك فإن نسبة ازدياد التأييد مذهلة في رأيه، إلا أن آريان ســـرعان مـــا يؤكد أن هذا النمط من التفكير لدى الإسرائيليين ليس جديدا كل الجدة، فقـــد أظهـــر اســـتطلاع 1991م أن نسبة تأييد الإسرائيليين للترانسفير ضد الفلسطينيين ليست أقل إثارة للذهول، إذ أيـــد 38% ترحيل الفلسطينيين في المناطق المحتلة 1967، وأيد 24% ترحيل الفلســـطينيين داخـــل إسرائيل، وبطبيعة الحال فَإن ذلك راجع في جانب ما، إلى تأصل فكرة الترانسفير فـــي تفكيـــر الحركة الصهيونية "[1]، إضافة إلى ذلك يرى الأستاذ الجامعي أيلان بابيه أن لعامـــل الانتفاضـــة الثانية أثراً كبيراً في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحـــو اليمـــين، إذ ينظـــر الإســـرائيليون إلـــى الفلسطينيين على أنهم خانوا مبدأ السلام بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد، وأنه لم يبق أمـــام إسرائيل سوى النزاع والقوة لفرض الحلول وتسوية المشكلة، وربما يشـــكل لجـــوء الحكومـــات الإسرائيلية للتمييز والعنف واستخدام القوة ضد الفلسطينيين البديل لسياســـة الترانســـفير تجـــاه الفلسطينيين[2].

---

[1] أريان، آشر (Arian Asher)وآخرون. "*الانزياح نحو اليمين*: 2003 *ما قبلها وما بعدها*"،**أوراق إسرائيلية**، سلسلة 14، آذار 2003،ص ص7 -8.

[2] أريان، آشر (Arian Asher) وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص 8.

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين بشكل ملحوظ وخصوصا في الآونة الأخيرة، العامل الديمغرافي، إذ أن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب كل منهم ولدين تقريبا، في حين أن الأشخاص الذين يصوتون لليمين وشاس وغيرهما من الأحزاب المتطرفة هم متدينون أو أقرب إلى التدين وينجب كل منهم أولادا، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاماً المنصرفة، أي ما يعادل 20% من المصوتين في إسرائيل، وهؤلاء يصوت 6% فقط لميرتس مقابل 94% يصوت لكاديما والأحزاب اليمينية وخصوصا حزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) الذي تبين أن نصف الأصوات التي حصل عليها 2009م جاءت من وسط اليهود الروس، أما العامل الثاني فيتمثل في انهيار عملية السلام عام 2000م والحرب مع حزب الله التي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين واليمين المتطرف[1].

وبخصوص تراجع الأحزاب اليسارية في إسرائيل (العمل وميرتس)، فيمكن إرجاع هذا التراجع إلى مواقفهما بشأن العديد من القضايا، فعلى المستوى السياسي لم يتمكن اليسار من طرح نفسه كبديل عن اليمين، وذلك من خلال عدم القدرة على طرح برنامج سياسي واضح يكون مغايرًا لبرامج الأحزاب اليمينية، إذ أنه وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بدأ موقف اليسار من المفاوضات يقترب من المواقف اليمينية، بحيث أصبح من مسلمات القول أنه لا يوجد شريك فلسطيني قادر على صنع السلام، كما أن اليسار أخذ يلتقي مع اليمين أكثر فأكثر من خلال تأييد الحرب على لبنان 2006م وقطاع غزة 2008م، وتراجعه بل وحتى ابتعاده عن الشعارات الداعمة للرفاه الاجتماعي ودعم الفقراء [2].

---

[1] مقابلة خاصة أجراها بلال الطاهر مع موسي راز المرشح الخامس عن كتلة ميرتس لانتخابات 2009، مرجع سبق ذكره،ص46.

[2] شحادة، امطانس. "*قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست الـ 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي*"، مرجع سبق ذكره، ص ص11 – 13.

وبشأن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة فقد بدا تأثير هذا الانزياح واضحًا وذلــك مــن خلال تماشي البرامج الانتخابية لكافة الأحزاب الإسرائيلية مع مطالب الجمهور الإسرائيلي فيمــا يتعلق على سبيل المثال بالتشدد بقضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى من خلال اتفاقها على يهودية الدولة متجاهلة ما يمكن إلحاقه بالأقلية العربية في إسرائيل، بل ولا مانع من العمل على سن قوانين تقضم حقوق هذه الأقلية، وما يدل على ذلك تعهد كلٍ من حزبي الليكود وكاديما خلال مفاوضات تشكيل الحكومة الثانية والثلاثين بالعمل مع حزب إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) على إقرار قانون الولاء والانتماء في الكنيست الموجه أساسًــا ضــد الأقليــة العربية، كما جاءت الحملات الانتخابية للأحزاب والمرشحين لتؤكد على تفاقم خطــاب التشــدد حيال الفلسطينيين سواء داخل إسرائيل أو في الأراضي المحتلة عام 1967م، مع التركيز علــى النواحي الأمنية ومحاربة "الإرهاب" أكثر من أي وقت مضى، وذلك لإرضاء وطمأنــة الناخــب الإسرائيلي خصوصا بعد المشاكل الأمنية التي عانتها إسرائيل في الحربين الأخيرين على لبنــان 2006م وقطاع غزة2008م، إضافة إلى ذلك كشفت استطلاعات الرأي عــن يمينيــة المجتمــع الإسرائيلي، وتأثير هذه اليمينية على نمط التصويت عند الناخب الإسرائيلي، إذ كشف اســتطلاع للرأي نشرته صحيفة القدس 2008/5/5م وأجراه معهد "داحف" الإسرائيلي أن النسبة الأعلى من المستطلعة آراؤهم ترى في أرئيل شارون الرجل الأكثر إسرائيلية، وبلغت النســبة 36%، تــلاه بنيامين نتنياهو 15% في حين حصل يهود براك على 5% فقط[1]، مما يدل على ثقــة المــواطن الإسرائيلي بقيادات اليمين، وهذا ما ترجمته نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة.

تأثيرات البيئة الخارجية على الانتخابات الإسرائيلية 2009م

وهي أهم التأثيرات والمتغيرات الخارجية والتي أثرت على عملية حراك الأصوات فــي المجتمع الإسرائيلي، حيث كانت هناك العديد من القضايا الخارجية التي كان لها حضور كبيــر في هذه الانتخابات من خلال بروزها في مختلف استطلاعات الــرأي الإســرائيلية والبــرامج الانتخابية للأحزاب السياسية إضافة إلى الحملات الانتخابية، ولعل أهم هذه القضــايا الخارجيــة

[1] مركز "داحف" الإسرائيلي لاستطلاع الرأي، صحيفة القدس 2008/5/5م: http://www.alquds.com/node/24150

التي برزت في هذه الانتخابات وحظيت باهتمام لدى الناخب الإسرائيلي موقف الأحزاب السياسية المتعلق بمستجدات عملية التسوية مع الجانب الفلسطيني، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا الحل الدائم كالقدس والاستيطان واللاجئين والحدود، أما القضية الأخرى التي كان لها حضور بارز على الساحة الإسرائيلية فهي ما يتعلق من الملف النووي الإيراني وكيفية التعامل معه، وفيما يلي توضيح لهذه القضايا:

أولا: تأثيرات الموقف الإسرائيلي بشأن التسوية السلمية مع الفلسطينيين

من الواضح أن عملية التسوية تلعب دورا في عملية الحراك السياسي والحزبي على الساحة الإسرائيلية، وانتقال أصوات الناخبين الإسرائيليين من معسكر إلى آخر، فمنذ انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إبان مؤتمر مدريد عام 1991م، شهدت الساحة الإسرائيلية الكثير من التجاذبات والمناكفات الحزبية وصولا إلى انقسام بعض الأحزاب واندماج أخرى على خلفية تباين المواقف بشان عملية التسوية، والتي كان آخرها انقسام حزب الليكود على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، وذلك بعد الصعوبات والممانعات التي واجهها زعيم الحزب آنذاك أرئيل شارون من قبل أعضاء حزبه، مما دفعه لترك حزب الليكود وتأسيس حزب كاديما.

وإذا نظرنا إلى مواقف الجمهور الإسرائيلي بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بعملية التسوية، نجد أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يوافقون على مسألة إخلاء المستوطنات بلغت في العام 1996م 35.2% لترتفع هذه النسبة لتصل في العام 2006م إلى 37.7% في حين انخفضت نسبة المؤيدين لإخلاء قسم من المستوطنات من 49.6% عام 1996م إلى 45.6% عام 2006م، أما بالنسبة للموافقين على إخلاء المستوطنات فلم تتجاوز نسبتهم 16.8% طوال الفترة الممتدة. وبخصوص قضية تقبل الإسرائيليين لإقامة الدولة الفلسطينية فقد أيد في العام 2006م قرابة 62% من المستطلعة آراؤهم إقامة دولة فلسطينية على جزءٍ من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقا للشروط الإسرائيلية[1]، مما يجعل هذه النسبة لا معنى لها على أرض الواقع، إذ

---

[1] شحادة، امطانس. "*عن الثابت والمتغير في مواقف الجمهور الإسرائيلي*"، مرجع سبق ذكره، ص ص16 -17.

أن الشروط الإسرائيلية تبدد أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.إضافة إلى ذلك وبحسب استطلاعٍ للرأي أعده "مركز الحرب والسلام" في جامعة تل أبيب، ونشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، فَإن غالبية الإسرائيليين يؤيدون سياسة حكومة نتنياهو الخارجية التي تشجع استمرار عمليات البناء في المستوطنات، وقد أشار هذا الاستطلاع إلى أن 66 % من الإسرائيليين يؤيدون البناء في مدينة القدس لأنها تشكل بقسميها (حسب رأيهم) عاصمة لدولة إسرائيل، وعارضهم 27% من اليسار الإسرائيلي[1].

لذا فَإن الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيست الثامن عشر حرصت، ومن خلال برامجها السياسية ودعايتها الانتخابية على الظهور بأنها الأقدر على التعامل مع ملف الصراع مع الفلسطينيين من خلال إبراز كل حزب لقيادته على أنها لا تساوم ولا تتنازل عن القضايا السياسية التي يجمع عليها الشارع الإسرائيلي، وقد شهدت هذه الانتخابات تركيزا كبيرا على الأمور السياسية على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي لم يكن لها حضورٌ كبيرٌ في برامج ودعاية الأحزاب الإسرائيلية عكس القضايا السياسية مما يدل على حجم التأثير وسرعة الاستجابة للتصريحات والمواقف بشأن القضايا السياسية.

ويرى الباحث أن برامج الأحزاب السياسية تتطابق مع مواقف الجمهور الإسرائيلي حيث أن هناك شبه إجماع على عدم الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967م، وإنما يتم الحديث عن ترسيم حدود يتم من خلالها ضم المستوطنات الكبرى لإسرائيل والمناطق الحدودية مع دول الجوار كالأغوار، مع طرح إمكانية تبادل أراضٍ، لكي يتسنى لإسرائيل التخلص من العرب الذين يعيشون بداخلها، مع العلم أن السيطرة والسيادة الأمنية على هذه الحدود بكل الأحوال ستكون خاضعة لإسرائيل، أما فيما يتعلق بقضية القدس فهناك شبه إجماع على عدم الانسحاب من القدس، والإبقاء عليها عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، فقضية القدس أصبح ينظر إليها كخط أحمر لا يجوز تجاوزه بتقديم أي تنازلات، وإنما العمل على ترسيخ هذا الأمر على أرض الواقع من خلال تكثيف النشاط الاستيطاني بمحيط المدينة، وتوسيع سياسة القضم والضم

[1] صحيفة القدس، نقلاً عن صحيفة "يديعوت أحرونوت"، 2009/8/10: http://www.alquds.com/node/184500

في محاولة لعزلها عن محيطها العربي، كما أن أفضل ما تم الحديث عنه من قبل الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بوضع المدينة التنازل الجزئي عن بعض الأحياء العربية في القدس الشرقية، وبخصوص عودة اللاجئين الفلسطينيين فهناك إجماع مطلق بين مختلف الأحزاب والتوجهات في إسرائيل على عدم السماح بعودتهم بأي حال، ويُذكر أن هذه المواقف بدت أكثر وضوحاً في برامج الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، مع العلم أنه سيتم مناقشة المواقف الإسرائيلية من قضايا الحل النهائي بشكل موسع في الفصل الثالث.

ثانيا: تأثيرات مستجدات الملف النووي الإيراني

تتفق جميع المستويات السياسية والعسكرية وحتى الشعبية في إسرائيل على مخاطر الملف النووي الإيراني في حال تمكنت إيران من امتلاك السلاح النووي، فالإسرائيليون يقيمون باستمرار مخاطر هذا الملف، ويحاولون الوقوف على مستجداته وأدق تفاصيله في سبيل الوصول إلى أفضل الخيارات للتعامل مع هذا الملف، فالكل يدرك ويتفق في إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني هو خطر على إسرائيل ويهدد الأمن القومي، وله تأثيرات على الوضع الاستراتيجي، وتشير التقديرات نقلا عن رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين " أن إيران تجاوزت السقف التكنولوجي، وقد بلغت الحد اللازم من إتقان التكنولوجيا النووية، والوصول إلى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسألة تنسيق إستراتيجيتها مع إنتاج قنبلة نووية، وأن إيران مستمرة في جمع مئات الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بمستوى متدنٍ، وتأمل باستغلال المحادثات مع الغرب والإدارة في واشنطن من أجل التقدم بإتجاه صنع قنبلة نووية"[1]، وفي العام 2008م قدرت الاستخبارات العسكرية الغربية والإسرائيلية أن إيران ستحصل على السلاح النووي في موعد أقصاه 2011م على أبعد تقدير[2].

وعلى الفور من استلام نتنياهو مهامه كرئيس وزراء وضع ما أسماه بالخطر النووي الإيراني على سلم أولويات حكومته، حيث أشارت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن نتنياهو تسلم

---

[1] صحيفة معاريف، 2009/2/19م.

[2] نحاس، فادي. *المشهد العسكري والأمني" تقرير مدار الاستراتيجي*2009 *المشهد الإسرائيلي* 2008 "، مرجع سبق ذكره، ص95.

فور تسلمه لمهام منصبه تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، وقد تناول هذا التقرير الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني، وأضافت معـاريف عـن مصادر أمنية أن إسرائيل ستتخذ إجراءات مانعة بنفسها في حال قرر العالم التعايش مع الملـف النووي الإيراني[1]، فإسرائيل ترى أن الولايات المتحدة ليست جاهزة لإجهاض المشروع النووي الإيراني، لأن الشروط اللازمة لإجهاض مثل هذا المشروع قد لا تتوافر لدى الإدارة الأمريكيـة في عهد اوباما. ففي تقرير لمعهد سياسة الشعب اليهودي الصادر في 2009م عن العام 2008م الذي يرأسه دينس روس المبعوث الأمريكي ومساعد وزير الخارجية الأسبق أشار التقريـر أن تراجع مكانة الولايات المتحدة معضلة إستراتيجية جديدة لإسرائيل، ففي الشأن الإيرانـي أشـار التقرير إلى أن " وصول الإدارة الجديدة برئاسة باراك اوباما إلى البيت الأبيض، من شـأنه أن يجر إلى إعادة تقييم شامل في كل ما يتعلق بإيران، لأنه يجب الأخذ بالحسبان أن قضية إيران قد يتم اعتبارها مفتاحا للاستقرار في الشرق الأوسط، وبالتالي فربما تتبلور إستراتيجية تسعى إلـى "صفقة إقليمية شاملة" تشمل بذل جهود مكثفة لحل الصراع العربي الإسـرائيلي، وحتـى نـزع السلاح النووي من الشرق الأوسط"[2].

وفيما يتعلق بتأثيرات الملف النووي الإيراني على الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009م فمن الواضح أن هذا الملف حظي بهالة إعلامية واهتمام بالغ مـن قبـل المرشـحين وبـرامج الأحزاب السياسية واستطلاعات الرأي الإسرائيلية، فقد أشار استطلاع للـرأي أجـراه "مركـز الدراسات الإيرانية" في "جامعة تل أبيب" 2009م، أن 23% سيهاجرون مـن إسـرائيل حـال امتلكت إيران أسلحة نووية، كما وأبدى 85% من الإسرائيليين خوفهم من إمكانية حيازة إيـران للسلاح النووي، فيما توقع 75% فشل الحوار الأميركي الإيراني، وأيد 41% هجومًا إسـرائيليًا على المنشآت الإيرانية دون انتظار نتائج الحوار الأمريكي الإيراني، فيما أعرب 8% فقط عـن

---

[1] صحيفة معاريف، 2009/3/9م.

[2] جرايسي، برهوم. "*قراءة في التقرير السنوي لـ "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي "تراجع مكانة الولايات المتحدة معضلة جديدة لإسرائيل*"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

عدم خوفهم من حيازة إيران لمثل هذا السلاح[1]، إذن فالمعطيات والنسب أعلاه تبين مدى القلــق على المستوى الشعبي من البرنامج النووي الإيراني، وإمكانية حيازة إيران لأسلحة دمار شامل، وبالتأكيد فان ذلك القلق انعكس على توجهات أصوات الناخبين، ممــا حــذا بمختلــف بــرامج الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية للتركيز على الالتزام بمعالجة هذا الملف، وعدم الســماح لإيران بامتلاك السلاح النووي مهما كانت التكاليف، غير مستبعدة إمكانية لجوء إسرائيل للقــوة العسكرية، وتوجيه ضربات جوية لوقف تقدم البرنامج النووي الإيراني، وبغــض النظــر عــن إمكانية توجيه هذه الضربات وإيقاف التقدم النووي الإيراني، فقد حــاول كــلٍ مــن الأحــزاب الإسرائيلية ومرشحيها كسب أصوات الناخبين الإسرائيليين من خلال طمأنة الجمهور والظهــور على أنها الأقدر على التعامل مع هذا التهديد.

---

[1] مركـــز الدراســـات الإيرانيـــة "جامعـــة تـــل أبيـــب"، صـــحيفة القـــدس 2009/5/23م:
http://www.alquds.com/node/162918

الفصل الثالث

التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو الثانية والثلاثين وأثرها على مستقبل التسوية السلمية مع الفلسطينيين في ظل نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م:

تمهيد

دراسة التوجهات السياسية للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة اليمين الإسرائيلي تجاه عملية السلام تحتل أهمية كبيرة، كون القضية المركزية اليوم تدور في فلك الحلول النهائية للقضية الفلسطينية مع إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وبالتالي فَإن تحليل مكونات السياسة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو والظروف المحيطة في تشكيلها سواءً الداخلية أو الخارجية تتعاظم لمعرفة ما هي المساحة التي يمكن لحكومة نتنياهو أن تتعامل معها مع عملية السلام، وهل بالإمكان التوصل في ظل حكومة نتنياهو الحالية إلى عملية سلام تحقق للفلسطينيين الحد الأدنى من طموحاتهم.

لدراسة توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة نتنياهو من الأهمية بمكان تحليل المتغيرات البيئية التي أتت في كنفها حكومة نتنياهو سواءً الداخلية أو الخارجية، لمعرفة طبيعة تأثير هذه المتغيرات على المواقف السياسية للحكومة الإسرائيلية بشأن قضايا التسوية مع الفلسطينيين.

السياسة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو والمتغيرات الداخلية

حملت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 في طياتها العديد من المتغيرات على الساحة الإسرائيلية، وقد أثرت هذه المتغيرات على السياسة الإسرائيلية خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالتشكيلة الوزارية للحكومة الإسرائيلية الحالية والبرنامج الوزاري الذي نالت به ثقة الكنيست حدد إلى حد كبير سياسة وموقف الحكومة من قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين، فمن الواضح أن حكومة نتنياهو ومنذ تشكيلها نظرت إلى قضايا الحل الدائم من منظور راديكالي متشدد، تغلب عليه سمة فرض الأمر الواقع وذلك في سبيل الاستجابة لأقطاب

الحكومة المشاركة فيها، ولطبيعة الحراك السياسي والاقتصادي الذي أفرزته نتـائج الانتخابـات الأخيرة، فقد تم اعتبار قضايا القدس والاستيطان والحدود واللاجئـين خطوطـاً حمـراء غيـر مسموح التنازل عن جزءً منها إضافة إلى ضرورة الضغط على الفلسطينيين للاعتراف بيهودية الدولة.

التشكيلة الوزارية طبيعتها وبرنامجها الوزاري على ضوء النتائج المعلنة

أسفرت الانتخابات الأخيرة في إسرائيل عن فوز واضـح لمعسـكر اليمـين واليمـين المتطرف والمتشدد في إسرائيل، وقد عبرت هذه الانتخابات بشكل واضح عن اسـتمرار سـير المجتمع الإسرائيلي نحو التشدد والتطرف، الأمر الذي مكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومـة ائتلافية ضمت خمسة أحزاب من معسكر اليمين واليمين المتطرف، بالإضافة إلى حزب العمـل وهي: حزب الليكود وله 27 مقعدا في الكنيست وحزب إسرائيل بيتنا(يسرائيل بيتينو) ولـه 15 مقعداً، وحزب العمل وله 13 مقعداً، وحزب شاس وله 11 مقعداً، وحزب يهدوت هتوراه وله 5 مقاعد، وحزب البيت اليهودي وله 3 مقاعد في الكنيست[1].

هذه التشكيلة أثرت على عملية اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل بصورة عامـة وفـي القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة خاصة، فعملية اتخاذ القرار هي عملية مركبـة ومعقدة تتأثر بعوامل مختلفة، فهي تتأثر بعوامل إسرائيلية مختلفة وبعوامل دولية وإقليمية أيضا، فإضافة إلى القضية الفلسطينية هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية مثـل خطـر الملـف النـووي الإيراني، والعلاقات الخارجية والدولية وأهمها العلاقة مع الولايات المتحدة ومع دول المنطقـة، ولمعرفة طبيعة هذه السياسة لا بد لنا من الاطلاع على البرنامج الـوزاري للحكومـة القائمـة بزعامة نتنياهو، فلا شك أن حكومة نتنياهو بتشكيلتها اليمينية المتطرفة تنظر إلى مختلف القضايا من منطلق راديكالي، وهذا واضح من خلال برامجها الانتخابية التي اتخذت طابعا متشدداً يغلب عليه منطق القوة والحرب والميل إلى فرض وخلق سياسة الأمر الواقع خصوصا فيمـا يتعلـق

[1] محارب، محمود. "السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.."، موقـع عـرب 48، 14/7/ 2009، علـى الموقـع الالكتروني: http://www.arabs48.com

بالسياسة تجاه الشعب الفلسطيني، فقضايا الحل النهائي باتت محسومة لدى هذه الحكومة، فالقدس هي عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، ولا عودة للاجئين مع دعم كامل للاستيطان في الضفة الغربية والقدس ورفض سياسة الانسحاب من طرف واحد، وبالتالي فهي ترفض بشكل واضح الاعتراف بقيام دولة فلسطينية إلا ضمن اشتراطات تؤدي في مجملها إلى القضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة[1].

لقد جاءت التشكيلة الوزارية سواءً في بنيتها وتركيبتها وبرنامجها السياسي استجابة لطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي الإسرائيلي التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية وكأنها مستشرفة لطبيعة المتغيرات السياسية القادمة، كما تضمن ذلك البرنامج الوزاري للحكومة والخطب والتصريحات السياسية لأقطاب الحكومة، وبالذات خطابات نتنياهو في جامعة بار ايلان.

فمن ناحية البنية التركيبية ضمت الحكومة واحداً وثلاثين وزيرا وهي أكبر حكومة في إسرائيل منذ عام 1948م، علاوة على الاستحداثات الجديدة للمناصب، وعلى الرغم من أن البعض نظر إلى أن هذا التكوين باعتباره نقطة ضعف في الحكومة قد يقود إلى تضارب في المسؤوليات والصلاحيات لدى الوزراء، إلا أن الباحث ونتيجة لهذا فقد اعتبر أن الحكومة ضمنت وستضمن الاستمرار في العمل عبر تحولها إلى بوتقة صهر لمختلف القوى السياسية، فالحكومة الحالية تأتي وكأنها حكومة "وحدة وطنية " بلا معارضة، وذلك لأن الحزب القوي خارج الائتلاف هو حزب كاديما، وحزب كاديما بطبيعته وبرنامجه وشخوصه لا يمكن أن يمارس دورا عمليا إلا إذا كان داخل الحكومة.

أما من ناحية البرنامج الوزاري فقد ابتعدت الحكومة عن السياسات الصفرية، فتم بناء البرنامج على سياسة اللاحل والحل، فتم طرح فكرة برنامج السلام الاقتصادي، والذي يقوم على تناول المواضيع السياسية من وجهة نظر اقتصادية حياتية وسياساتية أكثر منها بعدا سياسيا.[2]

---

[1] محارب، محمود. مرجع سبق ذكره.

[2] لمزيد من المعلومات.راجع البرنامج الوزاري لحكومة نتنياهو الذي نالت ثقة الكنيست بناء عليه. المصدر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.تواصل، http://www.altawasul.com/MFAAR

هذه المعادلة بدت وكأن الحكومة لا ترفض عملية السلام نظرياً ولكنها ترفضها واقعيـــا، فعلـــى الرغم من عدم ذكر الحكومة لحل الدولتين، إلا أنها لم تأت على رفض ذلك، بل إن نتنياهو فـــي خطابه في بار ايلان ذكر موضوع حل الدولتين، ولكنه وضع الاشتراطات التي تحـــول عمليـــا دون تحقيق هذا الهدف، فالقدس الموحدة عاصمة إسرائيل، ولا لعودة اللاجئين، وعـــدم وضـــع قضية الاستيطان على روزنامة (أجندة) النقاشات السياسية، بل أن أقصى ما أصبحت تفـــاوض عليه الحكومة الإسرائيلية هو الوقف الزمني لبعض الأنشطة الاستيطانية. هذا الموقف كذلك لـــم يتضمن حتى وقف الاستيطان في القدس الشرقية. أما في الضفة الغربية فسيســـتمر الاســـتيطان بذريعة بناء وحدات سبق للحكومة أن أقرتها وهي تأتي حسب السياسية الإسرائيلية ضمن التمدد الطبيعي داخل المستوطنات الكبرى، وعند محاولة تفحص ما يمكن تسميته تدوير الزوايـــا فـــي السياسة الإستراتيجية الإسرائيلية لحكومة نتنياهو فيما يخص الاستيطان نجد أن هـــذه المواقـــف تحمل في طياتها مجموعة من المؤشرات الإستراتيجية، على الرغم من أنها تأتي ضمن مجموعة من الضغوط الخارجية، ومن أبرز هذه المؤشرات الأول: وهو إضفاء الشرعية على موضـــوع الاستيطان، وهذا ما يعنيه إعلان الحكومة استبدال مصطلح إنهاء الاستيطان بمصطلح التجميـــد الزمني للاستيطان، والثاني: وهو شرعنه الاستيطان في القدس الشرقية وجعل القدس الشـــرقية خارج نطاق اللعبة والمسرح السياسي[1].

المواقف السياسية لحكومة نتنياهو بشأن قضايا التسوية مع الفلسطينيين

ينظر إلى مواقف حكومة نتنياهو بشأن قضايا التسوية مع الفلسطينيين بأهمية كبيرة، لأن هذه القضايا أصبحت تدور في فلك الحلول النهائية، فلم يعد الحديث مطروحاً عن إمكانية تأجيل البحث فيها، لذا عمدت حكومة نتنياهو الثانية والثلاثون ومنذ تشكيلها على تبني نهج متشدد حيال قضايا التسوية النهائية مع الفلسطينيين، فقد تعاملت مع هذه القضايا على أنها محســـومة وغيـــر مقبول التفاوض بشأنها، فتم طرح تصوراتها بشأن هذه القضايا في خطاب نتنياهو في جامعة بار أيلان في رمات غان، حيث بدا واضحاً أن ما يريده نتنياهو هو إرغام الفلسطينيين على القبـــول

[1] أحمد، سعد. "مدلولات الأفق الاستراتيجي الكارثي لحكومة نتنياهو اليمينية". 2009/9/9. موقع حزب الشعب الفلســطيني: http://www.palpeople.org

بسياسة الأمر الواقع، وبالتالي تصبح المفاوضات التي يريدها نتنياهو إنما تدور حـول القضـايا اليومية والحياتية التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي للفلسـطينيين، وعلـى الـرغم مـن الضغوط الدولية وخصوصا الأمريكية التي مورست على حكومة نتنياهو، إلا أننا نستطيع القول إن هذه الحكومة قد نجحت في التغلب على تلك الضغوط عـن طريـق الإعـلان عـن قبـول المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة من جهة، وتجميـد الاسـتيطان لفتـرة زمنية محدودة من جهة أخرى، وفيما يلي استعراض لمواقف الحكومة الإسرائيلية مـن قضـايا الوضع النهائي.

أولا: القدس

تعتبر قضية القدس من القضايا الشديدة التعقيد والحساسـية فـي الصـراع الفلسـطيني الإسرائيلي، فالإسرائيليون ينظرون إليها عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وتنفيـذا لـذلك عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع الاستراتجيات الخاصة التي ترمي إلى تهويـد مدينة القدس على أرض الواقع بشقيها الغربي والشرقي، وذلك عن طريق زيادة أعداد السـكان الإسرائيليين فيها من خلال إقامة المستوطنات حول المدينة وإحاطتها بالجدران العازلة، إضـافة إلى ممارسة سياسة الضم والقضم للأراضي العربية المجاورة وإتباع مختلف الوسائل للتضـييق على السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى ترك المدينة.

وفي واقع الحال عملت هذه الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية إلى منـع إقامة أي تواصل جغرافي عربي داخل بلدية القدس، وذلك بالعمل على إقامة كتـل اسـتيطانية داخل الأحياء العربية، كما تم وصل المستوطنات الواقعة خارج القدس بها مما يخلق حزاما امنيا للمدينة من الشرق، وبإقامة الجدار العازل تم إخراج ما يزيد على 25 ألـف فلسـطيني خـارج المدينة، كما عملت إسرائيل على إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس. وفيما يخـتص بسياسة التوسع والضم أضحى ما يقارب 90% من أراضي المدينة مقيدة تحت سيطرة الاحتلال مقابل 10% فقط تحت تصرف الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى تقول المصـادر الإسـرائيلية أن نحو 50 -60 ألف عربي في القدس معرضين لفقد بطاقة الهوية العائدة لهم مما يعني تـرحيلهم

منها أو الإبقاء عليهم خارج حدود المدينة، كما بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحـرومين مـن التسجيل في بطاقات هويات والديهم ما يزيد على 20 ألف طفل، وتعزيزا لسياسة تهويد المدينـة وطرد السكان العرب منها نشير إلى أنه تم هدم ما يزيد على 20 ألف منزل عربي منـذ العـام 1967م ولغاية 2006م، كما بلغت نسبة الوحدات السكنية الفلسطينية المبنية داخل المدينة 12% فقط من الوحدات التي تم بناؤها في المدينة مقابل 88% لليهود[1].

إن هذه الإجراءات المتبعة من قبل إسرائيل في المدينة ما زالت مستمرة وعلـى نحـو تصاعدي، فعلى الدوام يتم الكشف عن مخططات لبناء آلاف الوحدات السكنية داخل المستوطنات المحيطة بالقدس، مما يزيد وضع المدينة تعقيدا بالنسبة للجانب الفلسطيني، وخصوصا للمفاوض الذي لا بد أن يدرك أنه لا جدوى من الدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي فـي ظـل الاستمرار بسياسة عزل المدينة عن الضفة الغربية والأحياء العربية، وفـرض سياسـة الأمـر الواقع لمستقبل المدينة، وفيما يختص بالحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين فقد أكدت ومن خلال برنامجها الوزاري أن القدس ستبقى العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، وأن هذه المسـألة غير مقبول التفاوض بشأنها، كما تم التأكيد على هذه القضية في الخطاب الـذي ألقـاه رئـيس الحكومة الحالية نتنياهو في جامعة بار ايلان في رمات غان، والذي اعتبـر بمثابـة البرنـامج السياسي الذي يوضح الخطوط العريضة التي يمكن للحكومة الإسرائيلية التعامل من خلالها مـع القضية الفلسطينية[2].

يذكر أنه تم الكشف مؤخرا عن مخطط لبناء 1600 وحدة استيطانية جديدة في القـدس، وقد تم اتخاذ هذا القرار من خلال اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، وبمصادقة وزيـر الداخلية الإسرائيلي إيلي يشاي، وقد صدر هذا القرار في ظل زيارة نائب الـرئيس الأمريكـي بايدن للمنطقة في حزيران الماضي من العام 2010م، وذلك لتهيئـة الأجـواء بـين الطـرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتقريب وجهات النظر لدفع أطراف الصراع للدخول فـي مفاوضـات

---

[1] جمعة، محمد. "*إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا في إسرائيل* "،**السياسة الدولية**، عدد، 172، ابريل 2008، ص ص110 -111.

[2] محارب، محمود.**"السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.."**، مرجع سبق ذكره.

مباشرة، وقد أثار مثل هذا القرار جدلا واسعا لدى الجانب الفلسطيني في جدوى الانخراط بمفاوضات في ظل المعطيات الراهنة، مع الإشارة إلى أن جمعية (عير عميم) الاستيطانية كشفت عن مخططات لبناء ما يزيد عن 50 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس تتوزع على مختلف نواحي وأحياء المدينة[1]، مع العلم أن الكشف عن مثل هذه المخططات يشكل اكبر توسع استيطاني في تاريخ مدينة القدس، وهذا يطرح سؤالا عن مدى استعداد حكومة نتنياهو للاستجابة لمتطلبات التسوية مع الفلسطينيين، خصوصا وان نتنياهو لم يعترض من حيث المبدأ على مثل هذه المخططات، وإنما أعلن عن تحفظه على توقيت الكشف عن هذا التوسع الذي جاء مرافقاً لزيارة بايدن، مما يدل على أن الحكومة الإسرائيلية الحالية مستمرة في البناء في المستوطنات كما الحكومات السابقة، وذلك ضمن إستراتيجية واضحة، مع وجود تسارع في الكشف عن مثل هذه المخططات، وخاصة في مدينة القدس لفرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين.

ويرى الباحث أن الحكومة الإسرائيلية الحالية بزعامة نتنياهو عازمة على المضي قدما بموضوع تهويد مدينة القدس، وعزلها من خلال المصادقة على بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية داخل المدينة وفي محيطها، وذلك في سبيل إرضاء الأحزاب اليمينية المكونة للحكومة، ولإثبات أنها حكومة لا تخضع للضغوط الخارجية من جهة، ولكسب أصوات المستوطنين الذين باتوا يشكلون ثقلاً ذا أهمية على الصعيد الانتخابي من جهة أخرى، وبالتالي فالحكومة الإسرائيلية الراهنة غير مستعدة لتقديم أي تنازلات فيما يتعلق بتقسيم المدينة، وإنما تسعى من وراء التعجيل بالدخول بالمفاوضات المباشرة مع الجانب الفلسطيني إلى تفادي الضغوط الدولية من خلال الظهور بأن الحكومة الإسرائيلية جادة في البحث عن تسوية مع الجانب الفلسطيني، بقي أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية الإسرائيلية المشكلة للحكومة الراهنة أكدت على وحدة القدس في برامجها الانتخابية، وعليه فنتنياهو لا يستطيع حتى المناورة بشأن القدس بالمفاوضات التي ستجري، وإلا فهو يعرض الائتلاف الحكومي الذي يتزعمه لخطر الانهيار خصوصا وان الأحزاب المكونة لهذا الائتلاف هي من الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة التي ترفض بشدة أي تنازلات من شأنها أن تمس بوضع مدينة القدس.

---

[1] جمعية (عير عميم) الاستيطانية، 2010/11/3: -http://www.nourcafe.com/threads/13970

وفي هذا السياق يؤكد الباحث أن سياسة الحكومة الإسرائيلية الأخيرة (الثانية والثلاثين) منسجمة تماما مع مبادئ نظرية الأمن الإسرائيلية، كما الحكومات السابقة، ولعل الأمر المهم في هذه النظرية التأكيد على وجود دولة واحدة غرب نهر الأردن، في إشارة إلى الدولة اليهودية، وعليه يتبين أن جميع الإجراءات والخطوات التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تصب في خدمة هذا الهدف، بما يؤدي إلى تلاشي طموح الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، فالحكومات الإسرائيلية وان كانت تنوه إلى إمكانية القبول بقيام دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية، إلا أنها بما تقوم به من أعمال على ارض الواقع تفرغ في الحقيقة هذه الدولة من مضمونها، فسياسة التهويد القائمة والمستمرة في مختلف أرجاء الأراضي المحتلة عام 1967م، إضافة إلى سياسة قضم الأرض الفلسطينية بالمصادرة، وبناء المستوطنات، والجدران العازلة، يجعل من قيام هذه الدولة من الناحية العملية وهم ومضيعة للوقت فيما يختص بالجانب الفلسطيني، في مقابل كسب الجانب الإسرائيلي لهذا الوقت في إطار فرض الحقائق على الأرض.

من ناحية أخرى يمكن القول إن ما يميز حكومة نتنياهو الثانية عن الحكومات الإسرائيلية السابقة، هو التسارع الملحوظ في خطوات التي تكرس الحقائق على الأرض، ولعل تشكيلة الحكومة الحالية المتطرفة تساعد في دفع عجلة هذا التسارع أكثر، وما يدلل على ذلك الكشف المتواتر عن مشاريع البناء الاستيطاني والتهويد وخاصة في مدينة القدس، وقد تمت الإشارة إلى هذه الخطوات مُدعمة بالنسب والأرقام أعلاه .

ثانيا: الاستيطان

يشكل الاستيطان اليهودي في الضفة الفلسطينية المحتلة الأداة الأساسية في يد إسرائيل لخلق واقع ديمغرافي وسياسي جديد وفرضه على الفلسطينيين، إذ يقترب عدد المستوطنين في الضفة الغربية من نصف مليون مستوطن، منهم 200 ألف مستوطن في القدس الشرقية و290 ألف مستوطن في باقي أنحاء الضفة الغربية[1]، لذا اعتبر الاستيطان أحد أبرز محددات السياسية

[1] محارب، محمود، **"السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.."**، مرجع سبق ذكره.

الإسرائيلية الحالية، فالاستيطان يحقق للحكومة الحالية هدفين مهمين الأول: تحقيق الانسجام الداخلي، والثاني: إلغاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة. فمنذ الإعلان عن خطة الانسحاب من قطاع غزة بدأت تتشكل داخل التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية ما يمكن تسميتها"بالعقلية الجمعية " لدى المستوطنين باتجاه التخوف من إقدام الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة انسحاب مماثلة في الضفة الغربية، هذا جعل المستوطنين في الضفة الغربية يتوغلون داخل المؤسسات السياسية الإسرائيلية بمختلف أشكالها، خاصة مع نمو وبروز التحولات اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وكما هو معلوم فَإن أغلب المستوطنين ينتمون إلى التوجهات اليمينية. التوغل داخل المؤسسة الإسرائيلية من قبل المستوطنين طال كل المؤسسات سواءً داخل الكنيست والحكومة والجيش والمؤسسة المدنية على حد سواء. فالاستيطان في عالمنا المعاصر بات مختلفا عن الاستيطان كما أريد له أن يكون، فلم تعد المستوطنات خطوطاً متقدمة للدولة الإسرائيلية من أجل الحماية الأمنية فقط وإنما باتت المستوطنات اليوم عبارة عن مدن من ناحية البناء المعماري، أما من ناحية البناء الأيدلوجي فقد باتت المستوطنات عبارة عن ما يمكن تسميته "دولة داخل دولة" نتيجة لطبيعة الحراك الديني والأيدلوجي الذي نما في السنوات الأخيرة داخل المستوطنات، فلقد تحولت المستوطنات إلى بعد سياسي من الدرجة الأولى، ففي حين تبلغ نسبة المستوطنين 3 -4% من سكان إسرائيل نجد أن عددهم في الكنيست الثامنة عشرة بلغ 12 نائباً أي بنسبة 10%[1].

ونستطيع القول أن الاستيطان في عهد حكومة نتنياهو يلعب ثلاثة ادوار رئيسية في السياسية العامة:الدور الأيدلوجي، والذي يتمثل في نمو التيار الديني والتيار الديني القومي، والدور الرمزي، والثقل السياسي.

فعلى صعيد الدور الأيدلوجي الاجتماعي هناك ازدياد في وتيرة وتعاظم الثقل الديني في إسرائيل وداخل المجتمع الإسرائيلي، فإسرائيل ستفقط في غضون عقدين من الزمن طابعها العلماني وتصبح أكثر تديناً. وجاء في دراسة أمريكية لصالح مجلس الاستخبارات الوطنية

---

[2] النعامي، صالح، **"العلمانيون سيتحولون إلى أقلية في إسرائيل حتى عام 2030"**، شبكة النبأ المعلوماتية،2009/6/9:
http://www.naamy.net/view.php?id=859&dir

الأمريكية، أنه في غضون 20 عاماً سوف يتغير طابع إسرائيل بشكل جذري ودرامتيكي، حيث سيصبح الطلاب العلمانيون أقلية في المدارس في الإسرائيلية، وستقل نسبة العلمانيين من مجموع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات للكنيست[1]، وعند الحديث عن العلاقة بين هذه التوجهات وأثرها على الاستيطان نجد أن غالبية المستوطنين في الضفة الغربية هم من المتدينين. 50% من المستوطنات يقطنها مستوطنون متدينون وقد زادت هذه النسبة منذ عام 2003م[2]، إذن هنا نلاحظ العلاقة الترابطية والعضوية بين ما يحدث من ديناميكيات الحراك الاجتماعي داخل إسرائيل وأثره على الطبيعة الاستيطانية في الضفة الغربية سواءً من ناحية زيادة عدد المستوطنات وطبيعتها أو من ناحية النظرة الأيديولوجية لها.

المحور الثاني: وهو رمزية المستوطنات في حكومة بنيامين نتنياهو، فَإن هذا الدور كان له شهود وحضور واسع لدى رئيس الحكومة، ولدى باقي وزرائه، وليس أقل من ذلك أن بنيامين نتنياهو اختار جامعة بار ايلان لتكون منطلقا لخطابه الاستراتيجي تجاه القضية الفلسطينية، ومن المعروف أن جامعة بار ايلان محسوبة على التيار القومي الديني في إسرائيل.

أما الجانب الأخير وهو الثقل السياسي فمن الملاحظ أن المستوطنين باتوا يلعبون ثقلا سياسيا واضحا في إسرائيل سواءً في المؤسسات أو حتى داخل الأحزاب السياسية الكبيرة وبالذات داخل الليكود، فتشير الإحصاءات أن 30% من الضباط في الجيش الإسرائيلي اليوم باتوا محسوبين على التيار الديني القومي، كما تم إنشاء 50 معهدا دينيا داخل الجيش أغلبها داخل الأراضي المحتلة عام 1967م، علاوة على أن المستوطنين باتت لهم قواتهم الخاصة داخل الجيش ولديهم ترسانتهم العسكرية الخاصة أمثال "كيتوت كونينوت"*. أما عن الوزن السياسي

---

[1] النعامي، صالح، مرجع سبق ذكره.

[2] أبو عمرو، أكرم."الاستيطان الإسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا إستراتيجية تحكمها الايدولوجيا" مركز أريج، http://sh22y.com/vb/t52153.html2009:/12/18

* "كيتوت كونينوت": هي عبارة عن قوات تحتفظ بها العديد من المستوطنات، الدينية والعلمانية على حد سواء، بترسانتها العسكرية الخاصة وتُسيّر فرقها الخاصة شبه العسكرية من المستوطنين المتطوعين، لتكون بمثابة أول المستجيبين في حالات الطوارئ.

فالتيار الديني المتزمت يحتل اليوم خُمس أعضاء الكنيست، وكذلك 40% من الائتلاف الحاكم[1]، لذا نلاحظ هذا الاهتمام المبالغ به من قبل الحكومة ورئيسها بموضـــوع الاســـتيطان والموقـــف المتعلق به، وكذلك طبيعة الخطاب السياسي للحكومة المعتمد على فكرة أرض الآباء والأجـــداد، فمع مجيء الحكومة الإسرائيلية الجديدة نشط الاستيطان بشكل ملحوظ وبدأ الإعلان عـــن بنـــاء الوحدات الاستيطانية بشكلٍ كبير، وكان قرار الحكومة الإســـرائيلية المصـــادقة علـــى خطـــة" الأولويات الوطنية والإقليمية" وتعديل خارطة المنـــاطق الأولـــى بالرعايـــة الوطنيـــة لتشـــمل مستوطنات في الضفة الغربية، حيث أن قيمة الخطة ملياري شيكل يخصص منهـــا 5% لـــدعم مستوطنات نائية في الضفة الغربية[2].

ونتيجة للضغوط الدولية التي باتت تواجهها الحكومة الإســـرائيلية، وكـــذلك الموقـــف الفلسطيني الرافض لاستئناف المفاوضات دون وقف الاستيطان، قـــدمت الحكومـــة الإســـرائيلية مشروعا يقضي بتجميد البناء لمدة عشرة شهور[3]، إلا أنه وعلى الرغم من هذا القرار فقـــد تـــم الإعلان عن أن القرار لا يشمل النمو الطبيعي، مما يعني أن القرار لا معنى لـــه مـــن الناحيـــة الفعلية وعلى الفور باشرت الحكومة بطرح العطاءات مجددا، وهنا نجـــد أن قـــرار الحكومـــة الإسرائيلية من الناحية الفعلية خالي المضمون، ومن الناحية الإستراتيجية يحتوي على مخـــاطر جمه، إذ أنه يستثني القدس، وثانيا يضفي شرعية على الاستيطان حيث أنه لا يلغي الفكرة نهائيا وإنما يعمل على شرعنة الاستيطان.

وفيما يتعلق بالضغوط الدولية وخصوصا الأمريكية منها بشأن تجميد الاســـتيطان فـــي الضفة الغربية، فقد سعى نتنياهو وحكومته إلى تجديد التفاهمات مع إدارة أوباما بهـــذا الشـــأن، والتي كان كلٍ من شارون واولمرت قد توصلا إليها مع إدارة بوش الابن السابقة، ووفـــق مـــا سربته حكومة نتنياهو لوسائل الأعلام الإسرائيلية، فقد كان جزءً من هذه التفاهمات مكتوباً وآخر

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر،اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات. مجموعة الأزمات الدولية تقريـــر، الشـــرق الأوسط رقم 89.20، http://www.crisisgroup.org:2009/6/20

[2] الجزيرة نت. خطة إسرائيلية لتمويل مستوطنات 2009/12/12: http://aljazeera.net

[3] قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني المصـــغر 2009/11/25 موقـــع وزارة الخارجيـــة الإســـرائيلية "تواصـــل": http://www.altawasul.com

شفوياً وآخر ضمنياً، ووفقا لهذه التفاهمات تم تحديد ما هو مسموح وما هو ممنوع بخصوص الاستيطان، بحيث تلتزم إسرائيل بعدم إقامة مستوطنات جديدة وعدم مصادرة أراض فلسطينية لصالح الاستيطان وعدم تقديم محفزات حكومية للاستيطان في الضفة الغربية، والالتزام بإزالة البؤر الاستيطانية العشوائية منها.

وقد تم تصنيف الاستيطان في الضفة الغربية وفقا لهذه التفاهمات إلى أربع مناطق تم التحديد من خلالها أين يسمح بالاستيطان وأين يمنع، فالمنطقة الأولى: القدس الشرقية التي رفضت إسرائيل وضع أية قيود على تعزيز وتوسيع الاستيطان فيها، أما المنطقة الثانية: فهي المستوطنات المنعزلة التي سمح البناء في داخل منطقة البناء الحالية ومنع توسيع الاستيطان خارج حدود مساحة البناء القائم، والمنطقة الثالثة:وتشمل الكتل الاستيطانية التي يسمح البناء فيها خارج خط البناء القائم شريطة أن يكون ملاصقاً له وليس بعيداً، أما المنطقة الرابعة: فهي البؤر الاستيطانية التي ينبغي إزالتها[1].

ويرى الباحث أن حكومة نتنياهو ماضية في سياسة الاستمرار بالاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، لخلق واقع ديمغرافي جديد على الأرض الفلسطينية، ولإحداث تآكل في الموقف الفلسطيني من جميع قضايا الصراع الأساسية وخاصة في مساحة الأراضي الفلسطينية التي تقتطعها إسرائيل من الضفة الغربية لصالح مشروعها الاستيطاني، مما يفرغ المفاوضات المباشرة التي يجري الحديث عن إمكانية بدئها من أي معنى على ارض الواقع, فلا يمكن الحديث عن مفاوضات وعملية تسوية في ظل ما تمارسه إسرائيل على الأرض، وبالتالي نستطيع القول أن إسرائيل ومن خلال سياستها الاستيطانية تعمل على تحجيم مطالب الفلسطينيين بخصوص هذه القضية، فلم يعد مقبولاً الحديث من أي جانب إسرائيلي عن تفكيك المستوطنات وإزالتها، وإنما أصبح ما يتم تداوله في هذه الأثناء الحديث عن تجميد الاستيطان لفترة زمنية إضافية ثلاثة أشهر، وذلك بعد انقضاء فترة العشرة أشهر في سبيل إقناع الفلسطينيين بالعودة إلى المفاوضات، وهذا يعني ضمنيا إضفاء الشرعية على الاستيطان القائم على الأرض.

---

[1] محارب، محمود. مرجع سبق ذكره.

ثالثا: الحدود

إن قضية الحدود بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ستكون بالتأكيد موضوعا أساسيا يجب أن يواجه في مفاوضات الوضع الدائم، فمشهد الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية ما زال مرهونا بما تقرره إسرائيل على الأرض، فقد عملت إسرائيل على مدار السنوات الماضية على ترسيم حدود الدولة الفلسطينية من جانب واحد، فمشروع جدار الفصل العنصري وخطة شارون للانفصال عن الفلسطينيين التي دخلت حيز التطبيق في عهد حكومة اولمرت تحت عنوان "الانفصال والتجميع" جعلت من الخريطة الجيوسياسية الفلسطينية على أرض الضفة الغربية أكثر وضوحا من أي وقت مضى، فعلى الرغم من أن الجدار عمل على ضم مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية وعزل مناطق أخرى إلا أن الأهم من ذلك أن إسرائيل هدفت من إقامة الجدار بشكل أساسي إلى إرساء وفرض المحددات الجغرافية والسياسية لاتفاق انتقالي طويل الأمد، مما يعني أن إسرائيل قد قضت فعليا على مقومات بناء الدولة الفلسطينية السيادية[1].

ومن ناحية أخرى تقول إسرائيل إن ترسيم الحدود مع الجانب الفلسطيني مرتبط بقابلية الدفاع عن هذه الحدود ضد أي هجوم، فإسرائيل تكرر على الدوام هذا المطلب لان تفسير ماهية الحدود التي يمكن الدفاع عنها يختص بإسرائيل بحكم تعلقه بالجانب الأمني الذي تعتبره إسرائيل على درجة كبيرة من الأهمية، ويجب أن يؤخذ بالحسبان ضمن أي إطار لترسيم الحدود من جهه، وبحكم أن إسرائيل المسؤولة عن السيادة الأمنية الإجمالية من جهة أخرى[2].

ولتفادي التعقيد في قضية حدود الدولة الفلسطينية شرعت الرباعية الدولية المكونة من (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) بإطلاق خريطة الطريق التي من ضمن نصوصها إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وعلى ضوء ذلك شرعت إسرائيل بإطلاق مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة كبديلٍ مرحلي عن التسوية الدائمة، وتعقيبا على ذلك

---

[1] الزرو، نواف. **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م: آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية**، تحرير: عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007، ص ص212-213.

[2] أيلاند، غيورا.(Eiland Giora) *"رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية"*، **قضايا إسرائيلية**،العدد 34، 2009، ص 64.

يقول مصطفى البرغوثي في تحليل له حول الدولة المؤقتة " أن الخلاف يتمحور حول حل شامل ونهائي للصراع وبين حل جزئي وانتقالي آخر، أي أوسلو جديد، فاتفاق انتقالي جديد طويل الأمد هو وسيلة إسرائيل ومن يدعمها لتجريع الفلسطينيين حلا غير مقبول يشمل التنازل عن أجـزاء واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس وقضية اللاجئين على أمل أن يصبح الحـل الانتقـالي دائما وتصبح الوقائع على الأرض أقوى من الآمال والطموحات "[1].

فالإسرائيليون دون شك ينظرون للدولة الفلسـطينية فـي سـياق الاعتبـارات الدينيـة والتاريخية والإستراتيجية والاقتصادية والأمنية والسياسية، ولذا فهو لم ولن يكون فـي الـوارد القبول بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وهذا ما نجد مدلولاته في تشابه المواقف لدى الحكومـات الإسرائيلية المتعاقبة فيما يتعلق بموضوع قيام الدولة الفلسطينية، وبشأن مواقف حكومة نتنيـاهو الراهنة من الدولة الفلسطينية فقد رفض نتنياهو عند توليه مهامه كرئيس للوزراء الاعتراف بحل الدولتين، ثم جاء فيما بعد ليطرح فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة في نيسان 2010م، وحسب مـا أعلن فقد جاء الطرح لهذه الفكرة غير الجديدة لتحفيز الجانب الفلسطيني للـدخول بالمفاوضـات المتوقفة منذ نهاية العام 2008م، وبالتالي لم يكن مفاجئاً القبول بهذه الفكرة من قبل نتنياهو على اعتبار أنه يأتي بعد طول رفض لمبدأ حل الدولتين، لعدم إتيانه بجديد، حيـث سـبق لخريطـة الطريق أن تبنت مثل هذا الطرح، وفي سياق هذا الطرح، يضيف نتنياهو إلى أن القدس بشـقيها ستكون عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل مع التمسك بسيطرة كيانه على منابع الميـاه، وثـروات البحر الميت، وغالبية مناطق الأغوار وأخذ الوقائع الميدانية بالحسبان، مما يعني تجريـد فكـرة الدولة المؤقتة من أي قيمة بالنسبة للجانب الفلسطيني[2].

وتعقيباً على ذلك خلص "ألوف بن" في مقال له نشرته صحيفة هآرتس إلـى أن كيانـه "يريد من وراء طرح فكرة الدولة المؤقتة، التخلص والتحرر من عبء السيطرة على الفلسطينيين داخل الكيان، والاحتفاظ بأكثر المناطق والمستوطنات، والسيطرة الأمنية في الضـفة والانفـراد

---

[1] البرغوثي، مصطفى. صحيفة الحياة الندنية، 2008/1/7: http://www.alghad.com

[2] المحبشي، يحيى. "رؤية نتنياهو للدولة الفلسطينية"، 2010/6/15: -http://www.watan.com/articles/817

بالقدس، والاكتفاء بإطلاق الدعوة لتطوير سلطة عباس وفياض إلى مكانة الدولة المؤقتة، لإعفاء الكيان من مسؤولياته، كي يتم البت في الخلاف حول ما تبقى من المناطق المتنازع عليها والقدس واللاجئين بين دولتين ذات سيادة لا بين المحتل والخاضعين له"[1].

وهنا تأتي أهمية مقترح معهد "رئيوت" الإسرائيلي العام الماضي 2009م بخلق مسار موازٍ للتقريب بين طرفي الصراع، يقوم على أن تعرض أميركا رؤية للتسوية الدائمة كي تمنح الفلسطينيين أُفقاً سياسياً، وأن تنشأ دولتهم المؤقتة باعتبارها التسوية الأكثر عملية سواء باتفاق ثنائي أو بإجراء إسرائيلي من طرف واحد، والتي بموجبها ستستطيع إسرائيل الاكتفاء بإخلاء ضئيل ومحدود للمستوطنات والبؤر الاستيطانية، وأن تحافظ على السيطرة الأمنية باعتبارها تحتل الأولوية لديها، وألاّ تُمس القدس في هذه الأثناء، فيما لن يتوانى الإسرائيليون عن المطالبة باعتراف الجانب الفلسطيني بيهودية الدولة التي باتت إسرائيل تعتبره شرطا أساسيا لإقامة الدولة الفلسطينية المؤقتة[2].

ويرى الباحث أن جميع الأطياف الإسرائيلية بمختلف ألوانها متفقة على أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م، وإنما هناك إمكانية لمنح الفلسطينيين مناطق حكم ذاتي على بعض الأراضي التي ربما يتم تسميتها بدولة مع الإجماع أن هذه الدولة يجب أن تكون منزوعة السلاح، وتشرف إسرائيل على حدودها البرية والجوية واتفاقياتها الخارجية. أما بخصوص طرح فكرة إقامة دولة فلسطينية مؤقتة فإنه يحقق لإسرائيل هدفين رئيسيين: الأول أن إسرائيل ومن خلال هذا الطرح تتفادى وتخفف من الضغوط الدولية عليها بحيث تظهر أمام المجتمع الدولي غير معارضة لمبدأ قيام الدولة الفلسطينية، والثاني: أن إسرائيل تضمن عدم إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م، وإنما الاستفادة من هذه القضية عن طريق إطالة أمد المفاوضات في سبيل خلق واقع جديد على الأرض يخدم إسرائيل ويجعل من الحدود المؤقتة حدوداً دائمة وأبدية.

---

[1] بن ،ألوف .(Ben, Alov) صحيفة هآرتس، 2010/4/28.

[2] المحبشي، يحيى. مرجع سبق ذكره.

رابعا: اللاجئون

منذ البدايات الأولى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 والإسرائيليون يتعاملون مع هذه المشكلة باعتبارها من أخطر الملفات التي تواجه الدولة العبرية، ولــذلك عملــت القيــادات الإسرائيلية على تبني نهجٍ سياسيٍ صارمٍ ضد إمكانية السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو أي جزء منهم إلى الأماكن التي هُجروا منها، بل إن القيادات الإسرائيلية تجمع على ضرورة تصفية هذا الملف باعتباره يهدد الدولة العبرية استراتيجياً ويقضي على كينونتها، ولذلك نجد أنـــه مـــن الصعب إطلال أي مسؤول إسرائيلي ليتحدث عن هذه القضية بتراخ بسيط، وإنما يدور الحـــديث في إسرائيل فقط عن البحث عن إمكانية توطين هؤلاء اللاجئين في البلدان العربية وتعويضـــهم ماديا والانتهاء من هذه القضية دون رجعة.

وفي الحقيقة نجد أنه وعلى مدار العقود الماضية وحتى السنوات التي شـــهدت انطـــلاق وتدشين المفاوضات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً إلى خريطة الطريـــق التي تبنتها الأطراف المعنية بتحقيق السلام نجد أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر في التثقيف السياسي والأيدلوجي والحزبي الإسرائيلي تجاه قضية حق العودة للاجئـــين، وإن كانـــت هنـــاك بعـــض الأصوات الفردية النائية التي لم تقو على رفع صوتها والتي تطالب بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود هذا الحق[1].

وفيما يتعلق بقضية اللاجئين في المفاوضات، فالإسرائيليون ينظرون إليها علـــى أنهـــا محسومة بالرفض المطلق، ولا يقبل الخوض في هذه القضية أبدا، بـــل يتمـــادى الإســـرائيليون بمطالبة الجانب الفلسطيني بضرورة التنازل عن حق العودة كشرط أساسي من أجل التقدم بعملية السلام، فقد كتب جدعون ليفي في صحيفة هآرتس عن العودة قائلا " طالما أن الفلسطيني يطرح موضوع حق العودة فَإن الإسرائيلي يشير قائلا: ها هو الدليل القاطع بأن لا حل للنـــزاع، وأنـــه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا "[2].

---

[1] الزرو، نواف. مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] جـــــدعون ليفـــــي فـــــي صـــــحيفة هـــــآرتس، موقـــــع الحقيقـــــة الدوليـــــة 2008/5/14: http://www.factjo.com/newsletterPrintable.aspx?id=3307

وتعقيبا على ذلك يرى الباحث أن الخريطة السياسية الإسرائيلية تجمع من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار على رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رفضا قاطعا، بل وتؤيد العمـــل على تصفية هذا الملف بكل الطرق والوسائل المتاحة خارج حدود إســـرائيل بمـــا يحـــول دون تحميل إسرائيل أي مسؤولية سياسية أو قانونية عن تلك القضية وتداعياتها. وتنفيذا لذلك عملـــت مختلف الحكومات الإسرائيلية بالضغط على الجانب الفلسطيني من أجل التنازل عن هذا الحـــق، وليس آخرها مطالب حكومة نتنياهو الثانية الثلاثين بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية كشرط مسبق للتقدم بالمفاوضات، مما يعني ليس فقط الإلغاء المطلق لحـــق العـــودة وإنما تخطي ذلك بالتهديد السافر لفلسطينيو الداخل في إسرائيل بالطرد أو بهضم كافة حقـــوقهم السياسية والمدنية.

خامسا: يهودية الدولة

إن ثبات هذا المحور في السياسة الإسرائيلية الحالية يأتي نتيجة لعدة عوامل ودوافع، فهو محل إجماع حزبي إسرائيلي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كذلك فهو محل إجماع القوى السياسية الخارجية الإسرائيلية، وبالذات اللوبيات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يحافظ إلى حد ما على موضوعة التماسك الاجتماعي في إسرائيل خاصة إذا تم ضم المستوطنات، فمن المعلوم أن المستوطنات وطبيعة النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والـــديمغرافي داخـــل المستوطنات هي ذات اسنادات دينية، أما من الناحية السياسية فإن هذا البعد يحقـــق لإســـرائيل مجموعة من الحلول أولا: حل إشكالية التطورات داخل ديناميكيات التوجهات السياسية للأقليـــة العربية في إسرائيل وبالذات فيما يخص موضوعة الدولة لكل مواطنيها بحيث تصبح موضوعة ما تطلق عليه إسرائيل القنبلة الديمغرافية، لا قيمة لها مستقبلا [1].

لذا قامت السياسة الإسرائيلية منذ بداية الألفية الثالثة بسلسلة من الممارســـات لتحويـــل موضوع الدولة اليهودية إلى حقيقة سواءً على صعيد الأقلية العربية أو على مســـتوى العلاقـــة

---

[1] الزعبي، حنين. **"**إسرائيل تفرّغت لعرب الـــ 48 بعدما حلّت هاجسها الأمني بالمفاوضات والتنسيق والجدار والحصـــار**"** 2010\10\18: http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/193015

الفلسطينية –الإسرائيلية، فعلى المستوى الداخلي قامت الكنيست الإسرائيلية بسن العشرات من التشريعات التي تجعل من الدولة اليهودية حقيقة وليست الدولة الديمقراطية الممثلة لكل مواطنيها فقد أدرجت العديد من مشاريع القوانين على جدول أعمال الكنيست منها قانون النكبة والقاضي بمنح عقوبة السجن لعام لكل من يحيي ذكرى النكبة، وتلا ذلك قانون المواطنة والذي ينص على عقوبة السجن لمدة عام لكل من يروج أفكار ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية"[1]. أما القانون الأخطر وهو قانون الولاء والذي تعود جذوره إلى العام 2006م، حيث يلزم القانون الحالي أعضاء الكنيست بالحفاظ على "الولاء لدولة إسرائيل"، فَإن مشروع القانون الجديد إضافة الكلمات "كدولة يهودية، صهيونية وديمقراطية ولقيمها ورموزها". وهناك اقتراح آخر بإلزام الوزراء أيضا بأداء قسم شبيه[2].

وعند تناول هذه المشاريع نجد أنها متسارعة الوتيرة منذ عشر سنوات سبقت، حيث أن أعضاء الحكومة الحالية كانوا سابقا أعضاء في الكنيست وبالتالي هم عملوا سابقا على تحويل هذه المشاريع إلى قوانين، أما اليوم فما يقومون به هو تحويل هذه القوانين إلى سياسات عامة[3]. أما على صعيد العلاقة مع السلطة الفلسطينية والمحيط فَإن الحكومة الإسرائيلية الحالية شرعت في تحويل يهودية الدولة إلى أمر واقع عبر خطوتين أساسيتين: الأولى وتتمثل في مطالبتها أطراف التفاوض الإقرار بيهودية الدولة قبل الشروع في المفاوضات، والثانية سياسة بناء الجدران، فقد شرعت الحكومة الحالية بالاستمرار في بناء جدار الفصل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تلا ذلك الإعلان عن بناء جدار جديد على الحدود المصرية الإسرائيلية بتكلفة تزيد عن 300 مليون دولار، وبذريعة أن هذا الجدار سيحقق أمن الدولة اليهودية[4].

---

[1] مهند، عمر: "تضييق الخناق على فلسطيني 48، قراءة في سلسلة القوانين العنصرية": http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=425395

[2] مهند، عمر. مرجع سبق ذكره.

[3] سلطاني، نمر. مواطنون بدون مواطنة.تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي.إسرائيل والأقلية الفلسطينية.2000 - 2002.حيفا.المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تموز 2000: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/library/oldbooks.html

[4] جريدة معاريف العدد الإصدار يوم 2009/12/8.

ويذكر أن رئيس وزراء الحكومة الحالية بنيامين نتنياهو اشترط في مرات عديدة ضرورة اعتراف الفلسطينيين بشكل واضح وصريح بيهودية الدولة، ففي كلمة ألقاها أمام الكنيست التي دشنت دورتها الشتوية، أكد على تجميد الاستيطان مقابل اعتراف فلسطيني واضح بيهودية الدولة، وقال في خطابه "من اليوم الأول لتولي حكومتي مهامها دعيت الفلسطينيين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة، كما فصلت في خطابي في جامعة بار ايلان شروط ومحددات إقامة الدولة الفلسطينية، وانأ مقتنع بإقامة دولة فلسطينية تؤدي إلى إحلال السلام، ولكن إذا تم الأمر بطريقة غير مسؤولة ستؤدي إقامة هذه الدولة إلى تعزيز الإرهاب "[1] كما وأكد نتنياهو خلال كلمته مرات عديدة على شرطه غير القابل للتفاوض والقاضي بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، قائلا " إن رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي هو أساس وجذر الصراع، ودون أن نعالج هذا الأمر لن يكون حلاً لهذا الصراع"[2].

سادسا: مشروع الدولتين

إن النظرة على السياسة الإسرائيلية في عهد حكومة نتنياهو تقود إلى أن الأسس والإسنادات التي تقوم عليها الحكومة الحالية هي رفض فكرة حل الدولتين، سواءً من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، فلم يأت نتنياهو على ذكرها سواءً في البيان الوزاري للحكومة أو في أي من تصريحاته، وفقط في جامعة بار إيلان ذكر موضوع حل الدولتين، ولكنه وضع عليها استدراكات، تجعل من تحقيقها حلما بالغ الصعوبة، بل إن إستراتيجية نتنياهو تقوم على استبدال موضوع حل الدولتين بفكرة السلام الاقتصادي، وهذا ما يفسر تصميم الحكومة الحالية على قضية المفاوضات بدون شروط، ومحاولة إبداء أن السلطة الفلسطينية هي العقبة أمام التوصل إلى حل وليس إسرائيل[3].

---

[1] انظر كلمة نتنياهو في مستهل افتتاح الدورة الشتوية للكنيست 2010/10/11، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: http://www.altawasul.com

[2] نفس المصدر.

[3] كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي.بنيامين نتنياهو. أمام مؤتمر سابان. طريق تحقيق السلام يمر عبر المفاوضات والتعاون والتوافق بين الجانبين 2009./11/15 http://www.altawasul.com

ومن هنا بات الترويج لفكرة حل الدولتين على أنه وهم، وأن السلطة الفلسطينية غير قادرة على القيام بهذا العبء كون الأخيرة لم تستطع احتكار القوة، ومن الأفضل البحث عن بدائل أخرى لموضوع حل الدولتين، وأن أنسب ما يمكن أن توصف به المرحلة الحالية هي "إدارة الأزمة" بدل البحث عن الحلول الجذرية التي من شأنها أن تفجر الصراع.

لذا نجد أن الهم الأوحد للحكومة الإسرائيلية الحالية يدور في فلك الجلوس على مائدة المفاوضات، وهذا ينطوي على إستراتيجية تدوير زوايا الأزمة، بشكل يتيح للحكومة الحالية الاستمرار في المسيرة السلمية دون الإقدام على دفع أثمان من شأنها أن تقوض الحكومة هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فَإن الحكومة تطمح ومن خلال التفاوض التناسق مع المحيط الدولي والإقليمي باتجاه إثبات أن هناك عملية سلمية.

وفيما يتعلق بالضغوط الدولية وتحديدا الأمريكية المتصلة برغبة أوباما بتفكيك بعض المستوطنات في الضفة الغربية تمهيدا لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، نجد أن نتنياهو استطاع تمييع هذه المطالب فهو وإن أبدى رغبته بالقبول بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية إلا أنه وفي نفس الوقت وضع خطوطا حمراء متصلة بقيام هذه الدولة منها: تحديد صلاحيات الدولة الفلسطينية بما يضمن أمن إسرائيل مستقبلاً، وهذا معناه منع تزويد هذه الدولة بالسلاح، ومنع إقامة تحالفات عسكرية، مع سيطرة إسرائيلية على المجال الجوي والحدود البرية، كما وأكدت حكومة نتنياهو شأنها شأن كل حكومات إسرائيل على أن القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل مع عدم السماح بعودة اللاجئين[1].

السياسة الإسرائيلية لحكومة نتنياهو والمتغيرات الخارجية

تواجه الحكومة الإسرائيلية العديد من المتغيرات الخارجية ذات العلاقة بالتسوية مع الفلسطينيين، فهناك المتغيرات على الساحة الفلسطينية المتمثلة بالسلطة الفلسطينية من جهة التي ترفض إسرائيل منحها الحد الأدنى من مقومات الاستمرار بنهج التفاوض، وذلك من خلال

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "التقدير الاستراتيجي (11): مستقبل العلاقة بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني"، 2009/5/6، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=90044

السياسات التي تمارسها إسرائيل على الأرض وأهمها استمرار سياسة قضم الأرض الفلسطينية بتوسيع النشاط الاستيطاني مما يجعل إمكانية دخول السلطة بالمفاوضات أمر غير مقبول على الأقل فلسطينيا، ومن جهة أخرى هناك حماس في غزة التي تجد إسرائيل نفسها مجبرة على إنهاء حكمها أو إضعافه من خلال سياسة الحصار المفروضة على القطاع وإلا فعليها الانخراط في عملية التسوية القائمة وشروطها، إضافة إلى ذلك هناك المتغيرات الحاصلة على البيئة الإقليمية والدولية والتي تؤثر بالتأكيد بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية التسوية، كما أن هناك العديد من الانتقادات الدولية التي وجهت لإسرائيل والتي تأخذها إسرائيل على محمل الجد وذلك نتيجة لإفراطها في استخدام القوة ضد الفلسطينيين وعلى وجه الخصوص ضد قطاع غزة في العام 2008م مع استمرار سياسة فرض الحصار الاقتصادي واستمرار النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية، وليس أقل هذه الانتقادات تقرير جولدستون الذي أثار حفيظة إسرائيل بعد إقراره بارتكاب إسرائيل لجرائم حرب ضد الفلسطينيين، وفيما يلي توضيح لأهم هذه المتغيرات.

أولا: المتغيرات على الساحة الفلسطينية

عند الحديث عن المتغيرات على الساحة الفلسطينية فإننا نتحدث عن المربع الذي يعتبر في صلب العملية السياسية وهو مربع حماس والسلطة الفلسطينية، حيث يشكل هذا المربع حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الإسرائيلية الحالية، فإسرائيل ترفض منح حماس فرصة الاندماج السياسي في المنظومة السياسية الفلسطينية إلا ضمن شروط الرباعية، وبالتالي فهي تعارض أي خطوة من شأنها أن تمنح حماس هذه الفرصة، وتبقي على محاولة إطالة أمد الانقسام، وفي نفس الوقت فَإن السياسية الإسرائيلية قائمة على عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية بقالب الندية كونها "لا تمتلك احتكار القوة الكاملة في الضفة والقطاع"هذا التناقض في السياسة الإسرائيلية يشكل اليوم عقبه رئيسية أمام الحكومة الإسرائيلية، فمنطق الواقعية السياسية يتطلب من الحكومة الإسرائيلية إذا أرادت أن تبقي على الانقسام أن تقدم للسلطة الفلسطينية ثمنا سياسيا، يجعلها قادرة على التقدم والتنمية، إلا أن الثمن الذي تطرحه الحكومة الإسرائيلية الحالية لا يرتقي إلى أدنى طموحات الشعب الفلسطيني، وهو المتمثل في المعالجات الاقتصادية والإنسانية في الضفة

الغربية، وحتى ذلك لم يتحقق فالذي يسيطر على المشهد السياسي في الضفة الغربية السياسات اليومية والممارسات التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية والتي من شأنها أن تقوض السلطة الفلسطينية.

لقد فشلت السياسية الإسرائيلية الحالية اليوم في تفسير سياساتها تجاه العلاقة المزدوجة هذه، حيث أن إسرائيل وعبر سياساتها تجاه حماس لم تستطع إسقاط وإنهاء سيطرتها على القطاع، فحرب غزة منحت حماس بعداً إقليمياً ودولياً إضافة إلى بعدها الداخلي، وأضعفت من موقف السلطة، فإسرائيل من خلال رفضها منح السلطة الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية بات هذا يقوض السلطة الفلسطينية، ويقلل من خياراتها في الاستمرار والنمو، كما انه بات من المستحيل الحديث عن الانقسام كواقع طبيعي للحياة السياسية الفلسطينية، وأصبح بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر في أي لحظة.

ومن هنا فَإن التقييم العلمي للسياسات التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية بخصوص الملفات المختلفة يقود إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية بدلاً من أن تجد حلولاً لهذه الملفات، صعّدت من اشتداد وتيرة إشكالياتها، وبالتالي فهي تعيش في مأزق الخروج من هذه الإشكاليات، وبالتأكيد هذا المأزق لم يتفاقم بعد نتيجةً لأن الطرف الآخر لديه مآزق أخرى يعيشها.

وفيما يتعلق بأولويات إسرائيل الداخلية وخصوصا في التعامل مع القضية الفلسطينية فَإن إسرائيل تنظر إليها على أنها عينة مصغرة لصورة المنطقة، إذ تحوي على تهديدات وفرص، فلا بد من الاستمرار في سياسة الحصار ومحاربة حماس والتمسك بشروط الرباعية من جهة، مقابل استمرار مواصلة جهود التسوية مع الأطراف الفلسطينية التي تعترف بدولة إسرائيل، وبالتالي تكون إسرائيل قد حافظت على سياسة الردع والتسوية التي يمكن تعميمها على المنطقة بشكل عام[1].

---

[1] لمزيد من المعلومات من ناحية أولويات السياسية الإسرائيلية انظر، نتائج مؤتمر هرتز يليا 2008، مركز باحث للدراسات، بيروت لبنان 2009، كذلك رامي منصور، وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية، المصدر: موقع عرب 48، 2009/6/9، على الموقع الالكتروني: http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=63437

إن المشهد السياسي في إسرائيل وبفعل تداعيات الانتخابات الثامنة عشرة وحصول اليمين على غالبية مقاعد الكنيست مكن نتنياهو من تشكيل حكومة يمينية مما ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية بمختلف مكوناتها، فموقف الحكومة الإسرائيلية من حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة واضح من حيث عدم التعامل مع حماس بوصفها منظمة إرهابية يجب القضاء عليها، وقد أيدت أحزاب الحكومة الحالية الحرب على غزة 2008م بشدة مطالبة باستمرارها لإسقاط حكم حركة حماس، وقد انعكست تلك المواقف على حكومة نتنياهو التي تشارك فيها تلك الأحزاب اليمينية بقوة حيث استمرار الحصار والتشديد على عدم التعامل مع حماس بأي شكل من الأشكال، وفيما يتعلق بالانقسام فَإن إسرائيل عملت منذ البداية على استغلال هذا الانقسام للتهرب من استحقاقات عملية السلام بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، فحركة حماس في غزة "إرهابية" يجب القضاء عليها، وفي الضفة لا يوجد زعيم فلسطيني حقيقي قادر على تحقيق السلام، وبين هذا وتلك تبقى النشاطات الاستيطانية في كل المناطق الفلسطينية بما فيها القدس هي الحاضر الأكبر على الساحة الفلسطينية في عهد حكومة نتنياهو، إضافة إلى ذلك فَإن نتنياهو يرفض وبشدة الانسحابات الأحادية الجانب، ويشدد على أنه لن تكون هناك انسحابات أحادية الجانب في المستقبل، لأنه كما يرى أن أي انسحابات أو أي مناطق يخليها الجيش الإسرائيلي ستكون عرضة لسيطرة حماس كما حدث في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب عام 2005م[1].

ثانيا: المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية

حظيت المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية بأهمية كبيرة لدى إسرائيل بشكل لا يقل أهمية عن الحراك والمتغيرات المحلية والداخلية فيها، فعلى الصعيد الدولي هناك العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما مع وجود إدارة أمريكية جديدة بزعامة أوباما، فمن المعروف أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت منحازة بشكل كامل لإسرائيل، إلا أن الإدارة

[1] مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تقرير: **"على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية 2009"، 2009/2/10: على** الموقع الإلكتروني: http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=255

الجديدة وعلى الرغم من تأكيدها على دعم إسرائيل والالتزام المطلق بأمنها فَإن هنـــاك تخوفـــا إسرائيليا من السياسة التي سوف تنتهجها هذه الإدارة وعلى كافة المستويات، ففيما يتعلق بموقف الإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية يؤكد بعض الخبراء الإسرائيليين أن طاقم المستشـــارين الذين عينهم أوباما باستثناء دنس روس هم من الليبراليين الذين يؤمنون بحقوق الإنسان والتعاون الدولي، وأن حل القضية الفلسطينية ضمن معايير واضحة تشكل بالنسبة لهؤلاء أهمية ومصلحة أمريكية لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي، إضافة إلى ذلك فَإن الحكومة الإسرائيلية اليمينية بزعامة نتنياهو ترفض الاعتراف بشكل واضح بمبدأ حل الدولتين، وتركز علـــى الحـــل الاقتصادي في محاولة لإقناع الأطراف المعنية والولايات المتحدة على وجه التحديد بأن هذا هو الحل الأنسب والذي تنظر إليه حكومة نتنياهو كبديل عن الحل السياسي، وفيمـــا يتعلـــق بملـــف الاستيطان تطالب الإدارة الأمريكية إسرائيل بوقف وتجميد الاستيطان في الضفة والقدس لإتاحة الفرصة لتهيئة أجواء المفاوضات فيما تصر الأخيرة على الاستمرار ببناء وتوسيع المستوطنات في القدس ومختلف أنحاء الضفة الغربية وفي أحسن الأحوال تطرح إسرائيل تجميد الاســـتيطان لفترة زمنية محدودة، ومن خلال هذا الطرح تسعى إسرائيل إلى شرعنة ملف الاســـتيطان، فقـــد بات المجتمع الدولي يطالب بالضغط على إسرائيل لتمديد فترة تجميد البناء فـــي المســـتوطنات لإنجاح المفاوضات بدل المطالبة بتفكيك وإزالة الاستيطان من الضفة الغربية والقدس الشـــرقية، وقد نجح نتنياهو في التغلب على الضغوط الدولية لصالح تنفيذ سياسات حكومته اليمنية[1].

من جهة أخرى وعلى ضوء علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، فَإن إسرائيل تخشـــى أن لا تكون قضية الشرق الأوسط وخصوصا الملف النووي الإيراني على سلم الأولويات بالنســـبة للولايات المتحدة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تضغط إسرائيل علـــى أن لا تكون المفاوضات والحوار الأسلوب الأمثل للإدارة الأمريكية الجديدة عوضـــا عـــن المواجهـــة والحل السريع الذي تفضله إسرائيل، سيما وأن الولايات المتحدة بحاجة إلى مساعدة إيران فـــي العراق وأفغانستان. أما بشأن علاقة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي فإن تقريرا لوزارة الخارجية

[1] يوسف، أيمن و مصطفى، مهند. **مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية،في "تقرير مـــدار الاســـتراتيجي2009 المشـــهد الإسرائيلي 2008"** مرجع سبق ذكره، ص ص25 -26.

الإسرائيلية أشار إلى أن إسرائيل حققت تقدما كبيرا في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، فإسرائيل تعول على علاقتها بالاتحاد الأوروبي وذلك لاستغلالها في الضغط على الفلسطينيين من جهة، ولفرض عقوبات اقتصادية على إيـــران من جهة أخرى، إذ أن الاتحاد الأوروبي يلعب دورا ناجعا في العديد من القضـــايا وخصوصـــا على المستوى الاقتصادي، أما فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية فَــإن جزءً من تعميق العلاقة بإسرائيل مشروط بالمضي قدما بعملية السلام مع الفلسطينيين، وضرورة الاعتراف بحل الدولتين، وفي هذا السياق ظهرت إدانات واسعة من دول أوروبية لإسرائيل فيما يتعلق بسياسة الاستيطان الذي رأت فيه أنه مخالف للقانون الدولي ويضر بالعلاقة بينهما[1].

ثالثا: الانتقادات الدولية

لم تشهد الحكومة الإسرائيلية منذ تسعينات القرن المنصرم انتقادات كتلــك التـــي باتـــت تواجهها منذ العام2007م، وهذا ما جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنيـــاهو يعتبـــر أن إسرائيل تواجه ثلاثة أخطار رئيسية، وليس أقلها تقرير جولدستون، حيث اعتبر نتنيـــاهو أثنـــاء خطابه أمام الكنيست أن تقرير جولدستون"بمثابة رمز ينذر بشيء أوسع نطاقاً"[2] وهذا ما أكدتـــه جريدة (the nation) الأمريكية حيث اعتبر حاخامات اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية أن حرب غزة كانت الكارثة الأسوأ في العلاقات العامة في تاريخ إسرائيل[3]، كذلك فقد سيطر علـــى المشهد الإسرائيلي الخارجي صورتان: الأولى ضعف صورة إسرائيل الخارجية وإدانـــة العـــالم لها، ومن أبرزها تقرير لجنة جون دوغارد*، وتقارير هيومن رايتس واتش، وتقـــارير منظمـــة

---

[1] يوسف، أيمن و الصباغ، مصطفى. مرجع سبق ذكره ص ص25 - 26.

[2] نتنياهو في كلمة أمام الكنيست "دولة إسرائيل تواجه ثلاث تهديدات رئيســية ". مكتـــب رئـــيس الـــوزراء الإســـرائيلي، http://www.altawasul.com :2009/12/23

[3] الرحبــــاني، ليلـــــى. "عـــــام علـــــى حـــــرب غـــــزة مـــــأزق إســـــرائيلية بالجملـــــة". 2009/12/1: http://www.elnashra.com/articles-1-17394.htm

* لجنة جون دوغارد: هي لجنة شكلتها جامعة الدول العربية برئاسة القاضي الجنوب إفريقي جون دوغارد لتقصي الحقائق والتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع في العام 2008م، وقـــد خلصـــت اللجنة إلى أن إسرائيل ارتكبت جرائم وانتهاكات خطيرة، وقد طالبت اللجنة المحكمة الجنائية الدولية على قبول التحقيق في تلك الانتهاكات.

العفو الدولية، وغيرها التي أدانت إسرائيل في حربها على غزة وحصارها للقطاع. أما الصورة الثانية وهي موقف الجاليات اليهودية العالمية المناوئ للإسرائيليين وسياسات إسرائيل في الحرب[1].

لذا سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى محاولة تخفيف حدة الانتقادات الموجهة لها من الأمم المتحدة عبر تعويض الأمم المتحدة عن الخسائر التي أحدثتها القوات الإسرائيلية للمنشآت التابعة لها.

هذه الإشكاليات تواجه أيضا بمجموعة من السياسات الدولية التي على الحكومة الإسرائيلية أخذها بعين الاعتبار، ومن أبرز هذه السياسات الموقف الدولي من عملية السلام، وبالذات الاستيطان، والدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس الشرقية، فالموقف الدولي لغاية الآن لا توجد لدية خطة أو مشروع غير عملية السلام القائمة على حل الدولتين، كذلك هناك موقف دولي بات واضحا باتجاه الاستيطان سواءً فيما يخص الموقف الأوروبي أو الأمريكي، وكلا الموقفين أصبحا يشكلان إشكالية لسياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية على الرغم من اللامبالاة التي تتعاطى بها إسرائيل مع الدول والأطراف المعنية عندما يتعلق الأمر بوقف الاستيطان وخصوصا في القدس، ولذلك أعلن الاتحاد الأوروبي عن موقفه بصراحة تجاه عملية الاستيطان والقدس، حيث تبنى الاتحاد الأوروبي بياناً بتاريخ 2009/12/8 اعتبر أن القدس عاصمة للدولتين، مع رفض أي تغيير على الحدود في أراضي عام 1967 إلا بالاتفاق بين الطرفين[2].

كما انتقد الاتحاد الأوروبي وبشدة كل أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، وطالب بوقف كامل للاستيطان لإفساح المجال أمام عملية السلام للسير قدما[3]. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد وجهت الإدارة الأمريكية العديد من الانتقادات لسياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومة الحالية، وعلى الرغم من الضعف الذي أصاب صلابة الموقف الأمريكي من

---

[1] الرحباني، ليلى. "عام على حرب غزة مأزق إسرائيلية بالجملة، مرجع سابق.

[2] بيان الاتحاد الأوروبي، 2009/12/8: http://www.alawdamag.com/default.asp?issueID=29&MenuID=9

[3] القدس العربي، لندن، "الاتحاد الأوروبي يأسف لتعنت "إسرائيل" بشأن الاستيطان" **2010/12/9**: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=2110&a=131441

التشدد حيال الاستيطان بعد قرار الحكومة الإسرائيلية الإعلان عن تجميد الاستيطان لمدة عشرة شهور، إلا أن الموقف والسياسية الأمريكية التي أعلن عنها مبعوث السلام الأمريكي للشرق الأوسط جورج ميتشل ما زالت تقوم على فكرة حل الدولتين ومناقشة القضايا النهائية بدءاً بالحدود.

إذن ضمن هذه المتغيرات الدولية والتغير في عملية السلام نفسها، نجد أنه لم يعد الحديث عن مسارات واليات بمقدار ما باتت عملية السلام اليوم تتطلب الوصول إلى حلول جذرية تجد الحكومة الإسرائيلية نفسها على أنها بحاجة إلى تقديم رؤية جديدة تمكنها من مواءمة سياساتها مع مختلف هذه المتغيرات.

مستقبل التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية

ألقى المشهد السياسي في إسرائيل بفعل تداعيات الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست، وحصاد اليمين غالبية مقاعد الكنيست بظلاله على مستقبل المفاوضات، وعلى العملية السلمية برمتها مع السلطة الفلسطينية، وقد أشار أكثر من مسؤول بالسلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستقبل سوداوي للمفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية القادمة نظراً لطبيعة الحكومة والخطاب السياسي للأحزاب اليمينية المشاركة فيها، والتي ترفض بشكل واضح مبدأ الاعتراف بالدولة الفلسطينية وترفض مجرد إجراء مفاوضات حول القضايا المحورية مع الفلسطينيين كالقدس واللاجئين والحدود والاستيطان، لأن هذه القضايا قد أصبحت محسومة لدى هذه الحكومة والأحزاب المشاركة فيها لصالح إسرائيل وعلى الفلسطينيين القبول بسياسة الأمر الواقع[1].

وقبل أن نبدأ بالحديث عن المتغيرات المتعلقة بعملية السلام، لا بد من الإشارة إلى أن عملية السلام والمفاوضات قد بدأت بين الجانبين الفلسطيني (م.ت.ف) والإسرائيلي إبان مؤتمر مدريد الذي عقد عام 1991م، وقد توصل الجانبين بعد عامين من الشروع في هذه المفاوضات

[1] السهلي، نبيل. "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين"، المصدر: الجزيرة نت،2/18/ 2009، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

إلى اتفاق إعلان المبادئ أوسلو عام 1993م، وقد تم الاتفاق من خلاله على تأجيل مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني إلى اقرب وقت ممكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، وان هذه المفاوضات ستغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والمياه والترتيبات الأمنية والحدودية، ونشير إلى أنه وبعد مرور 17 عاما على توقيع أوسلو وحتى الآن، وعلى الرغم أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كانت مستمرة إلى حد ما خلال هذه الفترة لم يحصل الفلسطينيون من خلالها على أدنى طموحاتهم خصوصا فيما يتعلق بقضايا الحل الدائم.

أما فيما يتعلق بمتغيرات عملية السلام 2009م فعلى المستوى المحلي الداخلي هناك مؤشرات ودلالات خطيرة فيما يتعلق بعملية السلام، فبعد الانتخابات الإسرائيلية 2009م بدا واضحاً أن أكثرية مقاعد الكنيست هي لليمين واليمين المتطرف، وان الأمور ستزداد تعقيداً على صعيد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، مع وجود حكومة يمينية بعثت بالعديد من الرسائل السلبية بشأن عملية التسوية السلمية من خلال برنامجها السياسي وتصريحات أعضائها ورئيسها، لا سيما بعد الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار ايلان 2009/6/14م، والذي أوضح من خلاله النهج الذي ستنتهجه حكومته بخصوص عملية السلام واستحقاقاتها، وقد حدد في هذا الخطاب موقف حكومته من قضايا الحل الدائم، حيث أعلن أن القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وأن الاستيطان لن يتوقف، ولا عودة للاجئين الفلسطينيين، وأن السيطرة الأمنية والحدودية ستحتفظ بها إسرائيل، وبالتالي بات من المدرك أن إسرائيل لم تعد تقبل بفكرة تأجيل البحث في القضايا النهائية مع الطرف الفلسطيني، بل أصبحت ترفض المفاوضات بشأنها وعلى الطرف الفلسطيني أن يقبل بتصورها بشأن حل تلك القضايا، وهذا واضح من خلال الإدانات الواسعة التي توجه لنتنياهو من قبل الأحزاب والكتل المشاركة في حكومته، عندما يدور الحديث عن إمكانية تقديم بعض التنازلات البسيطة للفلسطينيين بشان قضايا الوضع الدائم[1].

---

[1] الحسن، عبد الله. "خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان، مضمون الخطاب... أهدافه... أصداؤه المحلية والإقليمية والدولية"، مركز دراسات فلسطين والعالم، 2009/6/23: على الموقع الالكتروني: http://paltoday.com/arabic/uploads/General/090709070649LBdX.doc

أما بشان المتغيرات على المستوى الإقليمي فمن المؤكد أن الخريطة الإقليمية شهدت العديد من المتغيرات أهمها صعود الدور الإيراني ليصبح لاعبا مهما في المنطقة، وقد بات من المؤكد أن تنامي هذا الدور ليس في صالح إسرائيل، إذ تعد إيران الحاضن الرسمي لكل من حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة، ومن المعروف أن هذه الحركات تعتبرها إسرائيل إرهابية ومناوئه لعملية السلام، وبالتالي صعود الدور الإيراني في المنطقة سيؤدي إلى ازدياد نفوذ مثل هذه الحركات، ليصبح المعروض على إسرائيل والمقبول به فلسطينيا الآن مرفوضا في المستقبل، وعليه فإسرائيل تدرك أن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين في الوقت الراهن يعد بمثابة فرصة قد لا تتكرر في ظل المتغيرات المتسارعة في المنطقة.

أما على المستوى الدولي، وخصوصا فيما يتعلق بتوجهات الرئيس الأميركي الجديد باراك اوباما فمن الواضح أنه يرغب بدفع الأمور باتجاه التوصل إلى تسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين في المنطقة، تقوم على أساس وجود دولتين مع تجميد الاستيطان وتقسيم القدس، وهذا ما يعارضه نتنياهو وليبرمان والأحزاب اليمينية المتطرفة، فالطريق أمام اوباما صعبة ومعقدة، وهناك ما يشير إلى أن نتنياهو سيعمل على إقناع إدارة اوباما بأفكاره فيما يتعلق بالسلام الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين عوضا عن السلام السياسي، وقد بدت لوائح هذا الإقناع تلوح بالأفق وذلك من خلال تراجع الدور الأمريكي لصالح إسرائيل وتأييداً لرؤية نتنياهو.

إذن نستطيع القول أن انطلاق المفاوضات المباشرة التي تسعى الأطراف المعنية لتدشينها في هذه المرحلة التي يعاني فيها الفلسطينيون من الانقسام، ويعاني فيها العرب من الترهل وتراجع دورهم في المنطقة لصالح صعود أدوار إقليمية جديدة، إنما ينذر بتداعيات ومخاطر جمة، في المقدمة منها محاولات تصفية القضايا الجوهرية، مثل قضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود، فثمة اتفاق بين كل الأطياف السياسية الإسرائيلية على حل تلك القضايا، حيث تؤكد جميع الأحزاب الإسرائيلية بتوجهاتها المختلفة على الدوام أن حل قضية اللاجئين يجب أن يتم عبر توطين اللاجئين في الدول المضيفة، وبالتالي عدم القبول بمبدأ حق

العودة حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194، وترى تلك الأحزاب أيضاً أن القدس بشقيها الشرقي والغربي يجب أن تبقى العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، وتؤكـد علـى شـرعية النشـاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، مع الإصرار على السيطرة الإسرائيلية المطلقـة علـى الحدود حتى الأردن من الشرق، فضلا عن إبقاء السيطرة على المصادر المائية الفلسطينية.

النتائج والتوصيات

مكّنت الدراسة من الاطلاع على أهم أسس ومحددات العملية الانتخابية في إسرائيل، والتي تنعكس نتائجها بشكل مباشر على مجريات عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد تطرقت الدراسة إلى البيئات والعوامل المختلفة التي تؤثر على نتائج هذه العملية الانتخابية، كما خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات حول أثر الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وهذه الاستنتاجات تأتي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أنها من الممكن أن تساعد صانع القرار الفلسطيني في اختيار أنسب الحلول للتعامل مع الجانب الإسرائيلي فيما يختص بالعملية التفاوضية.

النتائج

وهي أهم ما توصل إليه الباحث خلال متابعاته ومعالجته لمحاور هذه الدراسة والتي جاءت على النحو التالي:

أولا: فشلت الدراسة في دحض الفرضية القائمة على أن إفرازات نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست تعتبر مؤشرا هامًا على التوجهات اليمينية للمجتمع الإسرائيلي ومؤشرًا سلبيا على عملية التسوية السلمية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، فقد اعتبرت مؤشرا هاما على التوجهات اليمينية للمجتمع الإسرائيلي من خلال ما تمخض عنها من فوز ساحق لمعسكر الأحزاب اليمينية والمتطرفة في هذه الانتخابات مما منحها القدرة على تشكيل حكومة يمينية تعكس بطبيعة الحال برامج الأحزاب اليمينية المشاركة فيها، وفي المقابل كرست هذه الانتخابات من تراجع الأحزاب اليسارية بشكل لم تشهد الخريطة الحزبية في إسرائيل مثيلا له، أما عن تأثيرات هذه الانتخابات على عملية التسوية فقد تم توضيح ذلك من خلال الإجابة عن سؤال الفرضية المركزي الذي يتساءل عن الأثر الذي ستتركه نتائج الانتخابات الإسرائيلية على العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمتمثل في أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تذهب في مفاوضات قد تقود إلى إيجاد حلول جذرية للصراع القائم، وإنما سيكون هدف المفاوضات التي

يجري التحضير لها كسب الوقت لصالح فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض وذلك باستمرار النشاطات الاستيطانية في القدس وباقي أنحاء الضفة الغربية.

ثانيـــا: إن اليمين الإسرائيلي الحالي الذي أفرزته نتائج الانتخابات الأخيرة 2009م مختلف عـن اليمين الإسرائيلي الذي عهدته السياسة الإسرائيلية سابقا، وبالذات إذا ما تـم ربطـة بالقضـية الفلسطينية، وذلك على صعيدين:الأول وهو تغلغل اليمين في مؤسسات صنع القـرار السياسـي الإسرائيلي وتحوله للثقافة السياسية الإسرائيلية بشكل جعل قضايا اليمين محور وأعمدة للسياسـة العامة الإسرائيلية الحالية، والثاني الدور المميز الذي بات يلعبه المستوطنون في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل مما يجعل من الصعوبة بمكان تخيل حل سياسي ناجح، أو قدرة للحكومة الإسرائيلية أيا كان شكلها على صعيد وقف الاستيطان أو تفكيك المستوطنات.

ثالثا: إن طبيعة النظام الحزبي والانتخابي في إسرائيل تضمن تعددية الأحزاب وكثرتهـا علـى الساحة الإسرائيلية، الأمر الذي مكن الكثير من الأحزاب ببرامجهـا وأحجامهـا المختلفـة مـن الوصول إلى الكنيست بسهولة، والمشاركة في الحكومات الائتلافية، مما يعمل على خلـق بيئـة حكم غير مستقرة في إسرائيل، إذ غالبا ما تفقد مثل هذه الحكومات القدرة على الاستمرار فـي الحكم نتيجة للابتزازات السياسية والاقتصادية من قبل الأحزاب والكتل المشـاركة فيهـا، ممـا يؤدي إلى اللجوء للإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة، ومن الملاحظ أن مثل هذه الحالة أخـذت تتكرر باستمرار في إسرائيل في العقدين الأخيرين، مما انعكس سلبا على عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، إذ من الصعب توافق مختلف الأحزاب المشاركة في الحكومة على صيغة معينة تستجيب فيها لمتطلبات واستحقاقات عملية التسوية، مما يؤدي فـي النهايـة إلـى فشـل الائتلاف الحاكم واللجوء إلى انتخابات مبكرة وهكذا.

رابعا: إن طبيعة تشكيلة الحكومات في إسرائيل تحول دون التوصل إلى تسوية دائمة مع الجانب الفلسطيني، فالحكومات الإسرائيلية قائمة على أساس الائتلافات الحزبية، مما يعنـي أن عمليـة اتخاذ القرار خصوصا فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين أمرا بالغ الصعوبة، إذ غالبا ما يكون رئيس الحكومة مخيرا بين الحفاظ على ائتلافه الحكومي أو التقدم بعملية السلام من خـلال

اتخاذ قرارات جريئة، وفي الحالة الإسرائيلية القائمة الآن، فَإن نتنياهو حريص على الاستجابة لمطالب الأحزاب اليمينية المكونة لائتلافه الحكومي أكثر من حرصه على التقدم بعملية التسوية السلمية مع الفلسطينيين وإلا فَإنه يعرض الائتلاف الحكومي الذي يتزعمه لخطر الانهيار.

خامسا: إن نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009م أفرزت تكتلا يمينيا متطرفا ضم 65مقعدا من مقاعد الكنيست البالغ عددها 120، ومن الواضح أن البرامج السياسية لهذا التكتل تنظر إلى قضايا التسوية من منظور راديكالي متشدد، بحيث تعتبر أن قضايا التسوية يجب أن تحسم على أرض الواقع لصالح الجانب الإسرائيلي وبسرعة ودون الاكتراث بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، فقد أصبح هناك إجماع إسرائيلي على تصورات حل قضايا الوضع النهائي، فالأحزاب السياسية في إسرائيل تجمع على أن قضية اللاجئين يجب أن تحل على أساس التوطين في أماكن اللجوء المختلفة، وبالتالي فَإن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية سياسية أو قانونية عن نشوئها، أما فيما يتعلق بقضية القدس فتؤكد هذه الأحزاب على ضرورة إبقائها عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، وفيما يختص بالاستيطان فَإن الأحزاب الإسرائيلية ترفض تفكيك أي من المستوطنات، إذ تنظر إليها على أنها تجمعات شرعية تحافظ على أمن إسرائيل وحدودها، ويتضح من خلال سياسة حكومة نتنياهو الحالية أنها تسعى إلى تطبيق هذه التصورات وتحويلها إلى حقائق على ارض الواقع.

سادسا: على الرغم من الخطاب السياسي الفلسطيني الذي يؤكد على ثوابت قضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود، إلا أن ثمة ما يشير إلى وجود مخاطر كثيرة تحدق بالقضية الفلسطينية مع انطلاقة تلك المفاوضات، وذلك لأن الطرف الفلسطيني يفتقد لوجود مرجعيات سياسية واضحة ومفعلة من جهة، كما أن الساحة الفلسطينية تشهد في هذه الأثناء انقساما خطيرا من جهة أخرى، مما يعني أن إسرائيل ستعمل على استغلال المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبالذات الانقسام الفلسطيني باتجاه يفضي إلى إدارة الصراع، والاستقواء بحالة الانقسام من أجل الضغط على طرفي المعادلة الفلسطينية حماس وفتح، وعدم تمكين الطرف العربي من الضغط على إسرائيل والانشغال في موضوع لم الصف الفلسطيني.

سابعا: إن المتغيرات الدولية وبالذات المتغيرات على صعيد السياسة الأمريكية لم ترتقِ لغاية الآن لتشكل قوة ضاغطة على الحكومة الإسرائيلية والقوى السياسية باتجاه تجعل صانع القرار السياسي الإسرائيلي يتخذ من هذا المتغير حدثا يقولب ويوجه محور سياسته بناءً عليه، بل العكس هو الصحيح فَإن ما نشهده في هذه الأيام هو قولبة السياسة الأمريكية لتستجيب لمتطلبات السياسة الإسرائيلية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث فَإنه يتقدم بمجموعة من التوصيات التي قد تساعد صانعي القرار على اتخاذ القرارات السليمة فيما يختص بالقضية الفلسطينية:

أولا: إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الفلسطيني وذلك من خلال معالجة أسباب هذا الانقسام بشكل يضمن عدم تكرار حالة الانقسام الفلسطيني في المستقبل، وعدم الانجرار وراء سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية بإعادة ملف المفاوضات إلى دائرة إدارة الأزمة بدل البحث الجدي في الحلول الجذرية، فمن باب أولى تهيئة الظرف والعمل الجاد لإعادة اللحمة إلى الشعب الفلسطيني عوضا عن السير في مفاوضات مباشرة تستهدف المساس بالأهداف الوطنية العليا.

ثانيا: ضرورة رسم سياسة عامة فلسطينية تقوم على دراسة جدية وعلمية للمفاوضات الفلسطينية السابقة، بشكل يضمن استدراك الخلل الواقع في مجمل العملية التفاوضية، بعد ما تبين أن الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تهدف إلى إطالة أمد المفاوضات مع استمرار بناء الحقائق على الأرض، والوصول إلى الأوضاع النهائية المفروضة إسرائيليا، مع نزع أوراق الضغط الفلسطينية، بحيث لا يجد الفلسطيني في النهاية ما يتفاوض عليه، ويكون أمام خيارات محددة بالسقف الإسرائيلي، ولكي يتسنى للجانب الفلسطيني رسم هذه السياسة بشكل أوضح واشمل، لا بد من دراسة طبيعة المتغيرات في النظام والمجتمع الإسرائيلي كما هي عليه الحالة اليوم، وبالذات التركيز على مواضيع التغيرات في الفكر والهوية والطبيعة الاستيطانية.

ثالثا: محاولة إدارة الصراع بالاتجاه إلى المجتمع الدولي والقوى العالمية الفاعلة، ومحاولة بنـــاء بنية تحتية فكرية تجرم إسرائيل وتكرس الحقوق الفلسطينية.

رابعا: العمل على تفعيل الدور العربي والياته من خلال اجتماعات وزيارات مكثفة تقــوم بهـــا القيادة الفلسطينية لحث الدول العربية على تبني مواقف جدية، مع البحث عن سبل جديدة للضغط على إسرائيل محليا وإقليميا وعالميا، ومحاولة محاصرتها إعلاميا.

خامسا: استنادا إلى حقيقة أن الأحزاب الصغيرة في إسرائيل تستطيع أن تلعب دورا في الكنيست وتشكيلة الحكومة وبرنامجها، لا بد من العمل على تشكيل جسم فلسطيني قادر على التأثير فـــي صناعة القرار الإسرائيلي، وذلك من خلال دعم وتوعية فلسطينيي الداخل في إسرائيل بضرورة توحيد الجهود والأصوات الانتخابية داخل الوسط العربي في سبيل ضمان الحصول على أكبـــر عدد ممكن من مقاعد الكنيست.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو جابر، إبراهيم.**الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والأمنيـــة: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إســـرائيل**، تحريـــر: عبـــد الحميـــد الكيلانـــي، عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.

أبو رمضان،موسى وآخرون. **إسرائيل دليل عام 2004**، تحرير: كميـــل منصـــور، بيـــروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.

بدر، كاميليا. **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، القدس، جمعيـــة الدراســـات العربية، 1985.

بشارة، عزمي. من **يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقضات الديمقراطية الإســـرائيلية**، رام الله، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2005.

حيدر، عزيز. **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية: التحولات الاقتصادية في إسرائيل وأثرها في الحراك السياسي**، تحرير عبد الحميد الكيلاني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،2006.

الزرو، نواف.**إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م: آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية**، تحرير: عبد الحميد الكيلانـــي، مركـــز دراسات الشرق الأوسط، 2007.

سلامة علي، جمال. النظام **السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظم البرلمانيـــة والرئاسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007.

سلطاني، نمر. مواطنون **بدون مواطنة.تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي.إسرائيل والأقلية الفلسطينية.2000 -2002**،حيفا، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، تموز 2000.

شالوم شطريت، سامي. **النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر بين التماثل والبديل 1948 -2003**' ترجمة: سعيد عياش، رام الله،مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005م.

عسيلة، صبحي. **تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

العلي، وليد**. الديمقراطية السياسية في إسرائيل،** القدس، مركز الدراسات –نقابة المحامين، 1985.

غانم، اسعد. مصطفى، مهند. **الفلسطينيون في إسرائيل سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية،** رام الله، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009م.

محمد طايل، فوزي. **النظام السياسي في إسرائيل**، ط2، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد 7، بيروت، دار الشروق، 1999.

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.**قراءة أولية في نتائج وأبعاد الانتخابات الإسرائيلية الدورة السادسة عشرة 2003/1/28**، جامعة بيرزيت -فلسطين، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

يوسف، أيمن وآخـــرون. **تقريـــر مـــدار الاســـتراتيجي 2009 المشـــهد الإســـرائيلي 2008**، تحرير:هنيدة غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.

الدوريات

أريان، آشر وآخرون. "*الانزياح نحو اليمين: 2003 ما قبلها وما بعـــدها*"، **أوراق إســـرائيلية**، سلسلة 14، آذار، 2003.

أيلاند،غيورا." *رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية* "، قضايا إسرائيلية، مـــدار العـــدد 34، 2009.

جرايسي، برهوم. " *الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009:قراءة في التقرير السنوي لمعهد تخطيط سياسة الشعب الأمريكي 'تراجع مكانة الولايات المتحدة – معضـــلة إســـتراتيجية جديـــدة لإسرائيل*"، **قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، ع 33، 2009.

جمال،أمل. "*أنماط تشكيل ألالامساواة القومية في إسرائيل*"، **قضايا إسرائيلية**، عـــدد 24،الســـنة التاسعة، 2006.

جمعة، محمد. "*إشكالية الجغرافيا والديموجرافيا في إسرائيل*"،**السياســـة الدوليـــة**، عـــدد، 172، ابريل 2008.

راز، موسي. "*الانتخابات العامة الإسرائيلية 2009: النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فـــوز اليمين*"،**مجلة قضايا إسرائيلية**،السنة التاسعة،ع33، 2009.

شحادة، امطانس. "*قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست ال 18 عن الثابت والمتغير فـــي مفـــاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي: الانتخابـــات الإســـرائيلية العامـــة 2009*"،**مجلـــة قضـــايا إسرائيلية**،ع33، السنة التاسعة، 2009.

شحادة،امطانس. "*محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتـــواء إلـــى العـــداء: تقريـــر مـــدار الاستراتيجي 2009 - المشهد الإسرائيلي 2008م*" **مجلة قضايا إسرائيلية**، ع33، الســـنة التاسعة، 2009.

شلحت، أنطوان."*فلسطين في برنامج نتنياهو، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسـية*"، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد34، السنة التاسعة،2009.

صباغ خورين، أريج. "*محور الانتخابات الإسرائيلية العامة* 2009: *المجتمـع الفلسـطيني فـي إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين في انتخابات* 2009"، **قضايا إسرائيلية**، عـدد33، السـنة التاسعة،2009.

غانم، هنيدة وآخرون. "*رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية*"، **قضايا إسرائيلية**، السنة التاسعة، ع34، 2009.

مصطفى، مهند. "*محور الانتخابات الإسرائيلية العامة* 2009: *الانتخابـات الإسـرائيلية العامـة وتفاقم خطاب الطابع الاثني لـ "الدولة اليهودية*"، **قضايا إسـرائيلية**، عـدد:33، السـنة التاسعة، 2009.

الصحف

صحيفة هآرتس.2004/9/15م.

صحيفة يديعوت أحرونوت. 2006/6/18م.

صحيفة يديعوت أحرونوت. 2006/8/16م.

صحيفة هآرتس. 2006/8/25م.

شبيط، آري. صحيفة هآرتس. 2008/10/30م.

صحيفة هآرتس.2008/11/25م

صحيفة معاريف. 2009/2/19م.

صحيفة معاريف. 2009/3/9م.

صحيفة معاريف. 2009/12/8م.

بن، ألوف. صحيفة هآرتس. 2010/4/28م.

المواقع الالكترونية

أبو عمرو، أكرم. "الاستيطان الإسرائيلي بين الجغرافيا والديموغرافيا إستراتيجية تحكمها الايدولوجيا" مركز أريج، 2009\12\18: http://sh22y.com/vb/t52153.html

أحمد، سعد. "مدلولات الأفق الاستراتيجي الكارثي لحكومة نتنياهو اليمينية".2009/9/9.موقع حزب الشعب الفلسطيني: http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=1435&x=6

أريان، آشير، وآخرون. "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لعام 2006"، مركز غوتمان الإسرائيلي، 2006م:

http://www.idi.org.il/sites/english/PublicationsCatalog/Pages/The_2006_Israeli_Democracy_Index/Publications_Catalog_7774.aspx&rurl=translate.google.ae&usg=ALkJrhgEwch-Ar3S-J8dDjTKPxYVsT26Ew

ألفي، أكرم. "حزب شاس... الدين والطائفية والسياسة في إسرائيل"، مركز الأسرى للدراسات، 2006/8/26: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=108

بيان الاتحاد الأوروبي. 2009/12/8: http://www.alawdamag.com/default.asp?issueID=29&MenuID=9

تركي،احمد. "الفساد السياسي الإسرائيلي.. منظم ومقنن"، 2007/11/29م: http://www.islamonline.net

تقرير الشرق الأوسط رقم 89.20."اليمين الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات"، مجموعة الأزمات الدولية، تموز 2009:http://www.crisisgroup.org

التلفزيــــــــــون الإســــــــــرائيلي(القنـــــــــــاة العاشـــــــــــرة).2008/12/16:

www.onejerusalem.org/2008/12/latest-israeli-polls.php

جرايسي، برهوم." محاولات تغيير نظام الحكــم الإســرائيلي ســتبقى منــاورة"، 2007/9/9م:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108480

الجزيرة نت. "خطة إسرائيلية لتمويل مستوطنات" 2009/12/12: http://aljazeera.net

جمعيــــــــــــة (عيــــــــــــر عمــــــــــــيم) الاســــــــــــتيطانية.2010/11/3:

http://www.nourcafe.com/threads/13970-%

الحسن، عبد الله. "خطاب نتنياهو في جامعة بار ايلان، مضمون الخطاب... أهدافه... أصــداؤه المحلية والإقليمية والدولية"، مركز دراسات فلسطين والعالم،2009/6/23: على الموقــع الالكترونــي:

http://paltoday.com/arabic/uploads/General/090709070649LBdX.doc

حســـين، خليـــل. "النظريـــة الديمقراطيـــة وتعـــدد الأحـــزاب"، 13 -03 -2008:

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/03/blog-post_4543.html

خطاب نتنياهو بجامعة بار ايلان في حيفا 14 \ 6\ 2009م.http://www.altawasul.com

الرحبــاني، ليلــى. "عــام علــى حــرب غــزة مــأزق إســرائيلية بالجملــة".2009/12/1:

http://www.elnashra.com/articles-1-17394.htm

الزعبي، حنين. "إسرائيل تفرّغت لعرب الــ 48 بعدما حلّــت هاجســها الأمنــي بالمفاوضــات والتنســــــــــــيق والجــــــــــــدار والحصــــــــــــار" 18\10\2010:

http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/193015

سلطاني، نمر. "مواطنون بدون مواطنة.تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياســي، "إســرائيل والأقلية الفلسطينية.2000 -2002"، حيفا.المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيــة، تموز 2000: http://home.birzeit.edu/cds/arabic/library/oldbooks.html

السهلي، نبيل. "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل المفاوضات مع الفلسطينيين"، المصدر: الجزيرة نت، 18/2/ 2009، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net

شــــعبان، خالـــــد. "أزمــــــة النظــــــام الانتخــــــابي الإســــــرائيلي"،2006/1/16م: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new3-13-14.htm

شــــينوي، المبــــادئ، انتخابــــات الكنيســــت السادســــة عشــــر"، 2003/1/28: http://translate.google.ae/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://www.knesset.gov.il/elections16/eng/lists/plat_17-e.htm

صــــــالح النعــــــامي،" النظــــــام الحزبــــــي فــــــي إســــــرائيل"، 2009\5\19: http://naamy.net/view.php?id=847&dir=

صـــحيفة القـــدس 2008/5/5م. نقـــلا عـــن معهـــد "داحـــف" لاســـتطلاع الـــرأي: http://www.alquds.com/node/24150

صــــحيفة القــــدس2009/8/10. نقـــلاً عـــن صـــحيفة "يـــديعوت احرونـــوت"، http://www.alquds.com/node/184500

صــــــحيفة القــــــدس2008/5/31م. نقــــــلا عــــــن "يــــــدعوت احرنــــــوت": http://www.alquds.com/node/3821

صوت إسرائيل عربيل. 2009/42/22: .http://www.iba.org.il/arabil/arabic

القـــانون الأساســـي للكنيســـت الـــذي اقـــر عـــام 1958" موقـــع الكنيســـت 2006: http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#1

القدس العربي، لندن، "الاتحاد الأوروبي يأسف لتعنت "إسرائيل" بشأن الاستيطان" 2010/12/9:
131441&a=2110http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=

قـــرار مجلـــس الـــوزراء الإســـرائيلي الأمنـــي المصـــغر" 2009/11/25:
http://www.altawasul.com

قسم التحليلات:إسلام أون لاين.نت. "انتخابات إســرائيلية 2009، 2009/2/9،" علــى الموقــع الالكتروني: http://www.islamonline.net

كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبيل مراسم أداء الحكومة الثانية والثلاثين تصريح الولاء في الكنيست،2009/3/31م". مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: http://www.pmo.gov.il

كلمة نتنياهو أمام الكنيست. "دولة إسرائيل تواجه ثلاث تهديدات رئيسية "، مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، http://www.altawasul.com:2009/12/23

كلمة نتنياهو في مستهل افتتاح الدورة الشتوية للكنيست 2010/10/11"، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: http://www.altawasul.com

الكيلاني، ماجد. "تحولات الخريطة السياســية والحزبيــة الإســرائيلية"، المصــدر: الجزيــرة، http://www.aljazeera.net:2009/3/1

ليفــــي، جـــــدعون. صـــــحيفة هـــــآرتس، موقـــــع الحقيقـــــة الدوليـــــة 2008/5/14:
http://www.factjo.com/newsletterPrintable.aspx?id=3307

المادة الرابعة من القانون الأساسي للكنيست الذي اقر عــام 1958". موقــع الكنيســت، 2006،
http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_yesod2_arb.htm#1

محارب، محمود. "السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية..."، موقــع عــرب 48، 7/14/ 2009، http://www.arabs48.com

المخ، زهير. "انتخابات الكنيست الثامن عشـــر 10 -2 2009: البـــرامج السياســـية للأحـــزاب الإسرائيلية": www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10226.doc

مركـــز "داحـــف" الإســـرائيلي لاســـتطلاع الـــرأي. صـــحيفة القـــدس 2008/5/5م: http://www.alquds.com/node/24150

مركز الخدمات والمعلومات الحكومي فـــي إســـرائيل." نســـبة الحســـم والبرنـــامج الحزبـــي": http://www.gov.il/FirstGov/TopNavArb/SubjectsArb/SElectionsArb/ProcessElections/AhuzHasima/#.

مركـــز الدراســـات الإيرانيـــة "جامعـــة تـــل أبيـــب. صـــحيفة القـــدس 2009/5/23م: http://www.alquds.com/node/162918

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. التقدير الاستراتيجي (11): "مستقبل العلاقة بـــين إدارة أوبامـــا وحكومـــة نتنيـــاهو وانعكاســـاتها علـــى المســـار الفلســـطيني"،5/6/ 2009، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=90044

المركز الفلسطيني للإعلام. "حداش الجبهة الديمقراطية للســـلام والمســـاواة؛" مركـــز الأســـرى للدراســـــــــــــــــــــــــــــــــــــات، 2006/9/26م: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=257

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). تقرير: "على أعتاب الانتخابـــات الإســـرائيلية 2009"، 2009/2/10، علـــــــــــى الموقـــــــــــع الإلكترونـــــــــــي: http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=255

مركز عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. تقرير خاص: "المحكمة العليـــا تلغي قرار لجنة الانتخابات الذي يمنع الأحزاب العربية من خوض الانتخابـــات القادمـــة للكنيســــــــــــــــــــــــــــــــت" 21 /2009/9: www.adalah.org/features/political/disqualification1.doc

المسيري، عبد الوهاب. "حزب جديد... وأساليب قديمة"، 5-12-2005:
http://www.islamweb.net/media/index.php?

المشابقة، تيسير. "الخريطة الحزبية الانتخابية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشر حسب الصحافة الإسرائيلية"، 2009/2/1:: http://www.dpp.gov.jo/2009/4.html

معياري، محمود. "تطور هوية الفلسطينيين على جانبي "الخط الأخضر"، تجمع العودة الفلسطيني واجب، 2010م:
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=717&Itemid=309

مكلبير، دودي. "مؤسسات ومراحل سياسية في إسرائيل": http://www.crossing-borders-program.org/Israeli_Articles_WideAudience_notseen/PoliticalInstitution&Process/DavidMk.doc

منصور،رامي. "وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية"، مركز باحث للدراسات، بيروت لبنان 2009،،موقع عرب 48، 2009/6/9، على الموقع الالكتروني:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=63437

مهند، عمر. "تضييق الخناق على فلسطيني 48، قراءة في سلسلة القوانين العنصرية":
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=425395

موسوعة مقاتل من الصحراء." تطور الحركة الحزبية ونشأتها"، 12 - 2009:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/sec37.doc_cvt.htm

موقـــع الكنيســـت الإســـرائيلي. "النظـــام الانتخـــابي فـــي إســـرائيل"، 2009م:
http://translate.google.ae/translate?hl=ar&langpair=en%7Car&u=http://www.knesset.gov.il/deSCRIPTion/eng/eng_mimshal_beh.htm

موقـــع وزارة الخارجيـــة الإســـرائيلية. "الانتخابـــات فـــي إســـرائيل 2009"، 2009/3/20م:
http://www.altawasul.com

نتنياهو، بنيامين. أمام مؤتمر سابان. "طريق تحقيق السلام يمر عبـــر المفاوضـــات والتعـــاون والتوافـــق بـــين الجـــانبين 2009./11/15"، موقـــع وزارة الخارجيـــة الإســـرائيلية:
http://www.altawasul.com

نعامه،حنين. "التشريعات الجديدة المناهضة للعرب، عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية فـــي إســـرائيل": 2008/6/28
www.adalah.org/newsletter/ara/jul08/haneena.doc

النعـــامي، صـــالح. " النظـــام الحزبـــي فـــي إســـرائيل"، 19 -5 -2009:
http://naamy.net/view.php?id=847&dir=

النعامي، صالح. "العلمانيون سيتحولون إلى أقلية في إسرائيل حتى عـــام 2030"، شـــبكة النبـــأ المعلوماتية، 2009/6/9: http://www.naamy.net/view.php?id=859&dir=

نـــويري، محمـــد. "النظـــام السياســـي فـــي إســـرائيل"، 2009\5\19:
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-187150.html

وزارة الخارجية الإسرائيلية. "البرنامج الوزاري لحكومة نتنياهو الذي نالت ثقة الكنيســـت بنـــاء عليه": http://www.altawasul.com/MFAAR

وزارة الخارجية الإسرائيلية. "التعديل التاسع لقانون أساس الكنيســـت 1958 الـــذي اقـــر فـــي 1985/7/31م،": http://www.altawasul.com

وزارة الخارجيـــة الإســـرائيلية. "انتخـــاب مباشـــر لـــرئيس الـــوزراء". 2001/7/15م:
http://www.mfa.gov.il

يـــــونس، غالـــــب. "التركيبـــــة الحزبيـــــة فـــــي إســـــرائيل"، 2009/5/1:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-163827.html

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

The Impact of the Last Israeli Elections 2009 on the Palestinians and Israeli peace process

By
Hussein Saher Hussein Bani Jaber

Supervised by
Dr. Ra'ed Nu'eerat

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2011

The Impact of the Last Israeli Elections 2009
on the Palestinians and Israeli peace process

By
Hussein Saher Hussein Bani Jaber
Supervised by
Dr. Ra'ed Nu'eerat

Abstract

This study aims at analyzing the results of the public Israeli Elections in 2009 and their impacts on the peace process with the Palestinian side by examing the most important attitudes and declarations related to the settlement, in particular the attitudes and the declarations of the political parties that participated in these elections. Later , these elections became a part of the structure of the coalition for the Israeli current government. Such reality means that the peace process will be affected directly by the attitudes and the programs of these parties.

The researcher undertakes in this study the impacts of the elections in Israel on the process of the peace process between the Palestinians and the Israelis by showing the steps which the process went through and how it was affected directly in every election period that happens in Israel due to the changes of the ruling coalition on the one hand, and the need to abide by the policy of the government by the directions and the programs of the political parties formed in the governmental coalition on the other. In particular, when relates to the response to the requirement of the peace process which becomes a controversary among the various attitudes and parties in Israel.

Concerning the thirty -second Israeli government, the prime minister finds himself forced to deal with the demands of the parties which form a coalition government which he heads; otherwise, he will expose the coalition to the danger of collapsing which Natanyaho tries to avoid by all means. This reality means that the move towards the peaceful settlement is complex and intricate.

Furthermore, this study intensively deals with the results of these elections and specifies the reasons for the success of the political right and the fall of the leftists. Such circumstances enabled Netanyahu to form his second government with the help of the extreme political right. This reality was directly reflected on the peace process.

Lastly, the researcher intentionally divided this study into four chapters. The first chapter focuses on the nature of the elections and party system in Israel due to its features and its impact on the public elections in Israel.The second chapter focuses on the internal and external political environment that accompanied the public elections in 2009 in Israel.The third chapter focuses on the political attitudes for Netanyahu's thirty-second government and its impact on the future of the peace process with the Palestinians throughout the conditions of the most important internal and external changes which drew the public Israeli policy and in the fourth chapter the researcher came up with several results and recommendations.